إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان: محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني

دراسة قياسية (1995 - 2013)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب: **ناريمان حسام شحادة قديح**

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 2015/11/3

الجامعة الإسلامية بغـــزة
عمـادة الدراسات العليـــا
كليـــــــة التجـــــــارة
قسم اقتصاديـات التنمية

محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني

دراسة قياسية (1995 - 2013)

Determinants of Inflation in the Palestinian Economy

Econometric Study (1995 – 2013)

إعداد الباحثة:

ناريمان حسام قديح

الرقم الجامعي:

20100292

إشـراف:

د. خليل أحمد النمروطي

أستاذ الاقتصاد المشارك في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة

1436 هـ /2015م

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaza
مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

الرقم..... Ref
ج س غ/35/
التاريخ..... Date 2015/08/26م

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ **ناريمان حسام شحادة قديح** لنيل درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/ قسم اقتصاديات التنمية** وموضوعها:

محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني – دراسة قياسية (1995-2013)

Determinants of Inflation in the Palestinian Economy Econometric Study (1995-2013)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 11 ذو القعدة 1436هـ، الموافق 2015/08/26م الساعة الثانية عشرة ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

د. خليل أحمد النمروطي	مشرفاً و رئيساً
د. علاء الدين عادل الرفاتي	مناقشاً داخلياً
د. جابر حسين أبو جامع	مناقشاً خارجياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في **كلية *التجارة*/قسم اقتصاديات التنمية**.

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله ولزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة

P.O. Box 108, Rimal, Gaza, Palestine fax: +970 (8) 286 0800 فاكس Tel: +970 (8) 286 0700 ص.ب. 108 الرمال، غزة، فلسطين هاتف
public@iugaza.edu.ps www.iugaza.edu.ps

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوفْ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الأَمَوَالِ وَالأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِين﴾

[سورة البقرة: 155].

الإهداء

إلى معلم البشرية سُبل الخير والقدوة الحسنة في ذلك .. نبينا وقائدنا وحبيبنا محمد ﷺ.

إلى من أفتقده دوماً وقد عاجله القدر قبل أن أرتوي من حنانه .. والدي العزيز رحمه الله.

إلى من غمرتني بحنانها وحبها ولم تبخل علي بدعائها .. أمي الحنونة أطال الله في عمرها.

إلى شريك حياتي ومن تحمل معي مشقة الأيام من العمل الجاد والمتواصل .. زوجي العزيز.

إلى من أكابد الحياة من أجلهم حباً وتضحيةً ورعايةً وأتمنى لهم كل سعادة وخير .. أبنائي الأعزاء.

إلى من أعزهم وأدعو لهم بظهر الغيب بأن يحفظهم الله ويوفقهم لما يحب ويرضى عملاً وإخلاصاً.. إخوتي الأعزاء.

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه وأظهر بسماحته تواضع العلماء وبرحابته سماحة العارفين.

إلى وطني الحبيب .. الذي عشت فوق أرضه وتحت سمائه .. فلسطين الحبيبة .. وقبلها القدس الشريف .. وإلى شهدائها الأبطال .. وأسراها الأطهار .. وجرحاها الميامين.

إلى الزميلات والزملاء .... الباحثين.

إليكم جميعاً أهدي عملي البحثي هذا سائلاً المولى عز جلاله أن يوفقني لإتمامه بخير.

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً يبلغ رضاه، والصلاة والسلام على أشرف من اجتباه، وعلى من صاحبه ووالاه، وسلم تسليماً لا يدرك منتهاه، وبعد...

الشكر لله أولاً حيث أسجد لله شكراً وحمداً على إنجاز هذه الرسالة بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، وذلك مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين﴾ [النمل:19].

وبين كلمات الثناء والحمد لأهلها تطير كل باقات شكري وتقديري لزوجي العزيز حفظه الله، ولأمي الغالية أمد الله في عمرهم ورزقهم صحة دائمة، وعافية باقية، وخاتمة حميدة.

وانطلاقاً من قول الرسول ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" {سنن الترمذي (2082)}. واعترافاً بالفضل لأهله، فإني أتوجه بجزيل الشكر والعرفان للدكتور الفاضل: **خليل أحمد النمروطي** لقبوله الإشراف على هذه الدراسة كما أشكره على ما كرسه من جهد ووقت في متابعة هذه الرسالة وتقويمها، جزاه الله خيراً. وكذلك أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وتنقيحها وتصويب ما فيها من أخطاء وهما الدكتور: **علاء الدين عادل الرفاتي** والدكتور: **جابر حسين أبو جامع**، جزاهم الله خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور الفاضل: **سمير خالد صافي** الذي لم يتوانى لحظة في تقديم كل توجيه ونصح. وكذلك إلى الدكتور: **سيف الدين عودة** الذي كان سبباً في فكرة هذا البحث. كما أجد من دواعي الوفاء والعرفان أن أتقدم بفائق شكري وتقديري إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر الأستاذ: **محمد ابراهيم أبو عليان** والذي زودني بالعديد من الدراسات السابقة وخصوصاً الأجنبية منها. كذلك الشكر موصول للأستاذ: **حسن الرضيع**.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
أية قرآنية	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ح
قائمة الأشكال التوضيحية والبيانية	ط
قائمة الملاحق	ي
ملخص باللغة العربية	ك
ملخص باللغة الإنجليزية	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
مقدمة	2
1.1 مشكلة الدراسة	3
1.2 أهداف الدراسة	3
1.3 أهمية الدراسة	4
1.4 منهجية الدراسة	4
1.5 متغيرات الدراسة	4
1.6 فرضيات الدراسة	6
1.7 حدود الدراسة	6
1.8 الدراسات السابقة	**7**
1.8.1 الدراسات المحلية	**7**
1.8.2 الدراسات العربية	9
1.8.3الدراسات الأجنبية	16
1.9 التعقيب على الدراسات السابقة	22
الفصل الثاني: التضخم في النظريات والفكر الاقتصادي	
مقدمة	26
2.1 التضخم في النظريات والفكر الاقتصادي	26

2.1.1 تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي	26
2.1.2 تفسير التضخم في الفكر الحديث	29
2.1.3 تفسير التضخم حسب الاتجاهات المعاصرة	30
2.2 مفهوم وأنواع التضخم	32
2.2.1 مفهوم التضخم	32
2.2.2 أنواع التضخم	34
2.2.2.1 أنواع التضخم من حيث قوته	34
2.2.2.2 التضخم من حيث مصدر الضغط التضخمي	35
2.2.2.3 التضخم حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار	36
2.2.2.4 التضخم حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية	36
2.2.2.5 التضخم حسب درجة توظف الاقتصاد القومي، ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي	37
2.3 قياس التضخم	38
2.3.1 الأرقام القياسية للأسعار	38
2.3.1.1 الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)	38
2.3.1.2 الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI)	39
2.3.1.3 مكمش الناتج المحلي الاجمالي الضمني	39
2.3.2 الفجوة التضخمية	39
2.3.2.1 المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية	41
2.4 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم	43
2.4.1 الآثار الاقتصادية	43
2.4.1.1 أثر التضخم على الأسعار	43
2.4.1.2 أثر التضخم على فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة	44
2.4.1.3 أثر التضخم على ميزان المدفوعات	45
2.4.1.4 توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني	45
2.4.1.5 أثر التضخم على أسعار الفائدة	46
2.4.1.6 أثر التضخم على المديونية	46
2.4.2 الآثار الاجتماعية للتضخم	46
2.4.2.1 إعادة توزيع الدخول واحتدام التمايز بين الطبقات	46

2.4.2.2 تفشي الرشوة والفساد الإداري	47
2.5 وسائل مكافحة التضخم	47
2.5.1 السياسة النقدية	47
2.5.2 السياسة المالية	50
الفصل الثالث: الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني	
مقدمة	55
3.1 المؤشرات الاقتصادية الكلية	56
3.1.1 الناتج المحلي الإجمالي	56
3.1.2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	58
3.1.3 مكونات الناتج المحلي الإجمالي	60
3.1.4 مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي	64
3.1.5 البطالة	66
3.2 مؤشرات المالية العامة	67
3.2.1 الإيرادات العامة	68
3.2.2 النفقات العامة	69
3.2.3 الفائض/العجز المالي	72
3.2.4 الدين العام	73
3.3 مؤشرات السيولة النقدية	75
3.3.1 عرض النقود	76
3.3.2 سعر الصرف	77
3.3.3 معدل الفائدة	78
3.4 الرقم القياسي لأسعار المستهلك	79
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية لمحددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995-2013)	
مقدمة	84
4.1 الإطار النظري لمنهجية القياس والنموذج القياسي	85
4.1.1 مصادر جمع البيانات	85
4.1.2 معالجة بيانات النموذج	85
4.1.3 بناء النموذج القياسي	85

4.1.4 المنهجية الإحصائية والقياسية لتحليل البيانات	85
4.2 التحليل والتقدير القياسي للنموذج	87
4.2.1 التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة	87
4.2.2 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر	91
4.3 اختبار الفرضيات والتفسير الاقتصادي للنماذج المقدرة	94
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
مقدمة	100
5.1 النتائج	100
5.1.1 نتائج الإطار النظري والوصفي	100
5.1.2 نتائج الدراسة القياسية	101
5.2 التوصيات	102
5.3 الدراسات المقترحة	103
المصادر والمراجع	104
الملاحق	111

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.1)	يوضح ملخص الدراسات السابقة	22
(4.1)	يوضح نتائج اختبار الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة	89
(4.2)	يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات النموذج المتعدد	90
(4.3)	يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي	91
(4.4)	يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)	93
(4.5)	يوضح نتائج معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة	94

قائمة الأشكال البيانية والتوضيحية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2.1)	يوضح الفجوة التضخمية في الاقتصاد	40
(3.1)	يوضح الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995- 2013) بالأسعار الثابتة	56
(3.2)	يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995- 2013) بالأسعار الثابتة	59
(3.3)	يوضح نسب مساهمة مكونات الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2013)	60
(3.4)	يوضح نسب مساهمة التكوين الرأسمالي الإجمالي في الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2013)	61
(3.5)	يوضح نسب مساهمة مكونات التجارة الخارجية في الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2013)	62
(3.6)	يوضح درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995- 2013)	63
(3.7)	يوضح نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي خلال الفترة (1995- 2013)	65
(3.8)	يوضح معدل البطالة خلال الفترة (1995- 2013)	67
(3.9)	يوضح تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1996- 2013)	68
(3.10)	يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة (1996- 2013)	70
(3.11)	يوضح تطور الفائض/العجز المالي خلال الفترة (1996- 2013)	72
(3.12)	يوضح تطور الدين العام خلال الفترة (1995- 2013)	73
(3.13)	يوضح نسب مؤشرات المالية العامة إلى الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة(1996- 2013)	74
(3.14)	يوضح تطور عرض النقد M2 خلال الفترة (1995- 2013)	76
(3.15)	يوضح سعر صرف الشيكل مقابل الدولار خلال الفترة (1995- 2013)	77
(3.16)	يوضح معدل الفائدة على القروض خلال الفترة (1995- 2013)	78
(3.17)	يوضح معدل التضخم خلال الفترة (1996- 2013)	80
(4.1)	يوضح العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة	88
(4.2)	يوضح العلاقة بين التضخم (INF) والبطالة(U)	96

قائمة الملاحق

#	الملحق	الصفحة
1	الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013) بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2004	112
2	نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2013) بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2004	112
3	نسب مساهمة مكونات الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي (1995-2013)	112
4	نسبة مساهمة التكوين الرأسمالي الإجمالي في الناتج المحلي (1995-2013)	113
5	نسب مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي ودرجة الانفتاح الاقتصادي (1995-2013)	113
6	نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي(1995-2013)	113
7	معدل البطالة خلال الفترة(1995-2013)	114
8	النفقات والايرادات العامة والفائض/العجز المالي للسلطة الفلسطينية خلال الفترة(1996-2013)	114
9	إجمالي الدين العام للسلطة الفلسطينية خلال الفترة(1995-2013)	115
10	نسب مؤشرات المالية العامة إلى الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة(1995-2013)	115
11	عرض النقود بمعناه الواسع M2 خلال الفترة(1995-2013)	116
12	سعر صرف الشيكل مقابل الدولار خلال الفترة(1995-2013)	116
13	معدل الفائدة على القروض خلال الفترة(1995-2013)	116
14	التوزيع النسبي لأوزان الترجيح المستخدمة في عمليات احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمجموعات الرئيسية بناءً على بيانات انفاق واستهلاك الأسرة لعام 2004	116
15	الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم خلال الفترة(1996-2013)	117
16	نتائج تقدير النموذج القياسي بشكل أولي	118
17	نتائج اختبار (Partial Correlation)	118
18	نتائج اختبار (Lagrange Multiplier) للارتباط ذاتي	118
19	نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة AR(1)	119
20	نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي	119
21	نتائج اختبار (T) لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر	120
22	نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي	120
23	نتائج اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) لتجانس التباين	120

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المحددات والعوامل الاقتصادية المؤثرة في معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013)، من أجل الوصول لمقترحات تساعد في تخفيض معدلاته والتقليل من آثاره في الاقتصاد الفلسطيني.

ولتحقيق أغراض الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كونه يتناسب مع هذه الظاهرة، ومن خلال اختيار مجموعة من المتغيرات المتوقع تأثيرها على معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، تمثلت في (معدل النمو الاقتصادي، الإنفاق العام، المساعدات الدولية، الدين العام، سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل البطالة، عرض النقد، عجز الموازنة العامة، الانفتاح الاقتصادي، والاستقرار السياسي) وقد تم بناء نموذج قياسي بالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية لمحددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني(1995-2013) وتم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي EViews، لإيجاد العلاقة بين المتغيرات والحصول على أفضل النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وكلاً من (معدل النمو الاقتصادي، عرض النقد، العجز المالي، معدل البطالة، والانفتاح الاقتصادي) حيث كان الانفتاح الاقتصادي الأقوى تأثيراً على معدل التضخم ويليه معدل البطالة؛ بينما كانت العلاقة عكسية مع كلاً من سعر الصرف والاستقرار السياسي. أما باقي المتغيرات وهي: الإنفاق العام والمساعدات الدولية والدين العام ومعدل الفائدة، فلم يكن لها أي تأثير على معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية.

وجاءت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة إصدار عملة وطنية للتخفيف من خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء عدم وجود العملة الوطنية، وكذلك ضرورة إعادة النظر في السياسات التجارية والاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، واللجوء لعقد اتفاقية جديدة تتناسب مع احتياجات ووضع الاقتصاد الفلسطيني حالياً وذلك لتقليل حدة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

Abstract

This study aims to identify the most important economic determinants and factors that affect inflation in the Palestinian territories from 1995 – 2013. The study seeks to reach for recommendations that might help to reduce inflation rate and its effects on the Palestinian economy.

To achieve study purpose, the researcher adopted the descriptive analytical model as it suits this phenomenon. She selected group of variables that are expected to affect inflation rate in the Palestinian economy. The variables are economic growth rate, public expenditure, international aid, national debt, interest price, exchange rate, unemployment rate, Money supply, balanced budget, economic openness, and political stability. Besides that, standard model was built based on series of data of inflation determents for the Palestinian economy 1995 – 2013. In addition, the researcher used EViews program to tackle the relation among the variables and to obtain the best results.

The study reached for the following set of results. There is a direct relation between inflation rate and economic growth rate, Money supply, unemployment rate, and economic openness, whereas economic openness has the strongest impact on inflation followed by unemployment rate. On the other hand, there is an inverse relation with both exchange rate and the political stability. Meanwhile, rest of the variables; public expenditure, international aid, and national debt and interest rate have no effect on inflation in the Palestinian territories.

Finally, the study reached for some recommendations as follows. It is necessary to endorse national currency to decrease losses of the Palestinian economy due to the absence of that currency. Moreover, it is important to reconsider external and economic policies between the Palestinian Authority and Israel, and to make new agreement that meets the needs of the current Palestinian economy in order to lessen subjection to the Israeli economy.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

1.1 مشكلة الدراسة

1.2 أهداف الدراسة

1.3 أهمية الدراسة

1.4 منهجية الدراسة

1.5 متغيرات الدراسة

1.6 فرضيات الدراسة

1.7 حدود الدراسة

1.8 الدراسات السابقة

1.9 التعقيب على الدراسات السابقة

1.1 مشكلة الدراسة:

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة التي تعاني مجموعة من التحديات والعراقيل التي تقف في سبيل تحقيق تنميتها وتطورها، أحد هذه التحديات هو ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويتضح ذلك من خلال التذبذبات المستمرة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك(CPI)، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك(138.75) عام 2013 مقارنة بسنة الأساس عام 2004(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2013)، أي بنسبة ارتفاع تقدر بحوالي 4% سنويا في(CPI)، وهذا الارتفاع يؤثر سلباً على الأفراد من خلال تراجع مستويات المعيشة لمحدودي الدخل وارتفاع في معدلات الفقر ومن ناحية أخرى تأثيره على قطاع الأعمال كضعف الاستثمار وهروب رءوس الأموال للخارج، وفي النهاية كل ذلك يؤدي لضغوطات على الحكومة لاتباع سياسات تضبط مستويات التضخم بمعدلات منخفضة، ولأجل التخفيف من حدة تأثيره حاولت هذه الدراسة البحث في أسباب ومحددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني من خلال محاولتها الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

ما هي محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995 – 2013)؟

1.2 أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- استخدام التحليل الكمي للتعرف على أكثر العوامل تأثيراً على معدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.
- التعرف على مشكلة التضخم وأهم مسبباته وأنواعه بشكل عام.

- استعراض أهم مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني وكذلك واقع التضخم خلال فترة الدراسة.
- توضيح أثر درجة انكشاف الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وأثر ذلك على مشكلة التضخم في الأراضي الفلسطينية.
- الخروج بمجموعة من التوصيات الملائمة للمساعدة في مكافحة مشكلة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني.

1.3 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوع التضخم في النقاط التالية:

- أهمية موضوع التضخم من جانب عدم خلو أي اقتصاد منه ومن آثاره.
- إن سبر مسائل التضخم في إطارها النظري والكمي يعطي فرص لتعميق التحليل الاقتصادي والكمي في محاولة لتحليل مسبباته ومساراته وآلية تأثيره في المتغيرات الكلية والنقدية.
- كذلك تنبع أهمية البحث في موضوع التضخم نظراً لتأثيره على كافة فئات وشرائح المجتمع، فمن الأهمية أيضاً أن تتابع الحكومة هذا الأمر لمكافحته.
- للتضخم علاقة وتأثُر بشكل كبير بالسياسات النقدية والمالية للدول.
- تعتبر الدراسة الأولى من نوعها في الأراضي الفلسطينية، وتشكل إضافة علمية جديدة في حقل المعرفة.

1.4 منهجية الدارسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة، ولاختبار صحة الفرضيات تم اتباع مزيجاً من المنهجين الوصفي والكمي، فهو الأنسب للتعامل مع هذه الظاهرة، حيث يستخدم الأول لدراسة مؤشرات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، ويستخدم المنهج الثاني لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للتحقق من مدى صحتها، وتم استخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة (1995-2013) تم تحليلها بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي Eviews للحصول على أفضل النتائج.

1.5 متغيرات الدراسة:

بالرجوع والاستفادة من الأدبيات العلمية السابقة تم استخدام عدد من المتغيرات التي يتوقع أن يكون لها تأثير على معدلات التضخم، وهذه المتغيرات عبارة عن متغيرات رقمية، وهي بالتفصيل كالتالي:

المتغير التابع:

معدل التضخم (Inflation Rate): وهو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار؛ ويتم قياسه من خلال التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI (ساموبلسون، وآخرون، 2001). ويرمز له بالرمز INF.

المتغيرات المستقلة، وهي:

1. **نصيب الفرد من الناتج القومي (GDP Per Capita):** ويقاس بإجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان(ساموبلسون، 2006). ويرمز له بالرمز PER.

2. **الإنفاق العام (Public Spending):** ويمثل الإنفاق الحكومي بشقيه الإنفاق الجاري والإنفاق التطويري، ويعرف بأنه مبلغ من المال ينفق من خزانة الدولة بواسطة إداراتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة(الحاج، 2009). ويرمز له بالرمز PS.
3. **المساعدات الدولية (International Aid):** هي الموارد التي يتم تحويلها من أي دولة خارجية لصالح الاقتصاد الفلسطيني ممثلاً بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها الرسمية بغرض تحقيق هدف سياسي أو تنموي أو اجتماعي أو اقتصادي، كما يشمل ذلك جميع أنواع المعونات(سمارة، 2013). ويرمز له بالرمز AID.
4. **الدين العام (Public Debt):** هو المبالغ النقدية التي تستدينها الدولة، أو أي شخص معنوي آخر، من الغير، أي من الأفراد أو البنوك أو الهيئات الخاصة أو العامة أو الدولية، أو من الدول الأخرى، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عليها، وفقاً لشروط معينة(المحجوب، 1979). ويرمز له بالرمز PD.
5. **معدل الفائدة (Interest Rate):** وهو الثمن المدفوع نظير استعمال النقود أو الزيادة مقابل إقراض النقود لأجل(وضاح رجب، 2011). ويرمز له بالرمز INT.
6. **سعر الصرف (Exchange Rate):** يعرف سعر الصرف بأنه سعر وحدة من عملة أجنبية معبراً عنها بوحدات من العملة الوطنية، أو أنه سعر وحدة من العملة المحلية معبراً عنها بوحدات من العملة الأجنبية(خضر، 2012). ويرمز له بالرمز EXR.
7. **معدل البطالة (Unemployment Rate):** حيث تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً في أي نوع من الأعمال، وكانوا هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية/التقرير السنوي: (2014 ، 2015). ويرمز له بالرمز UNR.
8. **عرض النقود (Money Supply):** تحتفظ المجتمعات بأحجام معينة من النقود التي يتم تداولها في الاقتصاد وهو ما يسمى بكمية أو عرض النقود، وهناك مقياسان رئيسيان لعرض النقود هما المقياس الضيق[1]، والمقياس الواسع[2](مقداد، وقفة، 2013). وقد تم في هذه الدراسة استخدام عرض النقد بمعناه الواسع. ويرمز له بالرمز MS .
9. **عجز الموازنة (Budget Deficit):** هي زيادة حقيقية في النفقات العامة مقارنة مع الايرادات العامة خلال السنة المالية الواحدة (أبو زعيتر، 2011). ويرمز له بالرمز BD.

[1] ويشمل هذا المقياس على النقد المتداول خارج البنوك وكذلك الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية).

[2] ويشمل هذا المقياس على المقياس الضيق بالإضافة إلى الودائع الزمنية والادخارية (الودائع لأجل) وكذلك حسابات التوفير.

10. **الانفتاح الاقتصادي (Openness) ويعبر عن التضخم المستورد:** وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر أحد مقاييس التضخم المستورد(الحنيطي، 1966). ويرمز له بالرمز OPENES.
11. **الاستقرار السياسي (Political Stability):** والذي يعكس احتمال زعزعة الأوضاع السياسية في الأراضي الفلسطينية نتيجة عدم الاستقرار والاحتلال والحصار. وهو مؤشر كمي محسوب من قبل فريق البنك الدولي لفلسطين، وتمثلت منهجية البنك الدولي في احتسابه من قبل فريق البنك الدولي وعدد من معاهد البحث العلمي والمنظمات غير الحكومية والدولية ومؤسسات القطاع الخاص، كلما كانت قيمته قريبة من 2.5 فهذا يعني توافر الاستقرار السياسي بشكل كبير أما إذا كانت قيمته قريبة من 2.5− فهذا يعني عدم توفر أي استقرار سياسي (قاعدة بيانات البنك الدولي، www.govindicators.org،2015). ويرمز له بالرمز (POS).
12. ε_t حد الخطأ العشوائي.

ويمكن بناء النموذج القياسي من خلال المعادلة التالية:

$$INF = \beta_0 + \beta_1 PER + \beta_2 PS + \beta_3 AID + \beta_4 PD + \beta_5 INT + \beta_6 EXR + \beta_7 UNR + \beta_8 MS + \beta_9 BD + \beta_{10} OPENES + \beta_{11} POS + \varepsilon_t$$

1.6 فرضيات الدارسة:

بناءً على ما تقدم من خلال مشكلة الدراسة حول أهم المتغيرات المؤثرة في معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$ بين المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من GDP، الإنفاق العام، المساعدات الدولية، الدين العام، سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل البطالة، عرض النقود، عجز الموازنة، الانفتاح الاقتصادي(التضخم المستورد)، والاستقرار السياسي) وبين معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية.

1.7 حدود الدراسة:

الحد المكاني: شملت الدراسة الأراضي الفلسطينية المتمثلة في قطاع غزة والضفة الغربية والتي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية.

الحد الزماني: شملت الدراسة الفترة الزمنية الواقعة بين عامي (1995 – 2013).

1.8 الدراسات السابقة:

لقد أولى علماء الاقتصاد موضوع محددات التضخم أهمية كبرى من بين القضايا الاقتصادية، حيث تباينت وجهات نظر المدارس والنظريات المختلفة التي تصدرت لتفسير ظاهرة التضخم، ولهذا تناولت العديد من الدراسات موضوع التضخم وحاولت تفسيره في الاقتصاديات المختلفة. لذلك حاولت الباحثة الاطلاع على العديد من الدراسات التطبيقية التي اهتمت بموضوع محددات التضخم، ومن أبرز تلك الدراسات التي تناولت موضوع التضخم، ما يلي:

1.8.1 الدراسات المحلية: الدراسات المحلية التي تناولت موضوع التضخم في الأراضي الفلسطينية محدودة واقتصرت على دراستين إحداها تناولت أثر سعر الصرف على المؤشرات الكلية ومن ضمنها التضخم، والثانية أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في فلسطين. على النحو التالي:

1. خضر (2012): "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني(1994-2010)".

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني وكذلك توضيح العلاقة بين سعر الصرف للعملات المختلفة وبين معدل التضخم، وأثر سعر الصرف على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وطريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) لتقدير نماذج الدراسة والتي من أهمها نموذج دالة التضخم، كما يلي:

$$F_t = \alpha + \beta\, Log(X_{ft}) + \varepsilon_{ft}$$

حيث أن:

$\beta،\alpha$: الحد الثابت ومرونة متغير التضخم على التوالي.

F_t: معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية.

X_{ft}: متغير سعر الصرف الإسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي.

ε_{ft}: حد الخطأ العشوائي.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5%بين معدل التضخم وسعر الصرف، وقد قدرت مرونة سعر الصرف بـ(-9.61%)، أي أن ارتفاع سعر الصرف الإسمي للدولار الأمريكي مقابل الشيكل الإسرائيلي بنسبة 1% سيخفض من معدل التضخم بمقدار 9.61%.

2. رجب (2011): "أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الإنفاقية في مكافحة التضخم في فلسطين خلال الفترة (1996-2008)، كما هدفت إلى تحديد ملامح السياسة الإنفاقية التي تنتهجها السلطة الفلسطينية والتعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى التعرف على حالة التضخم الراهنة في فلسطين.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يستخدم الجداول والنسب المئوية وذلك باستخدام برنامج Excel والبرنامج الإحصائيSPSS من خلال معامل الارتباط وتحليل الانحدار لتوضيح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، واستخدمت الدراسة عدة نماذج انحدار بسيطة كما يلي:

$$Y = b_0 + b\,X_1$$

حيث أن:

Y: تعبر عن المتغير التابع (الرقم القياسي العام للأسعار).

b_0،b: الحد الثابت ومعامل المتغير المستقل على التوالي.

X_1: المتغير المستقل (إجمالي النفقات العامة).

$$Y = b_0 + b\,X_2$$

X_2: المتغير المستقل (النفقات الجارية وصافي الإقراض).

$$Y = b_0 + b\,X_3$$

X_3: المتغير المستقل (الأجور والرواتب).

$$Y = b_0 + b\,X_4$$

X_4: المتغير المستقل (النفقات التشغيلية).

$$Y = b_0 + b\,X_5$$

X_5: المتغير المستقل (النفقات التحويلة).

$$Y = b_0 + b\,X_6$$

X_6: المتغير المستقل (النفقات التطويرية الممولة من الخزينة).

$$Y = b_0 + b\,X_7$$

X_7: المتغير المستقل (النفقات التطويرية الممولة من المنح والمساعدات).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: وجود تأثير معنوي للمتغيرات المستقلة (إجمالي النفقات العامة، النفقات الجارية وصافي الإقراض، الأجور والرواتب، النفقات التحويلية) على الرقم القياسي العام أي أن الزيادة في إجمالي النفقات تؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، أما (النفقات التشغيلية، والنفقات التطويرية بشقيها الممولة من الخزينة والممولة من المنح والمساعدات) فلم يكن لها أي تأثير على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

1.8.2 الدراسات العربية:

1. شنبيش (2013): "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي.

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي من خلال قياس العلاقة الكمية بين التضخم وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الكمي لقياس العلاقة الكمية بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (1992–2008)، ولأجل قياس العلاقة الكمية استخدمت الدراسة النموذج القياسي التالي:

$$DEF = \alpha + b_1 Ms_1 + b_2 gdp + b_3 EX + \mu$$

حيث أن:

α: ثابت المعادلة.

b_1، b_2، b_3 : معلمات النموذج.

DEF: التضخم معبراً عنه بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

EX: سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار.

MS_1: عرض النقود.

μ: المتغير العشوائي.

وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:وجود علاقة طردية بين مستوى التضخم وعرض النقود بالمعنى الضيق في الاقتصاد الليبي، وكذلك وجود علاقة طردية بين التضخم وسعر صرف الدينار الليبي، أيضاً وجود علاقة عكسية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

2. حمود (2011): "استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم".

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر كل من المتغيرات المستقلة التالية: عرض النقد (Mon)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP)، والإنفاق الحكومي (GOV) وسعر الصرف (EXR) على التضخم في المملكة الأردنية معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الفترة (1970–2007). **وقد استخدمت الدراسة اختبار جذر الوحدة** لتحديد درجة التكامل بين المتغيرات، وطريقة جوهانسون للتكامل المشترك لاختبار وجود علاقة توازنيه طويلة المدى بين المتغيرات.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: أن متغيرات التضخم وسعر الصرف والإنفاق الحكومي تحتوي على جذر الوحدة وتصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول بعكس متغيرات عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي فهي مستقرة عند المستوى، وكذلك وجود علاقة سببية بين المتغيرات غير المستقرة

في المستوى وأن هذه المتغيرات متكاملة وهناك علاقة توازنيه بينها، أيضاً متغير التضخم يفسر 100% من مكونات التباين في الفترة الأولى عند حدوث صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في المتغير نفسه.

3. الجراح (2011): "مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود".

هدفت الدراسة إلى تحليل وتقدير مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970–2007) وذلك ضمن إطار نموذج العرض والطلب الكلي باستخدام الأساليب القياسية الحديثة، كذلك هدفت إلى تحليل الواقع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مع التركيز على ظاهرة التضخم والعوامل المسببة له.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والقياسي الحديث لتطبيق نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع ARDL لتحديد مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970–2007)، ولأجل تقدير ذلك تم استخدام النموذج القياسي التالي:

$$\Delta\pi_t = \delta + \beta_1\pi_{t-1} + \beta_2 RY_{t-1} + \beta_3 GR_{t-1} + \beta_4 MS_{t-1} + \beta_5 WP_{t-1} + \beta_6 EP_{t-1} + \beta_7 OP_{t-1} + \beta_8 RPO_{t-1} + \beta_9 ER_{t-1} + \sum_{i=1}^{n}\gamma_{1i}\Delta\pi_{t-i} + \sum_{i=1}^{n}\gamma_{2i}\Delta RY_{t-i} + \sum_{i=1}^{n}\gamma_{3i}\Delta GR_{t-i} + \sum_{i=1}^{n}\gamma_{4i}\Delta MS_{t-i} + \sum_{i=1}^{n}\gamma_{5i}\Delta WP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n}\gamma_{6i}\Delta EP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n}\gamma_{7i}\Delta OP_{t-i} + \sum_{i=1}^{n}\gamma_{8i}\Delta RPO_{t-i} + \sum_{i=1}^{n}\gamma_{9i}\Delta ER_{t-i} + u_t$$

حيث أن:

(π) معدلات التضخم، (RY) معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي،(GR) الإنفاق الحكومي الرأسمالي كنسبة من الناتج المحلي، (MS) معدل نمو النقود بمعناه الواسع، (WP) مؤشر الإنتاج الصناعي للدول الصناعية، (EP) المؤشر العالمي لأسعار الصادرات، (OP) مؤشر درجة الانفتاح، (RPO) تمثل معدل نمو الأسعار الحقيقة للنفط، (ER) سعر الصرف الإسمي الفعال للعملة السعودية، حيث يمثل الارتفاع في قيمة هذا المتغير انخفاضاً في قيمة العملة السعودية. أما الرموز(Δ) و(δ) و(u_t): فتشير إلى الفروق الأولى للمتغير وحد القطع والحد العشوائي على التوالي.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن هناك أهمية للعوامل المرتبطة بالعالم الخارجي(مؤشر درجة الانفتاح، والمؤشر العالمي لأسعار الصادرات، ومؤشر الإنتاج الصناعي للدول الصناعية) في شرح معدلات التضخم في السعودية في الأجلين الطويل والقصير، وبالتالي قوة تشابك الاقتصاد المحلي مع نظيره العالمي. كذلك تبين أن السياسة النقدية تؤدي دوراً مهماً في التأثير في معدل التضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل.

4. إلهيتي وأخرون (2010): "**أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي**".

هدفت الدراسة إلى تحليل تقلبات أسعار الصرف باعتباره أحد المتغيرات المؤثرة في معدلات التضخم، بالإضافة إلى المتغيرات النقدية والمالية، وكذلك تمحورت حول آلية تأثير تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي خلال الفترة (1980-2002).

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مقترناً بالقياس الكمي المستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي وأساليبه، وذلك لتقدير النموذج التالي لكل من الاقتصاد الأردني والتركي كلاً على حدة كما يلي:

$$Y = \alpha_0 + \alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + \alpha_3 X_3 + \alpha_4 X_4 + \alpha_5 X_5 + \alpha_6 X_6 + \varepsilon$$

حيث أن:

Y: الرقم القياسي لأسعار المستهلك بوصفه يعكس حالة التضخم.

X_1: سعر الصرف.

X_2: سعر الفائدة.

X_3: عجز أو فائض الموازنة العامة / الناتج المحلي الإجمالي.

X_4: إجمالي الدين الخارجي / الناتج المحلي الإجمالي.

X_5: العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

X_6: حالة عدم الاستقرار والفساد وقد اعتمدت على مؤشر إدراك الفساد.

ε: بواقي النموذج.

وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها ما يلي:

في **الاقتصاد الأردني** وجود علاقة عكسية بين التضخم وكلاً من المتغيرات التالية: سعر الصرف، وعجز أو فائض الموازنة العامة، والعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، وحالة عدم الاستقرار والفساد في الاقتصاد الأردني، أما متغيري: سعر الفائدة، وإجمالي الدين الخارجي فلم يكن لهما أي تأثير معنوي في التأثير على التضخم بالأردن.

أما في حالة **الاقتصاد التركي** فقد تبين وجود علاقة طردية بين التضخم وكلاً من سعر الصرف وعجز أو فائض الموازنة العامة، وكذلك وجود علاقة عكسية مع العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات، أما باقي المتغيرات فلم يظهر لها معنوية في التأثير على معدلات التضخم بالاقتصاد التركي وذلك لعدم اجتيازها الاختبارات الإحصائية.

5. الزهوي (2010): "**دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة (1986-2006)**".

هدفت الدراسة إلى تقدير معاملات دالة محددات التضخم في مصر في الأجلين الطويل والقصير خلال الفترة (1986– 2006)، وقد تم لهذا الغرض استخدام أربعة متغيرات مستقلة وهي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وعرض النقود كعوامل لها تأثير على سلوك معدل التضخم.

استخدمت الدراسة المنهج القياسي الحديث المتمثل في طريقة إنجل–جرانج ذات المرحلتين لاختبار التكامل المتناظر على دالة التضخم ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وذلك من أجل تقدير النموذج القياسي التالي:

$$Log\ P_t = \beta_0 + \beta_1\ Log\ Y_t + \beta_2\ Log\ E_t + \beta_3\ Log\ R_t + \beta_4\ Log\ M_t + U$$

حيث أن:

β_0، β_1، β_2، β_3، β_4: تمثل الحد الثابت ومرونات المتغيرات المستقلة على التوالي.

P_t: التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

Y_t: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

E_t: سعر الصرف الاسمي.

R_t: سعر الفائدة الاسمي.

M_t: عرض النقود بمعناها الواسع M_2.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي: أن هناك دوراً لسعر الصرف في الأجلين القصير والطويل في التأثير على معدل التضخم في مصر، وكما أن النقود بمعناها الواسع لها تأثير معنوي على التضخم في الاقتصاد المصري، أما بالنسبة لمتغيري سعر الفائدة الاسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فقد تبين أنه ليس لهما أي تأثير معنوي في تحديد التضخم في الاقتصاد المصري.

6. الهجهوج (2009): "محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: أسلوب التكامل المشترك".

هدفت الدراسة إلى بحث محددات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الفترة (1980–2007) ومن خلال مراجعة بعض النظريات الاقتصادية المتعلقة بالتضخم، وكذلك تحديد المتغيرات الاقتصادية المسببة للتضخم في دول التعاون الخليجي ومدى الدور الذي تلعبه هذه المتغيرات كلٌ على حدة في تحديد اتجاه التضخم سواء في المدى القصير أو الطويل.

استخدمت الدراسة المنهج القياسي المتمثل في (Panel Data)، كون البيانات تم جمعها لدول مجلس التعاون الخليج خلال الفترة (1980–2007) وذلك من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك من أجل تقدير النموذج القياسي التالي:

$$\Pi_{it} = \delta_0 + \delta_1 M_{it} + \delta_2 ER_{it} + \delta_3 OILPG_{it} + \delta_4 CPSG_{it} + \delta_5 WINF_{it} + \delta_6 GDPGR_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

JI= معدلات التضخم، M= معدل نمو عرض النقود، ER= مستوى سعر الصرف الفعلي الاسمي، OILPG= معدل التغير في سعر النفط، CPSG= معدل نمو حجم الائتمان المصرفي المتاح للقطاع الخاص، WINF= مستوى التضخم العالمي، GDPGR = معدل نمو الطلب الكلي، i= عدد الدول، t = الفترة الزمنية، ε= قيمة الخطأ العشوائي.

توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها ما يلي: أن التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ظاهرة نقدية حيث فسر معدل نمو عرض النقود ما نسبته 20% من مكونات التضخم في المدى الطويل في حين بلغ تفسير عرض النقود 14% في المدى القصير، كذلك فإن التضخم في دول التعاون الخليجي يستجيب وبشكل طردي للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في معدل التغير في سعر النفط، ومعدل نمو عرض النقود ومستوى التضخم العالمي، وحجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص. بالإضافة لضعف تفسير معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي، ومعدل نمو الطلب الكلي.

7. العمر (2007): "محددات التضخم بدولة الكويت".

حاولت الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة في التضخم المحلي في اقتصاد صغير منفتح على الخارج ممثلاً بدولة الكويت خلال الفترة (1972–2004)، واستخدمت الدراسة ثلاثة متغيرات وهي الرقم القياسي لأسعار الواردات والذي يمثل التضخم المستورد، ورصيد النقد المحلي، والناتج المحلي بالأسعار الثابتة واللذان يمثلان المتغيرات الداخلية، وذلك لتحديد أثر التضخم المستورد.

استخدمت الدراسة المنهج القياسي التحليلي والأساليب القياسية الحديثة كاختبار الاستقرار والتكامل المشترك وكذلك اختبار السببية، وذلك لأجل تقدير النموذج التالي:

$$P_t = \sum_{i=0}^{k} \alpha_i m_{t-i} + \sum_{i=0}^{m} \beta_i y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \delta_i Pm_{t-i}$$

حيث: P = التضخم المحلي مقاساً بـ(معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومعدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الواردات)، m = معدل التغير في رصيد النقد المحلي بالأسعار الجارية، y = معدل التغير في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، Pm = التضخم المستورد.

توصلت الدراسة إلى أن التضخم المحلي مرتبط بعلاقة توازنيه طويلة الأمد مع رصيد النقد بمعناه الموسع، وأن التضخم المحلي يتأثر بالناتج المحلي الحقيقي، في حين تشير النتائج إلى غياب أي تأثير معنوي للتضخم المستورد على التضخم المحلي بالكويت.

8. مهران (2007): "التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي يمكن أن تؤثر على معدلات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، ولذلك الغرض استخدمت الدراسة سلسلة بيانات سنوية لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وطرق الاقتصاد القياسي المعروفة لمحاولة التعرف على المتغيرات الهامة التي تؤثر على التضخم.

ولتحقيق الهدف السابق استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير العلاقة بين التضخم والمتغيرات التي تتصل بالتضخم، وذلك من خلال جمع بيانات الدول العينة خلال الفترة (2000–2005)؛ وبالتالي استخدام أسلوب تحليل البيانات المتمثل في نموذج (Panel Data)، واستخدام المتغيرات المستقلة التالية: معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل النمو في عرض النقود، معدل التغير في سعر الصرف الاسمي الفعلي، معدل التضخم العالمي، إيرادات الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مديونية الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

توصلت الدراسة إلى: أن التضخم المحلي يتأثر بدرجة كبيرة بالتضخم العالمي، أما معدل النمو الاقتصادي فلم يكن ذو تأثير معنوي على تخفيض معدل التضخم، أما النمو في عرض النقد فقد كان ذو التأثير الأكبر على التضخم تليه الايرادات الحكومية، أيضاً هناك تأثير معنوي لسعر الصرف على معدل التضخم، كذلك وجود علاقة عكسية بين التضخم ومديونية الحكومة.

9. هتهات (2006): "دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر".

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1988–2003)، بالإضافة لمعرفة الآثار التي يخلفها التضخم سواء الآثار الاقتصادية أو الاجتماعية، كذلك أشارت هذه الدراسة إلى سياسات ووسائل مكافحة التضخم. ومن ثم انتقلت إلى تحليل العلاقة ما بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري.

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي وكذلك المنهج القياسي الكمي من خلال استخدام اختبارات السلاسل الزمنية الحديثة، واستخدمت الدراسة النموذج التالي لتوضيح العلاقة بين معدل التضخم والتضخم المتوقع ومعدل البطالة، كما يلي:

$$DLCPI_t = \beta_0 + \beta_1 E_{t-1}[DLCPI] + \beta_2 UN_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

DLCPI: مؤشر أسعار الاستهلاك بعد إدخال اللوغاريتم الطبيعي، UN: معدل البطالة، E_{t-1}: التوقعات التضخمية من طرف الجمهور في الزمن (t-1)، t: الزمن.

توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها ما يلي: أن التوقعات التضخمية من طرف الجمهور في الزمن السابق لها أثراً معنوياً في زيادة معدل التضخم، كذلك وجود علاقة عكسية ما بين معدل البطالة

ومعدل التضخم ووجود علاقة ثنائية الاتجاه بينهما، بمعنى أن التضخم يسبب البطالة وكذلك البطالة تسبب التضخم.

10. المصبح (2006): "محددات التضخم في سورية خلال الفترة (1970-2004)".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في سورية، لمعرفة محدداته وأسبابه وذلك لأجل اقتراح الوسائل المناسبة لعلاج هذه المشكلة.

استخدمت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي في تحليل بيانات التضخم، وكذلك الأسلوب الكمي وأساليب الاقتصاد القياسي الحديثة كأسلوب التكامل المشترك واختبار السببية وتصحيح الخطأ، لتقدير دالة محددات التضخم التالية:

$$p_0 LnP_t = \alpha\, Ln(\frac{M\,2_t}{GDP_t}) + \beta\, Ln\, Pm_t + \lambda\, CABP + u_t$$

حيث أن:

$Ln\ P_t$: اللوغاريتم الطبيعي لمقياس الأسعار المستخدم.

$Ln(\frac{M\,2_t}{GDP_t})$: اللوغاريتم الطبيعي للعرض النقدي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

$Ln\ Pm$: اللوغاريتم الطبيعي للرقم القياسي لأسعار المستوردات.

CABP: متغير ركود النشاط الاقتصادي.

p_0: الحد الثابت. u_t: بواقي النموذج. α، β، λ:تمثل مرونات المتغيرات المستقلة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي: أن ظاهرة التضخم تنشأ نتيجة فقدان التوازن الاقتصادي في اقتصاد أي دولة. ومن نتائج التحليل القياسي تبين أن التضخم في سورية يفسر في الأجل الطويل بثلاث متغيرات هي: (نسبة العرض النقدي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الركود الاقتصادي، ومؤشر الرقم القياسي لأسعار المستوردات) وتعتبر هذه النتيجة متوافقة تماماً مع النظرية الاقتصادية. كما تبين وجود علاقة سببية في الأجلين القصير والطويل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى مؤشر التضخم.

11. الجلال (2006): "دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية - دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003)".

هدفت الدراسة إلى التعرف على خصائص الاقتصاد اليمني ودراسة أهم العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي ساهمت في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد اليمني، كذلك اهتمت الدراسة بالتعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم، وأهم السياسات النقدية والمالية التي نفذتها السلطات الحكومية لعلاج التضخم وتقييم مدى فعالية هذه السياسات.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي في الحصول على النتائج.

توصلت الدراسة إلى أن التضخم في البلدان النامية يرتبط بعدد من الاختلالات الناتجة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية والزيادة في حجم الإنفاق العام وزيادة حجم الاستهلاك النهائي الكلي بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه العوامل الخارجية متمثلة في تفاقم حجم المديونية الخارجية وارتفاع أسعار الواردات كذلك قصور السياسات النقدية والمالية في علاج الاختلالات الهيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني الناجمة عن اختلال علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

1.8.3 الدراسات الأجنبية:

1. Sahadudhhen I (2012)، "A Cointegration and Error Correction Approach to the Determinants of Inflation in India".

هدفت الدراسة إلى التعرف على معدلات التضخم في الاقتصاد الهندي خلال الفترة من الربع الأول من عام1996 إلى الربع الثاني من عام2009، وذلك للتعرف على أهم العوامل المؤثرة فيه ودور السياسة الحكومية النقدية والمالية في التأثير على معدلات التضخم في الاقتصاد الهندي.

استخدمت الدراسة أساليب تحليل السلاسل الزمنية الحديثة المتمثلة في طريقة التكامل ونموذج تصحيح الخطأ وذلك لتحديد العوامل المؤثرة على التضخم في الهند من خلال تقدير النموذج القياسي التالي:

$$LnP_t = \alpha + \beta LnY_t + \delta R_t + \Phi LnM_t + \gamma LnX_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

P= الرقم القياسي لأسعار البيع بالجملة (سنة الأساس1993- 1994).

Y= الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (سنة الأساس 1999- 2000).

M= عرض النقود بمعناه الواسع.

R= سعر الاقراض الأساسي.

X= سعر الصرف (Rupee – U.S.$).

توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها ما يلي: وجود تأثير إيجابي لكل من الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود على التضخم في المدى الطويل، أما معدل الفائدة وسعر الصرف فقد كان تأثيرهما سلبي على التضخم في الهند.

2. MarialAwouYol (2010)، "Determinants of Inflation in Sudan: An Empircal Analysis".

هدفت الدراسة للتعرف على المحددات الأساسية للتضخم ودراسة اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات في السودان خلال الفترة (1970-2008).

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع التضخم وأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه، ومن ثم التحقق من ذلك باستخدام أساليب التحليل القياسي الحديثة، لمعرفة اتجاه العلاقة ونوعها، وذلك لتقدير معلمات النموذج القياسي التالي:

$$P_t = f\ (\overset{+}{m}_t, \overset{-}{Y}_t, \overset{+}{e}_t, \Delta \overset{+}{p}_{t-1}, \overset{+}{P}_t^*)$$

حيث أن:

P_t: التضخم المحسوب من الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

m_t: عرض النقود الاسمي.

Y_t: الناتج الحقيقي.

e_t: سعر الصرف الاسمي.

ΔP_{t-1} : التضخم المتوقع في الفترة t-1.

P_t^* : التضخم المستورد.

توصلت الدراسة للنتائج التالية: أن جميع المتغيرات في النموذج المقدر كانت تحمل علامات صحيحة ومعنوية عند مستوى معنوية 5% على الأقل حسب ما هو متوقع؛ باستثناء معامل الصرف الاسمي. كما أشارت النتائج إلى أن التضخم المستورد هو الأكثر تأثيراً على التضخم المحلي ثم يليه الناتج الحقيقي، هذا في المدى الطويل. أما في المدى القصير فقد كانت أهم محددات التضخم المحلي في السودان كما يلي: سعر الصرف الاسمي والناتج الحقيقي والتضخم المستورد؛ حيث كانت تحمل نفس الاشارات المتوقعة. أما اختبار السببية فقد أشار لوجود علاقة ثنائية الاتجاه بين التضخم وكلاً من سعر الصرف وعرض النقود، بينما كانت أحادية الاتجاه مع المتغيرات الأخرى.

3. Kevin Greenidge& Dianna DaCosta (2009)، "Determinants of Inflation in Selected Caribbean Countries".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التضخم وأهم محددات التضخم الرئيسية في مجموعة من دول البحر الكاريبي[1] وهي: جامايكا، وغويانا، وباربادوس، وترينيداد وتوباغو، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية للفترة (1970– 2006).

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي الكمي لتقدير النموذج القياسي لكل دولة على حدة، كما يلي:

$$\pi = f\ (\overset{+}{Oil}\ \pi, \overset{+}{Pw}\ \pi, \overset{+/-}{Ygap}, \overset{+}{r}, \overset{+}{U}, \overset{+}{EM}, \overset{-}{E})$$

حيث أن: (π)معدل التضخم، ($Oil\ \pi$)ارتفاع أسعار النفط، ($Pw\ \pi$) التضخم العالمي،

[1].*Jamaica, Guyana, Barbados and Trinidad and Tobago*

($Ygap$) فجوة الناتج المحلي، (r) سعر الفائدة، (U) معدل البطالة، (EM) الفائض المالي، (E) سعر الصرف.

وقد توصلت هذه الدراسة للنتائج التالية:

أولاً في **دولة باربادوس:** وجود علاقة طردية بين التضخم وكلاً من ارتفاع أسعار النفط ومعدل البطالة وعكسية مع معدل الفائدة وذلك في المدى الطويل، أما في المدى القصير فتبين وجود علاقة طردية مع كلاً من الفائض المالي وارتفاع أسعار النفط ومعدل البطالة وعكسية مع سعر الفائدة.

ثانياً في **دولة غويانا:** تبين وجود علاقة طردية بين التضخم وكلاً من ارتفاع أسعار النفط وسعر الصرف وذلك في المدى الطويل، أما في المدى القصير فتبين وجود علاقة طردية مع كلاً من ارتفاع أسعار النفط وسعر الصرف وعكسية مع سعر الفائدة وفجوة الناتج المحلي.

ثالثاً في دولة **جامايكا:** تبين وجود علاقة طردية بين التضخم وكلاً من ارتفاع أسعار النفط ومعدل الفائدة وذلك في المدى الطويل، أما في المدى القصير فتبين وجود علاقة طردية مع كلاً من ارتفاع أسعار النفط وفجوة الناتج المحلي وسعر الصرف والفائض المالي وعكسية مع سعر الفائدة.

رابعاً في دولة **ترينيداد وتوباغو:** تبين وجود علاقة طردية بين التضخم وكلاً من ارتفاع أسعار النفط وسعر الصرف وذلك في المدى الطويل، أما في المدى القصير فتبين وجود علاقة طردية مع كلاً من ارتفاع أسعار النفط وسعر الصرف والفائض المالي وعكسية مع فجوة الناتج المحلي.

4. Mohammad Rahimi & Mosayeb Pahlavani (2009)، "Sources of Inflation in Iran: Application of the ARDL Approach".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المصادر الرئيسية للتضخم في إيران وذلك باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (1971– 2006). وذلك في ضوء خصوصية الاقتصاد الإيراني خلال هذه الفترة.

استخدمت الدراسة أحد أساليب الاقتصاد القياسي المتمثل في تقنية (Autoregressive-Distributed Lag) لتقدير نموذج الانحدار التي توضح العلاقة ما بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية المرتبة به كما يلي:

$$LnP_t = \alpha_0 + \alpha_1 LnM_t + \alpha_2 LnE_t + \alpha_3 LnGDP_t + \alpha_4 \Delta LnP_{t-1} + \alpha_5 LnP_t^f + DT80$$

حيث أن: (P) التضخم، (M)عرض النقود، (E)سعر الصرف، (GDP)الدخل الحقيقي، (ΔLnP_{t-1}) التضخم المتوقع، (P_t^f) التضخم المستورد، (DT80) متغير وهمي يمثل الحرب العراقية الايرانية (1980–1988) يأخذ القيمة 1 خلال سنوات الحرب والقيمة 0 ما عدا ذلك، (t) الزمن.

توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها ما يلي: تبين في المدى الطويل وجود علاقة طردية بين التضخم وكلاً من عرض النقود، وسعر الصرف، والتضخم المستورد، ومعدل التضخم المتوقع، وكذلك

مع المتغير الوهمي، وفي مقابل ذلك كانت العلاقة عكسية مع الدخل الحقيقي. أما في المدى القصير فكانت النتائج مشابهة لما كانت عليه في المدى الطويل.

5. AbdulAleem Khan & Others (2007)، "Determinants of Recent Inflation in Pakistan".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التضخم في الباكستان خلال الفترة (1972– 2006) وذلك للتعرف على أهم مسبباته ومحدداته ودور السياسية النقدية والمالية في الاقتصاد الباكستاني.

استخدمت الدراسة أساليب الاقتصاد القياسي والمتمثلة في تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والتحقق من افتراضاتها وذلك لتقدير النموذج القياسي التالي:

$$Ln(CPI)= \alpha + \beta_1 Ln(GB/YN)+ \beta_2 Ln(YD/YS)+ \beta_3 Ln(PB/YN) + \beta_4 Ln(I) + \beta_5 Ln(E) + \beta_6 Ln(T/YMS) + \beta_7 Ln(CPI_{-1}) + \beta_8 Ln(W)$$

حيث أن: اقتراض القطاع الحكومي(GB)، إجمالي الناتج القومي الحقيقي(YN)، الطلب الحقيقي (YD)، العرض الحقيقي(YD)، اقتراض القطاع الخاص(PB)، أسعار الواردات بالدولار(I)، سعر الصرف(E)، الضرائب الحكومية(T)، القيمة المضافة الإسمية للقطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي(YMS)، التوقعات المستقبلية للتضخم(CPI_{-1})، سعر القمح المدعم(W).

توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: أن أهم العوامل المؤثرة في التضخم هي: معدل التضخم المتوقع، واقتراض القطاع الخاص، والتضخم المستورد، وكذلك أن اقتراض القطاع الحكومي قد ساهم في رفع الأسعار خلال 1995/1994 ولكنه لم يستمر حتى نهاية الفترة، أما باقي المتغيرات فلم يكن لها أي تأثير معنوي على معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

6. Byung-YeonKim (2001)، "Determinants of Inflation in Poland: A Structural Cointegration Approach".

هدفت الدراسة إلى تحليل محددات التضخم وآلياته في اقتصاد انتقالي ينتقل من كونه اقتصاداً مخططاً حتى يصبح اقتصاداً مفتوحاً يتأهب للدخول في السوق الأوروبية المشتركة.

استخدمت الدراسة أسلوب التكامل المتناظر ونموذج تصحيح الخطأ(ECM)، لتوضيح العلاقة والأثر النسبي لقطاع النقود وقطاع العمل وكذلك القطاع الخارجي على معدلات التضخم في الاقتصاد البولندي خلال الفترة من (1990– 1999) وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية لهذه الفترة، وتم بناء باستخدام النموذج القياسي التالي:

$$P_t = f\ (e_t, P_t^f, m_t - p_t, w_t - p_t, y_t - p_t)$$

حيث أن:

P: اللوغاريتم الطبيعي للرقم القياسي لأسعار المستهلك في بولندا.

e: اللوغاريتم الطبيعي لسعر صرف الزلوتي (Zloty) البولندي مقابل الدولار.

P^f: اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

y: اللوغاريتم الطبيعي للإنتاج الصناعي في بولندا.

w: اللوغاريتم الطبيعي لمعدل الأجور الاسمية الشهرية في بولندا.

m: اللوغاريتم الطبيعي لعرض النقود الاسمي بمعناه الواسع M_2 في بولندا.

توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: أن محددات التضخم في بولندا هي التضخم المستورد، و يأتي بعد ذلك دور التكاليف خاصة الناشئة عن الأجور، أما ارتفاع قيمة العملة المحلية كان له أكبر الأثر في تخفيض معدل التضخم، وفي المقابل لم يكن للتغير في كمية النقود المعروضة أي تأثير على التضخم في بولندا. وبالتالي يتضح أن قطاع العمل والقطاع الخارجي كان لهما أكبر الأثر على تحديد التضخم في حين أن القطاع النقدي لم يكن له أي تأثير يذكر على معدلات التضخم في بولندا.

7. Samuel A. Laryea & Ussif R. Sumaila (2001)، "Determinants of Inflation in Tanzania".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير في الاقتصاد التنزاني، حيث بلغ حوالي 30% في عام 1990 ومن ثم انخفض إلى 13% في عام 1998. ومن أجل تقدير دالة التضخم في تنزانيا ومعرفة أهم محدداته استخدمت الدراسة بيانات ربعية من الربع الأول عام 1992 إلى الربع الرابع عام 1998.

استخدمت الدراسة المنهج الكمي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير معلمات نموذج الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ لتقدير معلماته في الأجل القصير، واستخدمت الدراسة النموذج التالي:

$$Log\ P_t = \alpha_0 + \alpha_1\ Log\ Y_t + \alpha_2\ Log\ M_t + \alpha_3\ Log\ e_t + u_t$$

حيث أن:

P: الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI).

Y: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

M: كمية النقود المعروضة في التداول.

e: سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار (TNS/US$).

توصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود علاقة طردية بين التضخم وكمية النقود المعروضة للتداول، وكذلك أشارت إلى وجود علاقة طردية تربط سعر الصرف بالتضخم بمعنى أن ارتفاع سعر الدولار يؤدي لزيادة التضخم في تنزانيا، أما بخصوص العلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي فقد كانت عكسية

بمعنى أن زيادة الناتج تخفض التضخم. أما في الأجل القصير فقد بينت النتائج معنوية كل من عرض النقود والناتج المحلي كمحددات للتضخم وعدم معنوية سعر الصرف في الأجل القصير.

8. IlkerDomaç & Carlos Elbirt (1998)، "The Main Determinants of Inflation in Albania".

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في سلوك التضخم في ألبانيا ومن خلال توظيف ثلاثة مناهج مختلفة لمعرفة أهم مصادر ومحددات التضخم في الاقتصاد الألباني، وذلك باستخدام بيانات شهرية للفترة من شهر يناير 1993 إلى شهر سبتمبر 1997.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي الكمي، وذلك لتوضيح سلوك التضخم بالاقتصاد الألباني، وتمثلت المناهج الثلاثة فيما يلي: الأول في تحليل التضخم إلى أربعة عناصر وهي(الموسمي والدوري والاتجاه والعشوائي)، والثاني يتمثل في اختبار السببية، والثالث في تطبيق تقنيات التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: يُستنتج من تحليل المنهج الأول أن التضخم يسلك الأنماط الموسمية المرتبطة بموسمية الزراعة بشكل قوي، أما المنهج الثاني فقد أشار إلى وجود علاقة سببية من عرض النقود (النقد المتداول والودائع تحت الطلب) وسعر الصرف إلى التضخم، بينما نتائج المنهج الثالث تُشير إلى أن التضخم يرتبط بشكل إيجابي مع كلاً من عرض النقود وسعر الصرف في حين أنه يرتبط بشكل سلبي مع الدخل الحقيقي.

9. Fatukasi Bayo (Without Date)، "Determinants of Inflation in Nigeria: An Empirical Analysis".

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التضخم في اقتصاد نيجيريا بالإضافة لتحليل أسباب الاتجاهات التضخمية التي أصابت الاقتصاد النيجيري خلال الفترة (1981–2003) والسياسات الحكومية المختلفة لعلاج التضخم في المدى الطويل من أجل المحافظة على المستوى المعيشي للمواطنين النيجيريين.

استخدمت الدراسة أساليب التحليل القياسي التطبيقي من خلال استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير النموذج القياسي التالي:

$$Log\ D_{Pt} = b_0 + b_1\ Log\ FD_t + b_2\ Log\ DM_t + b_3\ Log\ IR_t + b_4\ Log\ EXR_t + U_t$$

حيث أن:

D_{Pt}: النسبة المئوية لمعدل التضخم في الفترة t.

FD_t: النسبة المئوية للعجز المالي في الفترة t.

DM_t: النسبة المئوية لمعدل عرض النقود في الفترة t.

IR_t: النسبة المئوية لمعدل الفائدة في الفترة t.

EXR_t: النسبة المئوية لمعدل الصرف الحقيقي في الفترة t.

U_t: الخطأ العشوائي.

توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن المتغيرات التفسيرية في النموذج المقدر تفسر ما نسبته 64.2% من التغير الحاصل في التضخم في نيجيريا والنسبة المتبقية ترجع للخطأ العشوائي، وكذلك أشارت النتائج لوجود علاقة إيجابية بين التضخم وكلاً من العجز المالي وعرض النقود ومعدل الفائدة، وفي مقابل ذلك كانت العلاقة عكسية مع سعر الصرف.

1.9 التعقيب على الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات المختلفة على وضع وسائل لمعالجة هذه المشكلة أو العمل على التخفيف من حدة آثارها السلبية على اقتصاديات الدول المختلفة. أما بخصوص الدراسات المحلية فلم تجد الباحثة أي دراسة تطرقت لموضوع محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني بشكل مباشر باستثناء دارستين فقط تم التعريج فيهن على موضوع التضخم بشكل مختصر جداً.

ومن خلال الاطلاع على هذه الدراسات يتضح أن هناك عناصر اتفاق وعناصر اختلاف بينها وبين هذه الدراسة من حيث منهجية البحث والفترة الزمنية والمفاهيم والمتغيرات المرتبطة وحدود البحث. والجدول التالي يوضح ملخص الدراسات السابقة، كما يلي:

جدول (1.1): يوضح ملخص الدراسات السابقة

الدراسات المحلية	الدراسات العربية	الدراسات الأجنبية
خضر (2012)	شنبيش (2013)	*Sahadudhhen (2012)*
رجب (2011)	حمود (2011)	*Yol (2010)*
	الجراح (2011)	*Kevin & DaCosta (2009)*
	إلهيتي وأخرون (2010)	*Rahimi & Pahlavani (2009)*
	الزهوي (2010)	*Khan & Others (2007)*
	الهجهوج (2009)	*Kim (2001)*
	العمر (2007)	*Laryea & Sumaila (2001)*
	مهران (2007)	*Domaç & Elbirt (1998)*
	هتهات (2006)	*Bayo (Without Data)*
	المصبح (2006)	
	الجلال (2006)	

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وتلخيصها يتضح أن هناك اتفاق مع أغلب هذه الدراسات في الإطار النظري وبعض أساليب التحليل القياسي الحديثة، إلا أن بعض الدراسات تناولت جانب واحد أو ركزت على محدد أو عدد قليل من محددات التضخم على النحو التالي:

على نطاق الدراسات المحلية: نجد أن دراسة خضر(2012) ركزت على تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني ومن ضمنها التضخم، غير أن دراسة رجب(2011) ركزت على أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في فلسطين، وبالتالي كل منها يركز على جانب واحد حيث اعتبرت هاتين الدراستين أن التضخم غالبا يتسم بأنه ظاهرة نقدية بحثة في حين أن هذه الدراسة ستتناول هذين المتغيرين في ضوء وجود العديد من المتغيرات التفسيرية الأخرى؛ لمعرفة أثرهما في وجود المتغيرات الأخرى.

أما على نطاق الدراسات العربية:فنجد أن دراسة شنبيش(2013) اهتمت بدراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي، أما دراسة حمود(2011) فقد ركزت على أثر المتغيرات النقدية والحقيقية على التضخم في الاقتصاد الأردني، غير أن دراسة الجراح(2011) تناولت العديد من مصادر التضخم في السعودية مع التركيز على معدل نمو الأسعار الحقيقة للنفط وذلك نظراً لخصوصية الاقتصاد السعودي، كذلك دراسة إلهيتي وأخرون(2010) تناولت أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي، أما دراسة الزهوي(2010) فقد ركزت على أثر المتغيرات النقدية كمحددات للتضخم في مصر، أيضاً دراسة الهجهوج(2009) ودراسة مهران(2007) فقد ركزت كلاً منها على العوامل الداخلية والخارجية المسببة للتضخم بالإضافة لمعدل التغير في سعر النفط وذلك نظراً لخصوصية دول الخليج العربي، كذلك دراسة العمر(2007) فقد ركزت على العوامل الداخلية كمحددات للتضخم بدولة الكويت، أيضاً نجد دراسة هتهات(2006) فقد ركزت على دور البطالة كمحدد للتضخم في الاقتصاد الجزائري، كذلك المصبح(2006) ركزت على متغير ركود النشاط الاقتصادي كمحدد للتضخم في سورية، أما دراسة الجلال(2006) فقد بينت دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية مع دراسة حالة الجمهورية اليمنية.

أما على صعيد الدراسات الأجنبية: فنجد أن أغلبها قد ركزت على عدة عوامل كمحددات للتضخم وهي كما يلي: (الناتج المحلي وسعر الصرف وعرض النقود والتضخم المستورد)، غير أنه لكل دراسة كانت خصوصية معينة وذلك نظراً لخصوصية الاقتصاد المحلي الذي كانت تستهدفه الدراسة. فمثلاً نجد دراسة Sahadudhhen (2012) قد استخدمت الرقم القياسي لأسعار البيع بالجملة للتعبير عن التضخم في الاقتصاد الهندي، أيضاً نجد دراسة Yol (2010) قد ركزت على التضخم المستورد نظراً لكون الاقتصاد السوداني منكشف اقتصادياً بشكل كبير على العالم الخارجي، أيضاً دراسة Greenidge & DaCosta (2009) ركزت على ارتفاع أسعار النفط والفائض المالي وذلك في مجموعة من دول البحر الكاريبي، أيضاً فقد ركزت دراسة كلاً من Rahimi & Pahlavan،

(2009) على دور الحرب الايرانية العراقية كمتغير وهمي في ارتفاع معدلات التضخم في الجمهورية الإيرانية، كذلك دراسة Khan & Others (2007) فقد ركزت على دور اقتراض القطاع الحكومي واقتراض القطاع الخاص كمصدر لحدوث التضخم في الاقتصاد الباكستاني، أما دراسة Kim (2001) فقد ركزت على جانب التكاليف المتمثل في الانتاج الصناعي ومعدل الأجور كمحددات للتضخم في الاقتصاد البولندي وذلك نظراً لخصوصيته كاقتصاد انتقالي ينتقل من كونه اقتصاداً مخططاً حتى يصبح اقتصاداً مفتوحاً يتأهب للدخول في السوق الأوروبية المشتركة، أما باقي الدراسات الأجنبية فقد ركزت على العوامل المذكورة سابقاً كمحددات للتضخم، دراسة Laryea & Sumaila (2001) الخاصة باقتصاد دولة تنزانيا ودراسة Domaç & Elbirt (1998) الخاصة باقتصاد دولة ألبانيا ودراسة Bayo (Without Data) الخاصة باقتصاد نيجيريا؛ مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية اقتصاد كل دولة.

أوجه الاختلاف وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: إن غالبية الدراسات السابقة المحلية والعربية والأجنبية اعتمدت على أساس تطبيقي حسب الدول وفترات زمنية مختلفة، كما أن معظمها لم يتناول عدد كبير من المتغيرات واكتفت ببعض المتغيرات النقدية وبعض المتغيرات المالية وكذلك المتغيرات المحلية والأجنبية. أيضاً معظم الدراسات السابقة استخدمت المنهج الكمي فقط أو المنهج الوصفي للحصول على النتائج. غير أن ما يميز هذه الدراسة ما يلي: لا توجد دراسة بعينها تناولت موضوع تحديد أهم العوامل المؤثرة في معدلات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بتحليل سلسلة زمنية للفترة 1995 – 2013 من خلال نموذج قياسي للوصول إلى أفضل النتائج، سواءً على صعيد العوامل المحلية أو الخارجية وكذلك على صعيد العوامل النقدية أو المالية، وذلك باستخدام المنهج الوصفي والكمي القياسي. حيث أنها استفادت من الدراسات السابقة في هذا الجانب وتناولت عدد كبير من المتغيرات بما فيها المتغيرات النقدية والمالية جنباً إلى جنب للوصول إلى أفضل النتائج، كما أنها أخذت خصوصية الاقتصاد الفلسطيني بعين الاعتبار كاقتصاد مرتبط وتابع للاقتصاد الاسرائيلي وكذلك خصوصية عدم الاستقرار السياسي في الأراضي الفلسطينية. لذلك تأمل الباحثة أن تسهم هذه الدراسة في إضافة جديدة للمساهمة في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، ووضع السياسات المناسبة لعلاج هذه المشكلة والتخفيف من حدتها وتجنب عواقبها.

الفصل الثاني

التضخم في النظريات والفكر الاقتصادي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة

2.1 التضخم في النظريات والفكر الاقتصادي

2.2 مفهوم وأنواع التضخم

2.3 قياس التضخم

2.4 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

2.5 وسائل مكافحة التضخم

مقدمة

التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية شيوعاً في عالمنا المعاصر نظراً لتأثيراتها المتعددة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمعات الإنسانية، وتختلف معدلات التضخم من سنة إلى أخرى؛ فترتفع في بعضها ارتفاعاً شديداً بينما تنخفض في البعض الآخر؛ ويعود ذلك لعدة محددات، منها ما له علاقة بالسياسة المالية، وأخرى بالسياسة النقدية، وتلك السياسات متداخلة معاً ولا يمكن فصل أياً منها لتحديد نسبة التضخم، وقد أصبح التضخم وتدهور قيمة العملة من أكثر المصطلحات شيوعاً في الآونة الراهنة، ليس فقط على المستوى المحلي بل أيضاً على النطاق العالمي، فالعالم يعيش الآن عصر التضخم حيث شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تفاقم هذه المشكلة بسبب تنامي العلاقات التجارية بين الدول وتطور نمو النقود وأشباه النقود.

وسيركز هذا الفصل على دراسة أهم ملامح تطور التضخم في النظريات والفكر الاقتصادي بداية من نظرية كمية النقود للمدرسة الكلاسيكية، ومروراً بالمدرسة النيوكلاسيكية والكينزية والمدارس النقدية الحديثة مثل السويدية والنمساوية.

بالإضافة إلى ذلك سيتناول هذا الفصل التعريفات المختلفة للتضخم وأنواعه المختلفة، كما سيستعرض الطرق المختلفة لقياس معدل التضخم باستخدام الأرقام القياسية المختلفة للأسعار، وأخيراً سيتم إلقاء الضوء على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المرافقة لهذه الظاهرة وكذلك وسائل مكافحته كالسياسة النقدية والمالية.

2.1 التضخم في النظريات والفكر الاقتصادي:

يختلف تفسير ظاهرة التضخم باختلاف الظروف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، فالتفسيرات السائدة في فترة معينة وفي ظل ظروف معينة قد لا تكون متطابقة مع تفسيرات نفس الظاهرة في فترة زمنية أخرى تختلف في ظروفها عن الفترة السابقة، ولذلك فقد اختلفت النظريات المفسرة لظاهرة التضخم باختلاف الظروف السائدة خلال كل فترة زمنية، واختلاف الأسباب المنشئة لهذه الظاهرة، إلا أن وجود عدة نظريات تناولت ظاهرة التضخم لا يعني تناقض وتعارض تلك النظريات، فهي على العكس من ذلك تتداخل وتتشابك في نواحي عديدة بهدف الوصول إلى تعريف واضح للتضخم وهذا يستوجب التعرض لمختلف المدارس والنظريات التي تناولت تفسير ظاهرة التضخم وتحديد وجهات النظر المختلفة المُفسرة له، وهي كما يلي:

2.1.1 تفسير التضخم في الفكر الكلاسيكي: إن أول ما يقابلنا في تراث النظرية النقدية الكلاسيكية في مجال التضخم هي نظرية كمية النقود (Quantity Theory of Money) والتي تعتبر أولى النظريات التي حاولت تفسير كيف يتحدد المستوى العام للأسعار وما هي التقلبات التي تحدث فيه،

وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوروبية، والتي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة، إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود(زكي، 1980). وطبقاً لنظرية كمية النقود يتضح أنه إذا تغيرت كمية النقود المعروضة للتداول بنسبة معينة فإن ذلك يؤدي إلى تغير الأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الذي يؤدي استمراره إلى حدوث التضخم(شلتوت، 2008).

وتقوم نظرية كمية النقود على عدد من الفرضيات تتمثل فيما يلي(عناية، 1985):

- أن كمية النقود هي العامل الأساسي والمؤثر في حركات الأسعار أي أن السبب الرئيس للتضخم نقدي بحت.
- أن كمية النقود تتناسب طردياً مع المستوى العام للأسعار، وبالتالي تتناسب عكسياً مع قيمة النقود.
- ترتبط كمية النقود بعلاقة طردية مع الطلب على السلع والخدمات، وبعلاقة عكسية مع عرض السلع والخدمات، أي أن كمية النقود المتبادلة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي في المجتمع ونقص العرض الحقيقي منها.
- تقوم هذه النظرية على أساس التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

والتضخم وفقاً لنظرية كمية النقود هو نتيجة الإفراط في عرض النقد؛ ذلك لأن زيادة الإصدار النقدي ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار، ويترتب على زيادة عرض النقد بالنسبة إلى الطلب عليها انخفاض في قيمتها أي حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار، أما في حالة زيادة الطلب على النقود بالنسبة لعرضها فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار(الروبي، 1984).

ويمكن كذلك توضيح مضمون نظرية كمية النقود بالاعتماد على الصورتين التاليتين:

الصورة الأولى: صورة المبادلات(معادلة فيشر): وقد تم صياغتها في صورتها الكلاسيكية على يد الاقتصادي الأمريكي Irving Fisher، من خلال معادلة التبادل وفق الصورة التالية:

$$M * V = P * T$$

حيث أن:

M: كمية النقود المعروضة في التداول.

V: سرعة دوران النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال السنة.

وقد انتهت هذه النظرية إلى أن المستوى العام للأسعار دالة في كمية النقود المعروضة في التداول، وذلك بفرض بقاء العوامل الأخرى (حجم الصفقات وسرعة تداول النقود) ثابتة دون أي تغيير، وهكذا نجد أن التضخم ليس إلا الزيادة المستمرة في الأسعار نتيجة لزيادة كمية النقود المعروضة في التداول (شلتوت، 2008).

الصورة الثانية: صورة الأرصدة النقدية للنظرية التقليدية(معادلة كامبريدج): وإلى جانب الصورة الكلاسيكية السابقة ظهرت الصورة النيوكلاسيكية والتي وردت في معادلة كامبردج، حيث تختلف صورة الأرصدة النقدية عن سابقتها من حيث تركيزها على الطلب على النقود، والتي تتحدد بناءً على رغبة الأفراد وحاجتهم إلى الاحتفاظ بكمية من الأرصدة النقدية في صورة نقود سائلة يحفظها الأفراد لأغراض المعاملات، وتأخذ معادلة كامبريدج الصيغة التالية (الزبيدي، 1990):

$$M = K * P * T$$

حيث أن:

M: كمية النقود المعروضة في التداول .

K: النسبة من قيمة الصفقات التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال السنة.

وتقوم معادلة كامبريدج على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي الحقيقي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية، كما تفترض هذه المعادلة أن الأسعار تتغير تبعاً للتغير في العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها، وبذلك يتحدد التضخم وفقاً لهذه المعادلة بناءً على التغير في النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة؛ حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار وذلك نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخول للإنفاق على شراء السلع والخدمات، وعلى العكس من ذلك يؤدي ارتفاع تلك النسبة إلى انخفاض مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات في المجتمع والتي تتميز بمحدوديتها، في ظل افتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل(الجلال، 2006).

وبناءً على ما سبق يتضح أن نظرية كمية النقود سواءً في صورتها الكلاسيكية أو في صورتها النيوكلاسيكية توصلت إلى نتيجة هامة وهي أن الزيادة في كمية عرض النقود سواءً كانت ناتجة عن ظروف عرض النقد أوعن ظروف الطلب عليها تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ورغم ما تم توجيهه إلى نظرية كمية النقود من انتقادات عديدة، إلا أن نظرية كمية النقود مع ذلك تلقي الضوء على جوانب هامة لفهم قضية التضخم في الدول النامية والتي تتخذ حكوماتها سياسات مالية توسعية بزيادة الإنفاق لمواجهة المشكلات الاقتصادية القائمة ويرافق ذلك زيادة عرض

النقد وارتفاع الأسعار وحدوث تضخم، فضلاً عما لهذه النظرية من فضل السبق في التنبيه إلى خطورة الدور الذي تلعبه كمية النقود في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار(الشبول، 1981).

ويرى الباحثون في الاقتصاد الإسلامي أن النظرية الكلاسيكية في تفسيرها للتضخم رغم أهميتها ورواجها إلا أنه قد سبقها منذ قرون نظرية في العصر الإسلامي تعود للعلامة أحمد بن علي المقريزي والذي يرى في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" أن سبب التضخم الاقتصادي يعود إلى انتشار الآفات الزراعية التي أفسدت الزرع وكانت سبباً لنقص الأغذية المتاحة آنذاك، وبالتالي ساعد ذلك على احتكار قلة من المنتجين الزراعيين لعمليات بيع المحاصيل الغذائية مما تسبب في النهاية في ارتفاعات تضخمية متتالية للأسعار، ويري المقريزي أنه في أثناء الأزمات تظهر فئات مستفيدة وأسماهم أثرياء الحروب والأزمات كالمحتكرين وأصحاب القرار السياسي والنفوذ والتجار، والأكثر تضرراً حسب المقريزي هم أصحاب الطبقات الوسطى والفقيرة وذلك نتيجة لعجزها عن مسايرة الحركات التضخمية المستمرة، وللخروج من الأزمة وضع المقريزي عدة توصيات منها الاقتصار على التعامل بالنقود الذهبية المعاصرة والتوقف الفوري عن الإصدار النقدي الوهمي، وربط المعروض من النقود بالمعروض الفعلي من الإنتاج وذلك حفاظاً على التوازن بين جانبي العرض والطلب ومحاربة الاحتكار وسيطرة الدولة على الأنشطة الاقتصادية التي توفر السلع العامة(الأشوح، 2010).

2.1.2 تفسير التضخم في الفكر الحديث: يختلف التضخم في الفكر الحديث عن التفسير الذي ساد حول هذه الظاهرة في الفكر الكلاسيكي؛ حيث يرى اقتصاديو الفكر الحديث بأن ظاهرة التضخم لا ترجع إلى الزيادة في كمية النقود. وقد اعتمد كينز في تحليله على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي(الروبي، 1984). كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ويفرق التحليل الكينزي بين مرحلتين الأولى هي عدم وصول الاقتصاد القومي لمرحلة التشغيل الكامل، والثانية هي وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التشغيل الكامل وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى وهي مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد القومي مستوى التشغيل الكامل: في ظل هذه المرحلة فإن الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة لا تكون قد وصلت إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية، بمعنى أن هناك طاقات إنتاجية معطلة وغير مستغلة، وبالتالي فإن حدوث أي زيادة في الطلب لن يترتب عليها حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار؛ لأن الزيادة في الطلب سوف يصاحبها زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، حيث يتم استغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة وبالتالي زيادة العرض الحقيقي من السلع وبما لا يؤثر على مستويات الأسعار، إلا أنه وفي ظل زيادة الاستخدام لعوامل الإنتاج والاقتراب من استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة، فإنه من المتوقع أن يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في الضغوط التضخمية تدفع المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع،

ويطلق على هذا النوع من التضخم بالتضخم الجزئي(Partial or SemiInflation) ولا يعد هذا التضخم حقيقياً(زكي، 1980).

المرحلة الثانية وهي مرحلة التشغيل الكامل: وفي ظل هذه المرحلة تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية في حالة توظف كامل، حيث يؤدي حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي منها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظراً لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب على السلع، حيث أن الزيادة في حجم الطلب الكلي لن يصاحبها زيادة في العرض الحقيقي من السلع والخدمات. ولقد وصف كينز هذه الحالة بالتضخم الحقيقيReal Inflation(الشبول، 1981). بالإضافة إلى ذلك ترى هذه النظرية أنه ليس بالضرورة أن يترتب على الزيادة في كمية النقود عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل زيادة في المستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الأفراد، وبما لا يؤدي إلى حدوث زيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات. أي أن التضخم وفقاً لهذه النظرية هو زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي بشكل ملموس وبصورة مستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات في المستوى العام للأسعار وذلك ما يعبر عنه بفائض الطلب Excess Demand، ويقصد به أن الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية مما يؤدي إلى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار(الزهوي، 2010).

وخلاصة القول أن التحليل الكينزي لمشكلة التضخم مشتق من افتراضات تصف واقع البلاد الرأسمالية الصناعية الذي يتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة وجهاز أسعار فعال في توزيع الدخول وتخصيص الموارد، وذلك عكس الحال في البلاد المتخلفة حيث الطاقة الصناعية الضئيلة وجهاز السوق الذي يعمل بكفاءة منخفضة في تحديد الأسعار وتخصيص الموارد وحيث تسود الاختلالات الهيكلية المتنوعة، ومن ثم فإنه غير ملائم لتفسير ظاهرة التضخم في البلدان النامية إلا أنه يوضح لنا الدور الذي يمارسه الاختلال بين كلاً من قوى الطلب الكلي والعرض الكلي على المستوى العام للأسعار.

2.1.3 تفسير التضخم حسب الاتجاهات المعاصرة: نتيجة لتطور النظام الاقتصادي العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية أدى ذلك إلى وجود العديد من المحاولات التي أراد الاقتصاديون من خلالها التوصل إلى تفسير واضح لظاهرة التضخم، وهذه المحاولات كما يلي:

2.1.3.1 النظرية الكمية الحديثة: أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة، وذلك بصياغتها في صورة حديثة تختلف عن النظرية الكينزية، ويرى فريدمان في تفسيره للتضخم باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج، والذي

يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار(الشبول،1981). وقد بدأت أفكار مدرسة شيكاغو تأخذ في الانتشار على إثر عجز الأفكار الكينزية عن تفسير بعض الظواهر الاقتصادية الجديدة في السبعينات من القرن الماضي، وخاصة ظاهرة التضخم الركودي Stagflation وهي ظاهرة تزامن البطالة والتضخم حيث يكون الاقتصاد في حالة تدهور وكساد وفي نفس الوقت يستمر التضخم، والتي تتناقض في تحليلها مع منحنى فيليبس CurvePhillips الذي اعتمد على الأفكار الكينزية (الجلال، 2006). ويرى منحنى فيليبس وجود علاقة عكسية بين كلاً من معدل التضخم ومعدل البطالة، بمعنى أنه إذا ساد في اقتصاد ما ارتفاع معدل التوظيف أي انخفاض معدل البطالة، فإن ذلك يكون مصحوباً بمعدل تضخم مرتفع، ونفس الشيء إذا ساد في الاقتصاد ارتفاع معدلات البطالة فإنه يكون مصحوباً بانخفاض معدلات التضخم.

ولهذا جاءت أفكار مدرسة شيكاغو والتي أوضحت عدم وجود علاقة على المدى الطويل بين كلاً من التضخم والبطالة. والتضخم وفقا لهذه المدرسة هو نتيجة النمو غير المتوازن بين كلاً من كمية النقود وكمية الإنتاج نظراً لنمو النقود بسرعة أكبر من النمو في كمية الإنتاج(الشبول، 1981). ويرى فريدمان بأن الطلب على النقود يتوقف بالإضافة إلى أذواق المستهلكين على الاعتبارات الآتية:(الروبي، 1984)

- دخل أو ثروة الأفراد باعتبارها عنصرا أساسيا في الطلب على النقود، حيث يرى فريدمان أن الطلب على النقود يعتمد على الثروة Wealth وليس على الدخل الجاري Current Income حسب آراء كينز، والتي انتقدها فريدمان، باعتبار أن الدخل الجاري مفهوم ضيق وغير ثابت في الأجلين القصير أو الطويل.
- العوائد المحققة من البدائل المختلفة للاحتفاظ بالثروة، وذلك من خلال إجراء المقارنة بين مختلف العوائد التي قد تتحقق نتيجة الاحتفاظ بالثروة، سواء تم الاحتفاظ بها في صورة نقدية، أو استثمارها في الأسهم والسندات أو الاحتفاظ بها في صورة عينية من خلال اقتناء الأصول العينية كالسيارات والعقارات.

ومن خلال ما سبق يتضح مدى التقارب بين آراء كلاً من نظرية كمية النقود في الفكر الكلاسيكي والنظرية الكمية الحديثة، من خلال اعتبارهما أن التضخم ما هو إلا نتيجة لزيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج، ولكن النظرية الكمية الحديثة لم تفترض حالة التوظف الكامل وثبات كلاً من الإنتاج وسرعة تبادل النقود، ولكنها اعتبرت عنصر الإنتاج عنصر متغير وهذا عكس الفكر الكلاسيكي، ويرى فريدمان بأن ثبات كمية النقود في المجتمع مع زيادة حجم الناتج الإجمالي سوف يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى (الجلال، 2006). وعلى الرغم من الرواج التي لاقته أفكار النظرية الكمية الحديثة في الدول الرأسمالية المتقدمة

من خلال تفسيرها لظاهرة التضخم، إلا أن هذه النظرية لا تناسب الاقتصاديات المتخلفة والتي تعاني من مشاكل ضعف هياكل الإنتاج وعدم كفاءة جهاز السوق وكذلك الجهاز المصرفي.

2.1.3.2 المدرسة السويدية الحديثة: ظهرت هذه المدرسة نتيجة أزمة البطالة التي عانت منها السويد في الثلاثينيات من القرن الماضي، وذلك في إطار أزمة الكساد العالمية والتي استمرت لمدة أربعة أعوام، ويعد لوندبرج، ليندال، وبنت هانسن، ممن تبنوا أفكار هذه المدرسة، واعتبر أنصار هذه المدرسة، أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف فقط على مستوى الدخل، وإنما تتوقف أيضاً على خطط الاستثمار والادخار في الاقتصاد. ووفقاً لهذه النظرية فإنه لا يتوجب أن يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط إلا في حالة تحقيق التوازن(الشبول، 1981).

2.1.3.3 تفسير الهيكليون للتضخم: وفي مقابل تلك الاتجاهات ظهر العديد من الاقتصاديين الذين تناولوا تحليل التضخم بالدول النامية، وعلى الأخص كُتاب أمريكا اللاتينية الذين كانوا ينظرون إلى التضخم كظاهرة ذات مضمون اجتماعي اقتصادي شامل يرتبط ارتباطاً عضوياً بظاهرة التخلف وتحديات النمو وبطبيعة عملية التنمية نفسها وتحدياتها في دول العالم الثالث، وتعبر ظاهرة التضخم عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية للنشاط بأبعاده المختلفة ومن ثم فإن علاج ظاهرة التضخم لن يتأتى إلا من خلال تغيير البنيان الاقتصادي الاجتماعي المولد لهذه الظاهرة في تلك الاقتصاديات (الزهوي، 2010). وقد عُرف هذا الفريق من الكُتاب باسم الهيكليين والذين يناقضون في اتجاهاتهم أولئك النقديون الذين يرون في التضخم ظاهرة نقدية بحتة وبالتالي ينحصر علاجها في الوسائل النقدية والمالية، ويشير الهيكليون عند تفسيرهم للقوى التضخمية في الدول النامية إلى ألوان متعددة من الاختلالات تتمثل فيما يلي(زكي، 1980):

- الطبيعة الهيكلية لتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية.
- جمود الجهاز المالي والمصرفي في الدول النامية.
- ضآلة مرونة عرض المنتجات الغذائية.
- طبيعة عملية التنمية وما تولده من اختلالات في مراحلها الأولى.
- الاتجاه العام نحو الاكتناز بدلاً من الادخار والاهتمام بالمضاربة في الأصول الرأسمالية.

2.2 مفهوم وأنواع التضخم:

2.2.1 مفهوم التضخم: لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريف التضخم، ونرى ذلك واضحاً من خلال تعدد وتباين تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، ويمكن تصنيف التعريفات الخاصة بالتضخم حسب معيارين: **المعيار الأول** اعتمد في تعريفه حسب مظهر التضخم، وذلك باعتباره ارتفاعا في المستوى العام للأسعار ومن الأمثلة على ذلك تعريف التضخم على أنه" الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"(الوزني، والرفاعي، 2003). كما عرف بأنه "عبارة

عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد"(البكري، وصافي، 2002)، ومن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا أن التضخم عبارة عن الزيادة في كمية النقود المتداولة لدرجة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار مع ثبات مستوى الدخل مما يعمل على انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد.

أما **المعيار الثاني** فيعتمد في تعريفه للتضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"(عناية، 1985). كما عرف أيضاً بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة "(عبد الرحمن وعريقات، 1999).

من خلال التعريفات السابقة نجد أن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين هما (حشيش، 1992):

- الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع، حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع والخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار.
- إن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبير عن الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية الإنتاج والذي يؤدي إلى تزاحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات.

وأيضاً يمكن التعبير عن ظاهرة التضخم بأحد الأشكال الآتية:

- بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.
- حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات كمية الإنتاج.
- حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج.

أيضا يتميز مصطلح التضخم بالظاهرة التي يطلق عليها وبذلك تكونت مجموعة من المصطلحات وتشمل التالي(منتدى الأعمال الفلسطيني، 2011):

- تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
- تضخم الدخل: ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور والأرباح.
- تضخم التكاليف: أي ارتفاع التكاليف المستخدمة في عملية الإنتاج.
- التضخم النقدي: أي الإفراط في إصدار العملة النقدي.
- تضخم الائتمان المصرفي: أي التضخم في الائتمان.

بناءً على ما تقدم، فإنني أستخلص التعريف التالي للتضخم والذي يجمع بين الأسباب المنشئة له وخصائصه والمظاهر المتعلقة به وهو:

" التضخم ظاهرة تعبر عن زيادة تدريجية ومستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، تنخفض خلالها القوة الشرائية لوحدة النقد، مع تأثر هذه الظاهرة بتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية، والخارجية، تظهر في شكل مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تؤدي إلى وجود فائض في الطلب يزيد عن قدرة العرض الحقيقي للسلع"

وفيما يلي مميزات هذا التعريف:

1. أنه يصف التضخم بأنه ظاهرة تتأثر بالعوامل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية.
2. أنه يضفي على التضخم صفة الحركة، وبالتالي يكون عملية ديناميكية مستمرة عبر الزمن.
3. أنه يوضح أن التضخم يسفر عن انخفاض في القدرة الشرائية لحائزي النقود بدرجات متفاوتة.
4. أنه يعبر عن كون التضخم ظاهرة نقدية هيكلية، يعتبر ارتفاع المستوى العام للأسعار مؤشراً لها.
5. أنه يوضح تأثره بالدوافع الداخلية والخارجية(التضخم المستورد).
6. أنه استخدم كلمة قدرة العرض، وهو ما يتناول مدى مرونة الجهاز الانتاجي في مواجهة الزيادة في الطلب، وما يعترض الانتاج من عقبات التوظف الكامل، أو جمود الجهاز الانتاجي، إضافة إلى دور عوامل دفع التكاليف في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

2.2.2 أنواع التضخم: تعددت أراء الاقتصاديين حول مفهوم التضخم، مما سبب الاختلاف والتباين بينهم في تحديد الأنواع فمنهم من قسم التضخم من حيث قوته أو من حيث المنشأ، ويمكن إبراز تلك الأنواع كالتالي:

2.2.2.1 أنواع التضخم من حيث قوته: وينقسم التضخم وفقاً لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع وهي كما يلي:

- **التضخم الجامح Hyper Inflation:** وهو أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جداً، وتتراجع فيه قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة، كذلك يعتبر تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار والأجور شيئاً فشيئاً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار. وينشأ هذا التضخم نتيجة لعدة عوامل منها(التفكك الاجتماعي، انهيار النشاط الاقتصادي، الحروب، الكوارث وعدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور)، ومن الدول التي عانت من التضخم الجامح هي أمريكا أثناء الحرب الأهلية وحرب فيتنام، وألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى، والعراق عقب الاحتلال الأمريكي في العام 2003(وضاح رجب، 2011).

- **التضخم المعتدلModerate Inflation:** تكون الآثار الناجمة عن هذا النوع من التضخم أقل خطورة على الاقتصاد الوطني إذا ما قورن بالتضخم الجامح، بحيث يكون هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار ولكن بمستوى أقل من ارتفاعها في التضخم الجامح؛ مما يساعد الحكومة في معالجة الاختلالات الناجمة عنه، حيث لا يترتب عليه فقدان الثقة تماماً بالعملة الوطنية(حداد، وهذلول، 2008).
- **التضخم البطيء والزاحفCreeping Inflation:** التضخم البطيء قد يكون ثابتاً أو متقلباً، ويعتبر التضخم بطيئاً إذا كان معدله يتراوح ما بين 3% و5%، ويرى العديد من الاقتصاديين أن هذا المعدل بحده الأدنى 3% هو جيد لأنه يشكل حافزاً للمنتجين من أجل زيادة إنتاجهم، وقد يتحول التضخم البطيء المتقلب إلى تضخم زاحف أو جامح أحياناً. ويوصف التضخم بالزاحف عندما يحصل الارتفاع في مستوى الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن بمعدلات معتدلة ومستقرة نسبياً، ويترافق هذا التضخم مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية(ملاك، 2000).

2.2.2.2 التضخم من حيث مصدر الضغط التضخمي: ويمكن التمييز بين نوعين من التضخم وفقاً لهذا المصدر وهي كالتالي:

- **التضخم الناشئ عن الطلبDemand Pull Inflation:** وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة في المجتمع، ويقال أن هناك نقوداً كثيرة تطارد سلعاً قليلة، وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد مما يخلق تضخماً ملموساً، وأهم مسببات ذلك عجز الموازنة العامة والتي يفوق فيها الإنفاق الحكومي الإيرادات الحكومية(جلدة، 2009).
- **التضخم من جانب العرض(الناشئ عن التكاليف)Cost Push Inflation:** يواجه المنتجون أحياناً تزايداً في تكاليف عناصر الإنتاج، فقد يجد المنتج نفسه أحياناً أمام نقابات عمال قوية مجبرة على رفع مستوى أجر العمال لديه، أو قد ترتفع أسعار المواد الأولية بشكل مفاجئ، وفي جميع الأحوال فإن ذلك يترك أثراً مباشراً على السعر النهائي للمنتجات(عناية، 1985).
- **التضخم المستوردImported Inflation:** ويعرف بأنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدولة تستورد مجموعة من السلع والخدمات وتكون مرتفعة السعر في موطنها وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية(جلدة، 2009).
- **التضخم الهيكليStructural Inflation:** يطلق على التضخم الناجم عن الضغط الشديد على الأسعار نتيجة الاختلالات الهيكلية التي تتمثل في وجود اختلالات هياكل الإنتاج،

وضعف إنتاجية القطاعات الاقتصادية، ويؤكد بعض الاقتصاديين على وجود هذا النوع من التضخم بشكل رئيسي في الدول النامية(الزبيدي، 1992).

- **التضخم الذاتي:** وهو تضخم تلقائي خاص بالمجتمعات الرأسمالية، لا يرجع لعوامل فائض الطلب؛ إنما إلى ارتفاع معدلات الأجور بالنسبة إلى معدلات الكفاءة الإنتاجية، كما حصل هذا في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين عامي1957–1960م، حيث شهدت تلك الفترة ارتفاعات متوالية لمعدلات الأسعار والأجور دون أن يكون هناك فائض طلب في الأسواق. وهناك التضخم الدوري أو الحركي وهو سمة من سمات النظام الرأسمالي بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة كالأزمات الاقتصادية التي تحدث عادة بين فترة وأخرى (هتهات، 2006).

2.2.2.3 التضخم حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار: تتمثل أهم أنواع التضخم طبقاً لهذا المعيار في التالي:

- **التضخم الظاهر أو الطليقOpen Inflation:** ويسمى هذا التضخم أحياناً بالتضخم المكشوف أو الصريح أو المفتوح، وفي هذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها أو يحد من استمرار ارتفاعها أي عائق، ويصيب هذا النوع كلاً من الأسعار والدخول، ويظهر أثر هذا النوع من التضخم في شكل ارتفاع في الأسعار، ثم ينعكس في شكل ارتفاع في الأجور وغيرها من التكاليف التي تتمتع بشيء من المرونة بالنسبة للتغير في الأسعار(الزهوي، 2010).
- **التضخم المكبوتRepressed Inflation:** يسمى هذا النوع من التضخم أيضا بالتضخم الحبيس أو المقيد، وهو التضخم الذي يمكن أن يصيب الأسعار بالارتفاع لولا أن الحكومة تتدخل وتضع بحكم القانون أسعار معينة أو حدوداً قصوى لهذه الأسعار، ولا يظهر هذا التضخم إلا إذا ألغيت هذه القوانين وتركت الأسعار حرة قبل أن يعالج العيب الأساسي وهو زيادة الطلب عن العرض(الزبيدي، 1992).
- **التضخم الكامنLatent Inflation:** يصيب هذا النوع من التضخم الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذاً طبيعياً في شكل زيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة للتضخم في الدخول الذي لا يصاحبه تضخم في الإنفاق(مهران، 1984).

2.2.2.4 التضخم حسب طبيعة القطاعات الاقتصادية: وينقسم التضخم حسب هذا التصنيف إلى عدة أنواع وهي كالتالي(عناية، 1992):

- **تضخم سلعي:** وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار.
- **التضخم الربحي:** وهذا أيضا يصيب قطاع صناعات السلع الاستثمارية، ولكنه يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.
- **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، ويعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كل من قطاعي الاستهلاك والاستثمار.
- **التضخم الداخلي:** وهذا يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور الكفاية للعمال، حيث قام كينز بتقسيم الأسواق إلى قسمين أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار، تسود حالة التوازن في السوق وهذا ما يوصف بحالة الاستقرار، وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي، وعندما تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الداخلي.
- **التضخم الأجري:** وهو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع في زيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.
- **التضخم الإنفاقي:** وهو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردي، مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير بسبب عجز في الميزانية العامة.

2.2.2.5 التضخم حسب درجة توظف الاقتصاد القومي، ومدى مرونة الجهاز الإنتاجي (شافعي،1981):

- **التضخم الكامل(الحقيقي أو المطلق)Real Inflation:** ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يصل الاقتصاد القومي إلى حالة التوظف الكامل لعوامل الإنتاج. حينئذ تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج؛ بحيث أنه إذا حدثت زيادة في الطلب الكلي فإنها لن تنجح في إحداث أي زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، عندئذ تكون مرونة عرض السلع والخدمات قد وصلت إلى الصفر، وبذلك تؤدي الزيادة التي تحدث في الطلب الفعال إلى ارتفاعات تضخمية في الأسعار وتسبب حدوث هذا النوع من التضخم.
- **التضخم الجزئيPartial or Semi Inflation:** ويحدث هذا النوع من التضخم قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل لعوامل الإنتاج. وينشأ أيضا نتيجة لظهور الاختلافات التي تنشأ بسبب نقص بعض العناصر الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد

الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، وقد ينشأ أيضاً نتيجة لضغط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور والمرتبات بطريقة لا تتناسب مع معدل زيادة الإنتاجية، أضف إلى ذلك أنه قد يحدث نتيجة لظهور بعض الميول الاحتكارية لدى بعض المنتجين في بعض الصناعات حيث يتمكنون من رفع أسعار منتجاتهم.

2.3 قياس التضخم:

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين: يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يرتكز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني.

2.3.1 الأرقام القياسية للأسعار: تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها: "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار"، ويتم إعداد الأرقام القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبراً عنها بوحدات النقود، حيث أن حدوث تغيرات في الأسعار يترتب عليه حدوث تغيرات في نفقات المعيشة، وتستخدم الأرقام القياسية للأسعار لقياس التغيرات في مستويات الأسعار؛ وبالتالي التغيرات في نفقات المعيشة، كما أنها تعكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد(زغلول، 1992).

وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار، وذلك من خلال تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات في المجتمع عن وجود ظاهرة التضخم فيه. وتتمثل أهم الأرقام القياسية للأسعار فيما يلي(Case & other،2012):

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك(CPI).
- الرقم القياسي لأسعار المنتج(PPI).
- مكمش الناتج المحلي الاجمالي الضمنيImplicit GDP Deflator .

2.3.1.1 الرقم القياسي لأسعار المستهلك(CPI): يعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس المستخدمة كمؤشر على وجود التضخم، إذ أنه يعكس مقدار التغير في المكتسبات التي يستطيع المستهلك العادي الحصول عليه سواء أكانت مكتسبات سلعية أو خدمية، ويتفق المحللون على أهمية الرقم القياسي لأسعار المستهلك، كونه يعكس التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود، ويتم الاستدلال على وجود الاستقرار الاقتصادي أو عدمه، عن طريق حساب معدل النمو في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، فإذا كان النمو فيه سالباً وأقرب إلى الصفر، فإن هذا المؤشر واضح على وجود الاستقرار،

إما إذا كان معدل النمو موجباً وأكثر بعداً عن الصفر، فإن ذلك يدل على ارتفاع مستوى الأسعار العام وعكس ذلك تماماً ينطبق على القيم السالبة(الحنيطي، 1996).

2.3.1.2 الرقم القياسي لأسعار المنتج (PPI): ويعرف صندوق النقد الدولي الرقم القياسي لأسعار المنتجين(PPI): بأنه التغير في أسعار السلع والخدمات في الوقت الذي تغادر فيه مكان الإنتاج أو عندما تدخل عملية الإنتاج(Al-Shawarby،2008). ويشمل هذا الرقم أسعار مجموعات معينة من المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تقوم المشروعات بشرائها، ويعتبر هذا المقياس ذو أهمية كبيرة في دراسة ظاهرة التضخم، باعتباره مقياساً غير مباشر للتغير في أسعار السلع والخدمات في المجتمع إضافة إلى أن الموارد الأولية والسلع الوسيطة سوف تتحول خلال العمليات الإنتاجية المختلفة إلى سلع نهائية، فأي تغير في هذا الرقم يدل بصفة عامة إلى ما سوف يحدث للرقم القياسي لأسعار المستهلك؛ وبالتالي تكمن أهمية هذا الرقم في أنه يساعد الدول على توفير المعلومات عن انتقال التضخم من مرحلة لأخرى خلال الاقتصاد على سبيل المثال من المنتجات الأولية إلى المنتجات تامة الصنع(السمهوري، 2000).

2.3.1.3 مكمش الناتج المحلي الاجمالي الضمنيImplicit GDP Deflator: وهو يشمل جميع السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية إضافة إلى صافي الصادرات(خليل، 1994). ويهتم صندوق النقد الدولي بحساب هذا الرقم بوصفه مؤشراً للاتجاهات التضخمية في الاقتصاد القومي ويمكن حسابه وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{الرقم القياسي الضمني} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة}}$$

فإذا كان هذا الرقم يساوي 100%، دل ذلك على وجود استقرار تام بالمستوى العام للأسعار، أما إذا زاد على 100%، فإن ذلك يدل على تحرك المستوى العام للأسعار بالمقدار الزائد نفسه، ويعد الرقم القياسي الضمني أدق المعايير في قياس حركة الأسعار؛ ذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي، إضافة إلى أنه يضم أسعار الجملة والتجزئة (الحاج، 2005).

2.3.2 الفجوة التضخميةInflationary Gap: يعتبر كينز أول من تحدث عن مفهوم(الفجوة التضخمية) في كتابه "كيف يتم تسديد نفقات الحرب How to pay for the war" ، ويؤخذ بهذا المفهوم لتحليل فائض الطلب الكلي (C+I+G)على العرض الكلي Y_F عند مستوى الاستخدام التام، وتعرف الفجوة التضخمية على أنها "ذلك المقدار الذي يعبر عن زيادة الإنفاق الحكومي والاستثماري والاستهلاكي أو الطلب الكلي على حجم الناتج الوطني الحقيقي (العرض الكلي) عند مستوى

الاستخدام التام، والتي تفسر الزيادة في الأسعار وعلى ذلك يمكن تعريفها بفائض القوة الشرائية(هتهات، 2006). ويمكن توضيح الفجوة من خلال الشكل(2.1):

شكل (2.1): الفجوة التضخمية في الاقتصاد

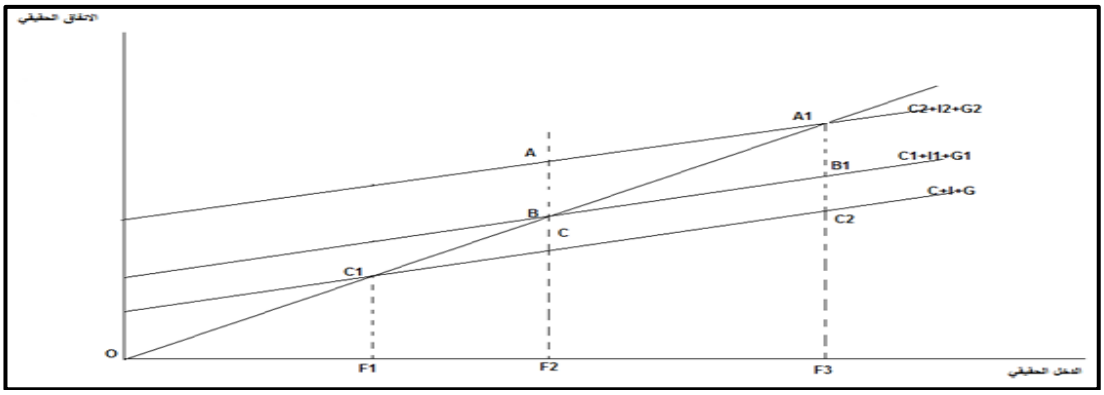

المصدر: الجلال، (2006).

ويمثل الدخل الحقيقي على المحور الأفقي، بينما الإنفاق الحقيقي على المحور الرأسي، كما يقيس الخط 45 درجة العلاقة الكمية بين الإنفاق الحقيقي، ومستويات الدخل الحقيقي الناتج عن الزيادة في حجم الإنفاق، ويمثل المنحنى C+I+G دالة الإنفاق الكلي الحقيقي(الطلب الكلي)، ويتحقق التوازن عند النقطة Bعند مستوى التوظف، بحيث تمثل المسافة OF_2 الدخل الحقيقي الناتج عن الإنفاق عند وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل(زكي، 1980).

ولو فرضنا أن الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي أكبر من عرض التوظف الكامل متمثلاً في المنحنىC2+I2+G2 الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة A1 ليتحدد مستوى الدخل التوازني عند مستوى أعلى أو على يمين مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى F3، في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل أكبر من العرض الكلي، هذا الفائض في الطلب هو ما يعرف بالفجوة التضخمية وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (AB). وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقصى إنتاج يمكن تحقيقه هو ذلك المستوى الذي يتحقق عند التوظف الكامل، وعليه فإن أي زيادة في الناتج أو الدخل بعد مستوى التوظف الكامل هي زيادة نقدية غير حقيقية، حيث يظل الناتج الحقيقي ثابت والذي يتغير هو قيمة الناتج النقدي بفعل ارتفاع المستوى العام للأسعار لمقابلة الزيادة في الطلب الكلي. وللقضاء على الفجوة التضخمية يعمل المجتمع على تقليص حجم الطلب الكلي (سياسة انكماشية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

أما الفجوة الانكماشية فتحدث على عكس الطريقة التي حدثت بها الفجوة التضخمية، فلو فرضنا أن الطلب الكلي انخفض عن عرض التوظف الكامل، متمثلا في المنحنى (C+I+G) الذي

يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة C1، فإن مستوى الدخل التوازني يتحدد عند مستوى أقل أو على يسار مستوى التوظف الكامل وليكن عند المستوى F1، في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل أقل من العرض الكلي، هذا القصور في الطلب هو ما يعرف بالفجوة الانكماشية، وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (BC)، وللقضاء على الفجوة الانكماشية يعمل المجتمع على زيادة حجم الطلب الكلي (سياسة توسعية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق ليرتفع المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل (الجلال، 2006).

2.3.2.1 المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية:

- **معيار فائض المعروض النقدي:** تقاس الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع، ويبين الزيادة في حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخل في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة، ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقاً لهذا المعيار بالمعادلة التالية (محمد رجب، 2011):

$$G = \Delta M - (M / GNP) * \Delta GNP$$

حيث أن :

G: تمثل الفجوة التضخمية.

ΔM:تمثل التغير في عرض النقود.

M: تمثل كمية النقود.

GNP: تمثل الناتج القومي الإجمالي.

ΔGNP:تمثل التغير في الناتج القومي الإجمالي.

- **معيار فائض الطلب الكلي:** يستند هذا المعيار على مقارنة الطلب الكلي على السلع والخدمات بالمعروض الكلي منها، وتتمثل الفجوة التضخمية في أنها عبارة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة(الروبي،1984). أي أن الفجوة التضخمية تعبر عن الاختلال الحاصل بين نمو كمية النقود ونمو الناتج الحقيقي من السلع والخدمات في الاقتصاد في شكل فائض طلبExcess Demand، يتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع عن الناتج القومي الحقيقي، مما يدفع بمستويات الأسعار المحلية إلى أعلى. ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها النظرية العامة للاقتصادي كينز، والتي ترى أن في كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي منها نتيجة بلوغ الاقتصاد مرحلة

التشغيل الكامل، تمثل حالة من التضخم وتدفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن صياغة فائض الطلب وفقاً للمعادلة التالية (زكي، 1980):

$$Dx = (Cp + Cg + I + E) – y \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

Dx: تمثل إجمالي فائض الطلب.

Cp: تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I: تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

E: تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية.

Y: تمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وتبين المعادلة السابقة أنه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق القومي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فإن الفرق بينهما يتمثل في إجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة، إلا أن جزءاً من إجمالي فائض الطلب يمكن إشباعه عن طريق التوسع في الواردات والذي يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي فائض الطلب والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات، والذي يعبر عنه بصافي فائض الطلب فإنه يمثل ضغطاً تضخمياً يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن توضيح صافي فائض الطلب بالمعادلة التالية:

$$Dxn =(Dx - F) \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

Dxn: تمثل صافي فائض الطلب.

Dx: تمثل إجمالي فائض الطلب.

F: تمثل عجز الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات والواردات).

وبإعطاء مجموع الإنفاق القومي الرمز A فإنه يمكن صياغة المعادلتين (1) ، (2) في

$$Dxn=(A + X) – (Y + M) \quad \ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن:

X: تمثل الصادرات.

M: تمثل الواردات.

- **معيار معامل الاستقرار النقدي:** يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها الاقتصادي فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين كمية النقود والناتج القومي الحقيقي، حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، تولد فائض في الطلب مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع،

ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي. ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية(الجلال، 2006):

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث أن:

B: معامل الاستقرار النقدي.

ΔM: تمثل التغير في كمية النقود.

M: تمثل كمية النقود.

ΔY: تمثل التغير في الناتج القومي الحقيقي.

Y: تمثل الناتج القومي الحقيقي.

ويتحقق التوازن في الاقتصاد وفقاً لهذه المعادلة عند تساوي نسبة التغير في كمية النقود مع نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، بحيث تكون قيمة المعامل B مساويةً للصفر، أما إذا كانت نسبة التغير في كمية النقود أكبر من نسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي، أي أن قيمة معامل الاستقرار النقديB موجباً، فإن ذلك يدلل على وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل أو اقتربت من الواحد الصحيح، بحيث تزيد حدة الضغوط التضخمية كلما زاد المعامل عن الواحد الصحيح الموجب(الشبول، 1981).

2.4 الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم:

2.4.1 الآثار الاقتصادية: تتجلى آثار التضخم من الناحية الاقتصادية في العديد من النواحي، ولا سيما أن أخطار التضخم، أول ما تظهر اقتصادياً، وحتى عندما تمتد جذوره إلى الناحية الاجتماعية يكون المظهر الاقتصادي هو السائد فيها، وبناءً عليه تجلت أهم آثار التضخم اقتصادياً في الجوانب التالية:

2.4.1.1 أثر التضخم على الأسعار: إن أول مظاهر التضخم التي يمكن رصدها وقياسها هو ارتفاع الأسعار على نحو تصاعدي مستمر، وهذا ينعكس سلبيا على القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة من الموظفين والمتقاعدين والعاملين في القطاع العام، بحيث تتقلص قدرتهم على شراء السلع والحصول على الخدمات تدريجياً، وكلما ارتفعت الأسعار وبقيت دخولهم على حالها، كلما تقلصت قائمة السلع والخدمات التي يمكنهم الحصول عليها، بل قد يصل الأمر إلى الاقتصار على المواد الأساسية التي تضمن استمرار الحياة، ولكن ليس كل ارتفاع في الأسعار هو ارتفاعا تضخميا له من الآثار المرضية السيئة، إذ يقتصر ارتفاع الأسعار التضخمي فقط على حالة الخلل في الطلب

والعرض، وذلك بعد وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، لأن زيادة الأسعار الذي يصاحب زيادة التشغيل قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل، لا يمكن اعتباره تضخماً. لذلك من المهم جداً معرفة الارتفاع التضخمي للأسعار، والارتفاع المصاحب للتوسع، ذلك لأن الارتفاع التضخمي ظاهرة غير مرغوب بها، في حين الارتفاع المصاحب للتوسع ظاهرة عادية ومقبولة في الأوساط الاقتصادية(وضاح رجب، 2011). **وترى الباحثة أن** ارتفاع الأسعار ينعكس سلباً على نسبة كبيرة من الشرائح المجتمعية الفقيرة وأصحاب الدخول الثابتة والمتوسطة، وذلك في حال ارتفاع أسعار السلع الأساسية والضرورية حيث تعتمد هذه الشرائح على نسبة كبيرة من دخولها للاستهلاك، وارتفاع الأسعار يؤدي إلى تراجع استهلاكهم وتدني مستويات المعيشة، كما أن ارتفاع الأسعار له بعداً اجتماعياً يتمثل في اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وهذا التفاوت ينذر بمخاطر على النسيج المجتمعي ويربي قيم اجتماعية خطيرة تؤدي بالمجمل إلى تراجع الأداء الاقتصادي وتسبب مزيداً من عدم الاستقرار.

2.4.1.2 أثر التضخم على فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة(الروبي، 1984): تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد، وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة أو المضاربة في شراء الأراضي أو العقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم. وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل.

كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي، وذلك من خلال استخدام الأفراد لمدخراتهم التي تم تكوينها سابقا قبل حدوث ارتفاعات الأسعار، من خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك وذلك بهدف المحافظة على نفس مستوى إنفاقهم، على أن الجانب الأكثر تأثيرا في الاقتصاد يتمثل في إقدام رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه من استثماراتهم؛ إلى تحويل أموالهم إلى خارج البلاد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثرا بالضغوط التضخمية، وبما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة.

وترى الباحثة أنه من الأضرار الناجمة عن التضخم توجه الأفراد للاستغناء عن النقود مقابل الحصول على السلع الكمالية والمضاربة بالذهب والأراضي مما يخلق اختلالات في تلك القطاعات، حيث يؤدي

هذا السلوك لتسريب جزء من الناتج المحلى الإجمالي كونه يقع ضمن خانة الاكتناز والتي تبتعد عن الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحقيقي.

2.4.1.3 أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يترتب على التضخم اختلال (عجز) ميزان المدفوعات وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات بسبب زيادة أسعار السلع المنتجة محلياً وانخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محلياً وإنما على السلع المستوردة أيضا، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي. أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسربه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية، لا سيما تلك البديلة للواردات فيشتد ارتفاع الغلاء(غزلان، 2002). وبناءً على هذا يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات، من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير.

2.4.1.4 توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني: تستهدف عملية التنمية الاقتصادية العمل على توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية، من أجل توفير مختلف السلع سواء كانت سلع استهلاكية أو سلع استثمارية. فيبرز دور الحكومة في وضع الخطط والبرامج الاقتصادية التي تستهدف توجيه الاستثمارات نحو تلك المجالات، وذلك بهدف تحقيق الزيادة في المعدلات الإنتاجية، غير أن التضخم يقف حاجزا أمام تحقيق ذلك، فزيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية الضرورية، يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك السلع، وبالتالي تحقيق الأرباح للمنتجين، فأصحاب رؤوس الأموال يفضلون الاستثمار في المشروعات الإنتاجية التي تحقق لهم أرباحا طائلة، والتي تتميز بسرعة دوران رأس المال، أما المنتجون يفضلون الاستثمار في المشروعات الاستهلاكية بسبب زيادة الطلب الكلي عليها(زكي، 1980).

والتضخم له تأثير كبير على القرارات التي يتخذها المنتجون وأصحاب رؤوس الأموال، وكذلك السلطات الحكومية في سبيل وضع الخطط والبرامج التي تستهدف تحديد المشروعات الاستثمارية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى صعوبة تحديد تكاليف إنشاء المشروعات الإنتاجية؛ وذلك نظرا للتغير المستمر في مستويات أسعار مستلزماتها، والتي تساهم في خلق صعوبات ومشاكل مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة لتمويل المشروعات بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف اقتنائها، والذي يؤثر سلبا على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، مما قد يؤدي إلى ظهور

بعض الظواهر السلبية في الاقتصاد كارتفاع معدلات البطالة بشكل متزايد، وسوء استخدام الموارد المالية من خلال توجيهها نحو المشروعات الأقل إنتاجية(الجلال، 2006).

2.4.1.5 أثر التضخم على أسعار الفائدة(هتهات، 2006): تتخذ بعض الإجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون(المقرضون) المتضررون من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة، ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، ويمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشر كما يلي:

$$R = I - F$$

حيث أن:

R : معدل الفائدة الحقيقي.

I : معدل الفائدة الكلي.

F : معدل التضخم.

2.4.1.6 أثر التضخم على المديونية: يعتبر التضخم له أثر كبير على المديونية في أي اقتصاد، فهو يساهم في تفشي قدر كبير من عدم اليقين حول المستوى الفعلي للمديونية، ويمكن أن يهدد هيكل الاقتصاد المحلي، والقطاع المالي بأكمله، ومن ناحية أخرى، يمكن السيطرة عليه ضمن حدود معينة، من خلال تصميم أدوات مالية لتجنب بعض الآثار السلبية، التي يلتزم بتسديدها بدون زيادة أو نقصان، وفي انخفاض الأسعار يستفيد الدائن ويضار المدين، لأن الدائن يلتزم باستلام مبالغ محددة بدون زيادة أو نقصان (محمد رجب، 2011).

2.4.2 الآثار الاجتماعية للتضخم: يؤدي التضخم دوراً كبيراً في التغيرات الاجتماعية، ليس على الصعيد الاقتصادي فقط، بل على صعيد الأبعاد الاجتماعية، من حيث الحالة النفسية للأفراد، وحصول التمايز الاجتماعي وتشكيل طبقات وسحق طبقات أخرى، ونلخص هذا التأثير من خلال النقاط التالية:

2.4.2.1 إعادة توزيع الدخول واحتدام التمايز بين الطبقات: تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال؛ نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها(زكي، 1980)، وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم(عبد الرحمن، وعريقات، 1999). وبذلك يسهم التضخم في زيادة ثراء الفئة الأولى نتيجة

ارتفاع العوائد التي تحصل عليها، بينما تزداد معاناة الفئة الثانية نظراً لانخفاض الدخول النقدية الحقيقية التي تتقاضاها، الأمر الذي يؤدي إلى احتدام التمايز بين طبقات المجتمع.

وتمتاز الأرباح التي يحققها المنتجون بحساسية تأثرها بالضغوط التضخمية، حيث تزداد أرباحهم نتيجة ارتفاع أسعار بيع منتجاتهم، بينما تتسم الدخول التي يتقاضاها أصحاب الدخول الثابتة بتدهورها الشديد بفعل التضخم؛ وذلك لأن الزيادة في مستويات الأسعار لا يقابلها زيادة بنفس النسبة في مستويات الدخول وبالتالي يتأثر مستوى إنفاقهم نتيجة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، حيث أن الزيادة في معدلات الأجور لا تتحقق مباشرة عقب الارتفاعات في مستويات الأسعار؛ نظرا لأن زيادة الأجور تتطلب فترة زمنية تتم من خلال المفاوضات التي تجريها النقابات العمالية مع أصحاب المشروعات الإنتاجية بهدف زيادة أجور عمالها، على الرغم من أن نسبة الزيادة في أجور العمال تكون أقل بكثير من نسبة الارتفاعات في أسعار السلع والخدمات في المجتمع (شوتر، 1996). ويؤدي اتساع الهوة بين دخول أفراد المجتمع، إلى إيجاد حالة من التوتر والتذمر الاجتماعي، الأمر الذي يخلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع وبما يتعارض مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية.

2.4.2.2 تفشي الرشوة والفساد الإداري: تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها تفشي ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي(الجلال، 2006).

2.5 وسائل مكافحة التضخم:

نظراً للخطورة التي يسببها التضخم على اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تصاحب هذه الظاهرة، كان من الضروري التطرق للسياسات الاقتصادية المناسبة لعلاج هذه الظاهرة أو الحد من تفاقمها، وتختلف السياسات المتبعة لعلاج التضخم في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة؛ نظراً لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة في كلٍ منها، وتتمثل سياسات مكافحة التضخم في السياسة النقدية والسياسة المالية، سأتطرق إلي كل منهما بالتفصيل.

2.5.1 السياسة النقديةMonetary Policy: وتعرف بأنها مجموعة الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التوسع أو الانكماش في عرض النقد، وإدارة حجم الائتمان الممنوح

وشروطه(الوزني، والرفاعي، 2000). والسياسة النقدية المضادة للتضخم إنما تقوم على أساس تحقيق انكماش في الائتمان المصرفي، بحيث يلعب البنك المركزي الدور الأساسي في تطبيقها بواسطة مجموعة من الأدوات تحدث أثرها على حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم التأثير على قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع. وفيما يلي بيان لأهم هذه الأدوات المختلفة مع محاولة تقييم مدى فاعلية وملائمة كل منها لتحقيق الغرض المطلوب.

1. سعر إعادة الخصمDiscount-Rate Policy: يعرف سعر إعادة الخصم بأنه ذلك الثمن أو المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية، والأذون الحكومية للبنوك التجارية، وتحويلها إلى نقود قانونية في الحال(سليمان، 2002)، ومن هنا يمكن للبنك المركزي – عن طريق اتباعه لسياسة إعادة الخصم – التأثير في حجم النقود المتداولة وفي حجم الائتمان المصرفي الكلي وذلك عن طريق تأثيره في سعر الفائدة(ومن ثم في نفقة الاقتراض) وفي حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية وذلك على النحو التالي(هتهات، 2006):

أ. **التأثير في سعر الفائدة:** في حالة التضخم يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة نقدية انكماشية لذلك يلجأ إلى رفع سعر إعادة الخصم والذي يترتب عليه قيام البنوك التجارية برفع سعر الخصم الخاص بها(أي سعر الفائدة الذي تقرض به عملائها). ومعنى ذلك أن رفع تكلفة القروض التي تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي قد أدى إلى رفع تكلفة القروض التي تقدمها تلك البنوك إلى عملائها، وسوف يقلل ذلك بدوره من رغبتهم في إجراء هذا الخصم والاقتراض من البنوك التجارية، فينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، ويقل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها، وتقل بالتالي حدة الاتجاه التضخمي.

ب. **التأثير في حجم الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية:** يترتب على قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، إحجام البنوك التجارية عن خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق تجارية، فتنقص السيولة اللازمة لهذه البنوك بغرض خلق الائتمان، ويقل حجم نقود الودائع وعرض النقود بالتالي.

2. عمليات السوق المفتوحةOpen Market Operation: تعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية في الدول الرأسمالية بغرض التأثير في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، ومن ثم في قدرتها على خلق الائتمان وخلق نقود الودائع، وتتمثل في دخول البنك المركزي السوق المالية بصفته بائعاً أو مشترياً لبعض الأوراق المالية(يونس، ومبارك، 2002)، وتحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول عن طريقتين:

أ- **التأثير في احتياطات البنوك التجارية:** في أوقات التضخم حيث يهدف البنك المركزي إلى تقليل عرض النقود المتاحة، نجده يدخل سوق الأوراق المالية بائعاً لبعض أو كل ما

في حوزته من أوراق مالية حكومية، فيحصل في هذه الحالة على أثمانها في صورة شيكات مسحوبة على حساباتهم لدي البنوك التجارية، ويقوم البنك المركزي بخصم تلك الشيكات من الأرصدة الدائنة التي تحتفظ بها تلك البنوك لديه، فيؤدي ذلك إلى تخفيض حجم احتياطاتها النقدية وتقل قدرتها على خلق الائتمان، وينخفض عرض النقود بالتالي(الشبول، 1984).

ب- **التأثير في أسعار الفائدة على السندات:** إن دخول البنك المركزي بائعاً للسندات الحكومية في سوق الأوراق المالية غالباً ما يصطحبه انخفاض في أسعارها السوقية، مما يعني ارتفاع أسعار الفائدة عليها(نظراً لثبات ما تغله من إيراد)، مما يعني ذلك زيادة تكلفة الحصول على أية قروض جديدة قد يرغب رجال الأعمال في الحصول عليها، مما يحد من الاستثمار (هتهات،2006).

3. سياسة تغير نسبة الاحتياطي القانوني Required Reserve Ratio: تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ – بصفة إجبارية – بنسبة معينة من إجمالي ودائعها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي. يطلق عليها اسم(نسبة الاحتياطي القانوني)، ويترك للبنك المركزي حق تحديد هذه النسبة (سليمان،2002). ففي حالات التضخم سوف يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني، ويترتب على ذلك تقليل سيولة هذه البنوك عن طريق تجميد جزء من احتياطاتها النقدية، مما يترتب عليه التقليل من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق ودائع جديدة. وقد لا يقتصر الأمر على هذا فقط، بل قد تضطر هذه البنوك إلى استرداد بعض قروضها مما يترتب عليه خفض حجم الائتمان القائم(الروبي، 1984). وربما وصل بها الأمر إلى التصرف في بعض الأوراق المالية أو التجارية التي تحتفظ بها إذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي كبيرة، أو إذا كانت المهلة المعطاة لها بشأن الوفاء بهذه النسبة الجديدة قصيرة، ويترتب على هذا كله انخفاض الأسعار والتقليل من حدة الموجة التضخمية.

وعند تقييم مدى فعالية هذه السياسات في الحد من التضخم نجد أن سياسة نسبة الاحتياطي الإلزامي تمثل أفضل وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان وأقوى أسلحته النقدية في وقتنا الحالي، خاصة في البلاد النامية، لعدم وجود سوق مال حقيقي في تلك الاقتصاديات يمكن للبنك المركزي من خلاله إتباع سياسة السوق المفتوحة أو سعر إعادة الخصم. وتعتبر سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني الأداة الرئيسية التي تستخدمها سلطة النقد الفلسطينية في التأثير على عرض النقد (على الرغم من تقييدها من خلال اتفاق باريس الاقتصادي بأن تتراوح هذه النسبة بين 4-8% بالنسبة لأنواع الودائع المختلفة بالشيكل الاسرائيلي) (مقداد وقفة،2013). حيث أن غياب وجود عملة وطنية يمثل العائق الأكبر أمام سلطة النقد في ممارسة الدور المنوط بها كباقي البنوك المركزية، وهو تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد.

1. السياسات المباشرة للرقابة على الائتمان المصرفي: إلى جانب الوسائل الكمية سالفة الذكر، يلجأ البنك المركزي إلى أدوات أخرى مباشرة للرقابة على عرض الائتمان المصرفي، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أ. **أسلوب الإقناع الأدبي والمعنوي:** ويتخذ هذا الأسلوب في صورة ما يدليه البنك المركزي من تصريحات وما يقوم بتوجيهه من نصائح، اقتراحات، نداءات وتحذيرات إلى البنوك التجارية بالإضافة إلى ما يعقده من اجتماعات مع مديري المؤسسات المالية بغرض تبادل الرأي في الشؤون المتعلقة بالنقد والائتمان (الموسوي، بدون تاريخ). وما يؤخذ على هذا الأسلوب هو أنه محدود الفاعلية والفائدة في البلاد حديثة العهد بالبنوك المركزية، مما يضطر إلى اتباع الأسلوب التالي وهو الأوامر والتعليمات الملزمة.

ب. **سياسة التعليمات والأوامر المباشرة والملزمة:** ويختلف هذا الأسلوب عن سابقه من حيث أن الأوامر في هذه الحالة تعد مُلزِمة وصارمة وليست اختيارية، حيث يترتب على تجاهل البنك التجاري لها وعدم التزامه بها لعقوبات معينة، لذلك تعتبر هذه السياسة أكثر فاعلية ونجاعة، وفي هذا الإطار يعطي القانون البنك المركزي الحق في إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تحديد مقدار القروض أو استخدام جزء من احتياطاتها وأصولها في شراء السندات الحكومية أو إقراضها للمشاريع الاستثمارية الطويلة الأجل أو....إلخ (الموسوي، بدون تاريخ).

2.5.2 السياسة المالية Fiscal Policy: ويقصد بالسياسة المالية سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد الكيفية التي تستخدم بها الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي(الإنفاق العام) بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة(عبد الرحمن وعريقات،1999).

وترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية أن ارتفاع الأسعار مرده إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وبالتالي فهي تعمل على تخفيض هذا الطلب بالتأثير على الاستهلاك الخاص، الاستثمار، المصاريف العامة والصادرات، وأهم أدوات السياسة المالية هي:

1. الرقابة الضريبية: تعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فاعلية في ضبط حركات التضخم والانكماش، ففي حالات التضخم تلجأ الحكومات إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو بفرض ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد، مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، هكذا يتم تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية(الجلال، 2006). وتجدر الإشارة هنا إلى أن استخدام الضرائب تكون أكثر فاعلية في الدول النامية، وذلك لأن تطبيقها لا يتطلب أسواقاً مالية ونقدية متطورة كما هو الحال في السياسة النقدية، حيث أن

الضرائب تكون مرتبطة بدخول الأفراد بصورة مباشرة وتؤثر على قدرتهم الشرائية، غير أن فعالية استخدام الضرائب كوسيلة هامة لعلاج التضخم في الاقتصاد يعتمد على مدى وضوح الأوعية الضريبية وتنامي الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات ومحدودية التهرب من سداد الضرائب(علام، 2003).

2. الرقابة على الإنفاق العام: يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام لخفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات(سليمان، 2002)، وذلك لأن خفض الإنفاق العام يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي انخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد، مما يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في مستويات الأسعار. ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دوراً بارزاً في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص (الروبي، 1984)، وبالتالي تعمد البلدان المتقدمة إلى تخفيض حجم إنفاقها على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية. إلا أن تخفيض الإنفاق على المشروعات الاستثمارية بهدف الحد من الضغوط التضخمية يعد محدود الفعالية في البلدان النامية، وذلك بسبب ما تعانيه تلك البلدان من انخفاض حجم المشروعات الاستثمارية، وبخاصة في مجال البنية التحتية الضرورية اللازمة لنجاح عملية التنمية الاقتصادية، والتي تتطلب زيادة حجم الإنفاق على المشروعات الاستثمارية في تلك البلدان، والعمل على زيادة المخصصات المالية في ميزانية الدولة لتمويلها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية فيها.

ولذا تلجأ البلدان النامية بهدف علاج الضغوط التضخمية إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبما يعمل على تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار. (عبد الحميد، والعدل، 1992).

فعالية السياسة المالية في الأراضي الفلسطينية: يقع على عاتق السياسة المالية العامة كامل العبء لمعالجة الاختلالات الاقتصادية المتعلقة بضغوط الطلب الكلي(الانفاق الاستهلاكي والاستثماري)،غير أن فعاليتها في الحالة الفلسطينية محل تساؤل كبير، وخصوصاً فيما يتعلق بتخفيف الضغوط التضخمية من خلال تخفيض الطلب الكلي؛ وذلك نظراً للاختلالات التي تعاني منها السياسة المالية العامة نفسها(سيطرة نفقات الأجور على غالبية الإنفاق وتراجع الانفاق الاستثماري وتزايد العجز).

ويمكن إجمال معوقات السياسة المالية في فلسطين في النقاط التالية(مقداد وقفة،2013):

1. السلطة الفلسطينية غير حرة في جزء من نسبة ضريبة القيمة المضافة بل هي ملزمة بمعدلات الضريبة الاسرائيلية مع زيادة أو نقصان بمعدل 2%.
2. السلطة الوطنية لا تجبي هذه الضريبة بنفسها بل إنها تعتمد على اسرائيل في عملية الجباية، وتعتمد بعدها على عملية المقاصة بين السلطة الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، حيث تقوم اسرائيل بخصم نسبة عمولة لحسابها.
3. الاقتصاد الفلسطيني في حالة عجز دائم للموازنة ويعتمد بشكل أساسي على التمويل الخارجي والإعانات الدولية، مما يضعف قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها.
4. هناك ضعف كبير في قدرة السلطة على جباية الضريبة، وذلك بسبب ضعف الاقتصاد وزيادة معدلات الفقر والبطالة.

خلاصة الفصل الثاني:

للتضخم آثار كبيرة وخطيرة على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، ويتضح ذلك من خلال تداعياتها على الواقع الاقتصادي والمعيشي، وتحديداً في تأثيره على مستويات النمو الاقتصادي،

وارتبط التضخم منذ زمن بعيد بالاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد وخصوصاً في الاختلال القائم بين حجم العرض الكلي من السلع والخدمات وبين حجم الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، ولقد تباينت وجهات النظر للكتاب والباحثين في الاقتصاد في تعريف التضخم، ورغم الاختلاف في التعريف وتحديد الأسباب التي تؤدي لحدوثه، إلا أن أغلبية تلك الآراء تشير إلى حدوث ارتفاعات متتالية ومستمرة للمستوى العام للأسعار.

ويختلف شكل ومسببات التضخم في البلدان النامية عن البلدان المتقدمة، وذلك أن التضخم في البلدان النامية يرتبط بعدد من الاختلالات والتي تعود إلى وجود خلل هيكلي وبنيوي في اقتصادياتها حيث الزيادة في حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني، وزيادة الإنفاق الحكومي والذي يمول في الغالب من موازنات الدولة في الأوجه غير الإنتاجية والتنموية، والتي نجم عنها ارتفاع في مستويات الاستهلاك لحدود تفوق في بعض الأحيان إجمالي الناتج المحلي للكثير من الدول، وكذلك ارتفاع وتيرة الاستهلاك والتي حفزت الطلب على الواردات، والتي تسببت بخضوع تلك الاقتصاديات للتبعية وتعرضها لموجات متتالية من الصدمات الاقتصادية ومنها التضخم المستورد، والتضخم الناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج؛ حيث تعتمد الدول النامية على نسبة كبيرة من إنتاجها على المواد الخام المستوردة من الخارج، ولأجل ذلك يُعتبر التضخم في البلدان النامية تضخم ناشئ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع، خلافاً للتضخم في البلدان المتقدمة الذي يوصف بأنه تضخم تكاليف ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، والتي تعود لارتفاع الأجور بغض النظر عن الإنتاجية، ونظراً لاختلاف طبيعة التضخم في الدول المتقدمة والنامية تنوعت وتباينت سبل العلاج والمكافحة لتلك الظاهرة والتي تعتمد على السياسات الاقتصادية بشقيها المالي والنقدي، وأحيانا التجاري.

والسلطة الفلسطينية بالاضافة لكونها تعاني معوقات الدول النامية إلا لأنها تعاني من معوقات اضافية، كعدم وجود عملة وطنية وليس لديها سياسة نقدية، كذلك فعالية السياسة المالية محل تساؤل كبير نظراً للاختلالات التي تعاني منها السياسة المالية نفسها.

الفصل الثالث

الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني

مقدمة

3.1 المؤشرات الاقتصادية الكلية

3.2 مؤشرات المالية العامة

3.3 مؤشرات السيولة النقدية

3.4 الرقم القياسي لأسعار المستهلك

مقدمة

شهدت الفترة (1995–2013) تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، ما زالت انعكاساتها على الأداء الاقتصادي بشكل عام، وعلى معدلات الفقر والبطالة ومستويات المعيشة للمواطنين في الأراضي الفلسطينية. فبعد تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور بدأ الاقتصاد الفلسطيني في التطور والنمو بسبب الدعم المالي المقدم من قبل المجتمع الدولي لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، ثم ما لبث أن عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة التدهور بسبب إغلاق المعابر والحصار على الأراضي الفلسطينية.

ومع بداية انتفاضة الأقصى عام 2000م أصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام نتيجة الإجراءات العدوانية من قبل الاحتلال الإسرائيلي حتى عام 2002م، لكن بداية عام 2004م عاد الهدوء النسبي للأراضي الفلسطينية وبدأ الاقتصاد الفلسطيني بالتعافي، ثم ما لبث أن عاد لحالة التدهور في أعقاب الانتخابات التشريعية والتي جرت بداية عام 2006م، وما تبع ذلك من حصار شامل للأراضي الفلسطينية ورفض إسرائيل تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبية وكذلك تقليص المساعدات الدولية؛ وبالتالي فرض حصار مالي وسياسي الأمر الذي ترتب عليه عدم مقدرة السلطة على دفع رواتب موظفيها لعدة أشهر؛ مما أدى إلى تردي وتدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير.

بعد حدوث الانقسام الفلسطيني وانفصال قطاع غزة عام 2007، تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية في قطاع غزة. ثم جاءت الحرب عام 2008م على قطاع غزة لتلحق به خسائر بشرية ومادية كبيرة والتي أصابت الاقتصاد الغزي بالشلل التام، ثم تلت تلك المرحلة مرحلة هدوء نسبي وتحسن للأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا الهدوء لم يدم طويلا، فلقد تعرض قطاع غزة مرة أخرى لحربي 2012 و2014، وقد كانت حرب 2014 الأكثر خسائر على القطاع سواء المادية والبشرية مما ساهم في تفاقم وتدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل عام، ويتضح ذلك من خلال ما شهده اقتصاد القطاع من انكماش اقتصادي بنسبة 15% عام 2014 مقارنة بعام 2013.(صندوق النقد الدولي، تقرير 2014) .

وللتعرف على وضع الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995–2013) يمكن تسليط الضوء على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني وتحليلها لمعرفة الوضع القائم عليه الاقتصاد الفلسطيني؛ وإظهار الظروف التي مر بها خلال هذه الفترة، حيث تعتبر هذه المؤشرات بمثابة المرآة التي تحدد اتجاه الاقتصاد الفلسطيني.

3.1 المؤشرات الاقتصادية الكلية:

تستخدم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في متابعة حركة النمو الاقتصادي، ومدى تطوره خلال إعدادها في صورة حسابات قومية بهدف الوقوف على حجم التطورات التي حدثت في الاقتصاد، وبالتالي التعرف على مستويات المعيشة للسكان ومستوى التشغيل والبطالة...إلخ، وفيما يلي أهم مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني:

3.1.1 الناتج المحلي الإجمالي:

يُعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يعكس حركة النشاط الإنتاجي والاقتصادي في العام الحالي مقارنة بالأعوام السابقة، ومن ثم الحكم على الأداء الاقتصادي العام وعلى مدى تقدمه أو تراجعه.

والرسم البياني التالي يوضح تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الماضية؛ كما يلي:

شكل (3.1): الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013) بالأسعار الثابتة

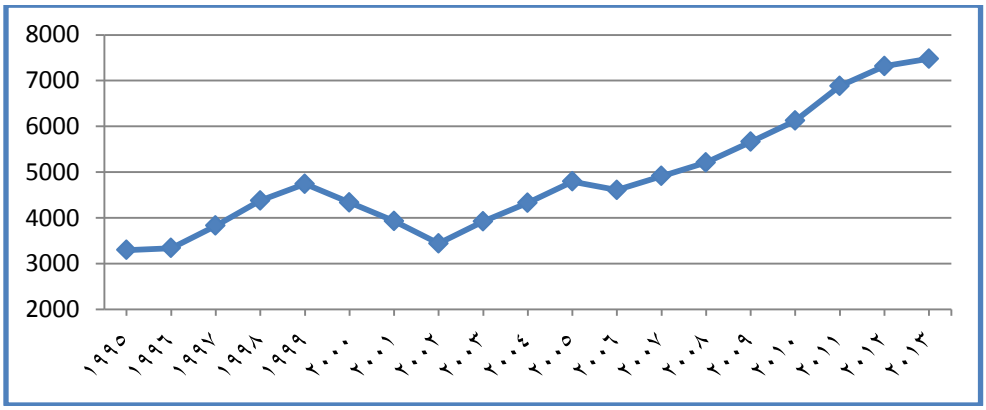

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (1)، ص112.

يتضح من خلال الرسم البياني (3.1) أن الاقتصاد الفلسطيني قد شهد تغيراً واضحاً خلال الفترة (1995-1999) حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية حوالي 9.12% وذلك انعكاساً لمواقف المجتمع الدولي وتقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000م أصبحت الأوضاع في اتجاه مخالف للفترة السابقة وأصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام في كافة المجالات الاقتصادية، جراء الممارسات التدميرية والعدوانية من قبل الاحتلال الإسرائيلي تجاه الاقتصاد الفلسطيني مما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي، حيث بلغ متوسط تراجع الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 10.12% خلال الفترة (2000-2002).

أما الفترة (2003–2005) فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 11.72%؛ ويرجع هذا النمو لتخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى الاحتلال الإسرائيلي، كما تعتبر هذه الفترة من أكثر الفترات استقراراً في الأراضي الفلسطينية لذلك تم اعتماد سنة 2004 كسنة أساس للمؤشرات الاقتصادية الفلسطينية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بينما الأعوام (2006–2008) فقد شهدت عدة تغيرات مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية، ألا وهي الانتخابات التشريعية التي جرت في بداية عام 2006م، وتشكيل الحكومة العاشرة بقيادة حركة حماس؛ مما أدى لوقف المنح والمساعدات الدولية وحجز الاحتلال الإسرائيلي لعائدات السلطة من الضرائب والجمارك واشتداد معاناة الشعب الفلسطيني، وما تبع ذلك من انقسام فلسطيني بين حركتي فتح وحماس، بالإضافة لفرض حصار اقتصادي ومالي وسياسي شامل على قطاع غزة وتقطيع أوصال مدن الضفة الغربية، واختتام هذه الفترة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نهاية عام 2008م، والذي أدى لتدمير ما تبقى من الاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل(حمدان، 2012). حيث شهد عام 2006 تراجع في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية بمعدل 3.90%؛ بينما في قطاع غزة بلغ معدل التراجع 17.5% لنفس العام، أما عامي(2007–2008) فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية فيهما حوالي 6.33%؛ ويرجع ذلك إلى إفراج إسرائيل عن العائدات الضريبية وإعادة الدعم للحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية، وبشكل عام يمكن القول بأن الفترة(2006–2008) قد اتسمت بتراجع جميع المؤشرات الاقتصادية والذي انعكس بدوره على الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 2.92% وذلك لنفس الفترة.

بينما الفترة(2009–2013) فقد شهدت استقراراً سياسياً نسبياً في المنطقة[1]وإفراج الاحتلال الإسرائيلي عن عائدات الضريبة بالإضافة إلى قيام الحكومة في الضفة الغربية بإصلاحات مالية واقتصادية مدعومة بالمساعدات الخارجية مما أسهم في تحسين المناخ الاستثماري(عناية، 2014)، والذي أدى بدوره لتحسين الوضع الاقتصادي حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية 7.54% خلال هذه الفترة، وكذلك يعتبر قطاع غزة المحرك الأساسي لهذا النمو وذلك

1 وذلك نتيجة عقد هدنة بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي والتي أعقبت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أو ما يسمى بعملية الرصاص المصبوب حيث ردت عليها المقاومة الفلسطينية بحرب الفرقان والتي استمرت من 27/12/2008إلى 18/1/2009 وقد انتهت يوم 14/11/2012باغتيال أحمد الجعبري أحد قادة القسام في قطاع غزة والتي ردت عليها المقاومة الفلسطينية بعملية حجارة السجيل ومن ثم إعادة تثبيت الهدنة من جديد بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي يوم21/11/2012 وذلك برعاية مصر.

بسبب تخفيف القيود المفروضة من قبل الاحتلال الإسرائيلي والسماح بدخول البضائع ومواد البناء إلى قطاع غزة بالإضافة إلى حركة التجارة عبر الأنفاق والتي نشطت خلال هذه الفترة (سلطة النقد الفلسطينية، 2011).

أن التذبذب الذي صاحب نمو الناتج المحلي الإجمالي يثبت أن أداء الاقتصاد الفلسطيني يتأثر بشكل كبير بأوضاع الاستقرار السياسي والأمني بالمنطقة، ويضاف إلى ذلك أن نسبة النمو المشار إليها في قطاع غزة خلال الفترة الأخيرة، كان سببها إلى حد كبير إعادة إعمار ما دمره الاحتلال من بنية أساسية ومنشآت ورواج تجارة الأنفاق والتي كان الهدف الأساسي منها التخفيف من حدة الحصار المفروض على قطاع غزة، ولم تشكل هذه النسبة إضافات حقيقية يعتد بها لصالح القطاعات الاقتصادية المنتجة بشكل مباشر. وبحسب تقرير الأداء الاقتصادي الفلسطيني لعام 2012، فإن قطاع الإنشاءات حقق نمواً بنسبة 6.5%، كما أن هذا القطاع يساهم بـ35% من اقتصاد قطاع غزة.

3.1.2 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى معيشة الأفراد في الدولة، ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية، حيث الأراضي الفلسطينية تأتي ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط وذلك بناءً على تصنيفات[1] البنك الدولي(موقع البنك الدولي: www.albankaldawli.org).

والرسم البياني التالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الماضية، كما يلي:

1 تقسم الدول حسب تصنيف البنك الدولي طبقاً لنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، والمجموعات هي: المجموعة المنخفضة الدخل 975 $ فأقل، المجموعة المتوسطة الدخل وتنقسم إلى الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط من 976 إلى 3855$؛ والشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط من 3856 إلى 11905$، المجموعة مرتفعة الدخل 11906$ فأكثر(موقع البنك الدولي:http://data.albankaldawli.org/about/country-classifications).

شكل (3.2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013) بالأسعار الثابتة

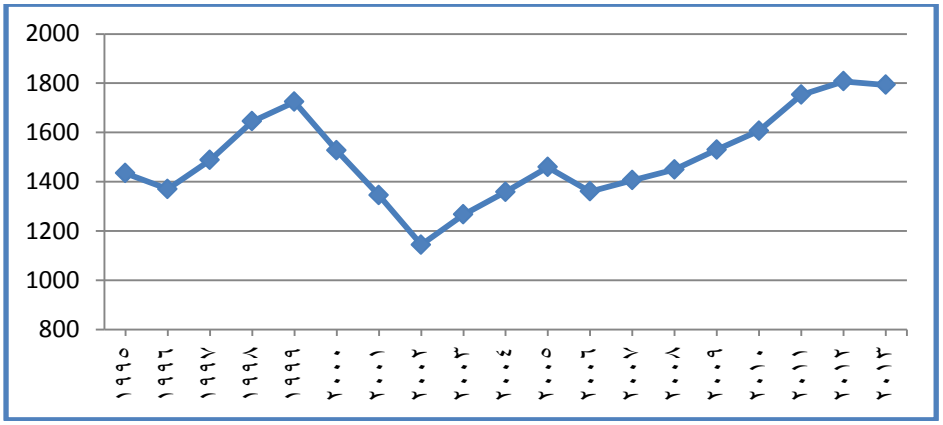

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (2)، ص112.

يتضح من خلال الرسم البياني (3.2) تذبذب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة الماضية وذلك نتيجة لتأثر الأراضي الفلسطينية بالأوضاع السياسية ، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي للأراضي الفلسطينية حوالي 1498.19دولار، وبلغت أعلى قيمة له عام 2012 بقيمة 1807.5 دولار وبمعدل نمو 4.8% عما كان عليه عام ، 1999 حيث تتصف هذه الأعوام بالاستقرار النسبي في الأراضي الفلسطينية، كما بلغت أدنى قيمه له عام 2002 بحوالي 1143.7 دولار وبمعدل تراجع 33.6%عما كان عليه عام 1999 وبذلك يعتبر عام 2002 الأسوأ للاقتصاد الفلسطيني نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية جراء تبعات انتفاضة الأقصى.

وكذلك بلغت أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية حوالي 2251 دولار وذلك في عام 2012؛ ويعود ذلك للاستقرار السياسي في الضفة الغربية، بينما أدنى قيمة كانت في عام 2002 بحوالي 1263 دولار؛ ويعود ذلك لتبعات انتفاضة الأقصى عام 2000 وما تبعها من إجراءات عدوانية ضد مدن الضفة الغربية وإعادة احتلال بعض المناطق وتقطيع أوصال الضفة الغربية بشكل عام. بينما في قطاع غزة فقد بلغت أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج المحلي حوالي 1420.7 دولار وذلك عام 1998؛ ويرجع ذلك أيضاً للاستقرار السياسي الذي شهدته الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، في حين بلغت أدنى قيمة له حوالي 878.1 دولار وذلك في عام 2008 وذلك بمعدل تراجع بلغ حوالي 38.2% عما كان عليه الوضع عام 1998؛ ويرجع ذلك للحصار المفروض الشامل على قطاع غزة في أعقاب الانتخابات التشريعية عام 2006 والانقسام السياسي في عام 2007، وما تبع ذلك من سياسات عدوانية ضد قطاع غزة أثرت على كافة النواحي الاقتصادية بالقطاع.

وبشكل عام فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي في الأراضي الفلسطينية قد حقق نمواً خلال الفترة (1995-2013) بمتوسط 1.5%، وبلغ في الضفة الغربية حوالي 2.43%؛ أما في قطاع غزة فقد بلغ حوالي 0.11- %.

3.1.3 مكونات الناتج المحلي الإجمالي:

تعتبر طريقة الإنفاق أحد أهم طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي حيث يمكن قياس الناتج المحلي لسنة ما من خلال جمع مختلف المصروفات النقدية التي يتم إنفاقها على شراء الإنتاج النهائي للسلع والخدمات خلال تلك السنة، ويتكون الإنفاق النهائي في المجتمع من الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري وصافي التجارة الخارجية(الدباغ، والجرمود، 2003). وفيما يلي شرح لأهم مكونات الناتج المحلي حسب طريقة الإنفاق كما يلي:

أولاً: الاستهلاك النهائي: وهو عبارة عن قيمة الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية، من قبل الأسر والحكومة إضافة إلى المؤسسات غير الربحية(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2014). كما يحتل الاستهلاك أهمية قصوى في الناتج المحلي الإجمالي للدول؛ حيث أنه يستحوذ في العادة على ما يزيد عن 70% من الناتج المحلي للدول، لذلك نلاحظ أنه عندما يزداد الاستهلاك سيؤدي ذلك لزيادة الناتج المحلي(مقداد، وقفة، 2013).

والرسم البياني التالي يوضح نسب مساهمة مكونات الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي الإجمالي، كما يلي:

شكل (3.3): نسب مساهمة مكونات الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2013)

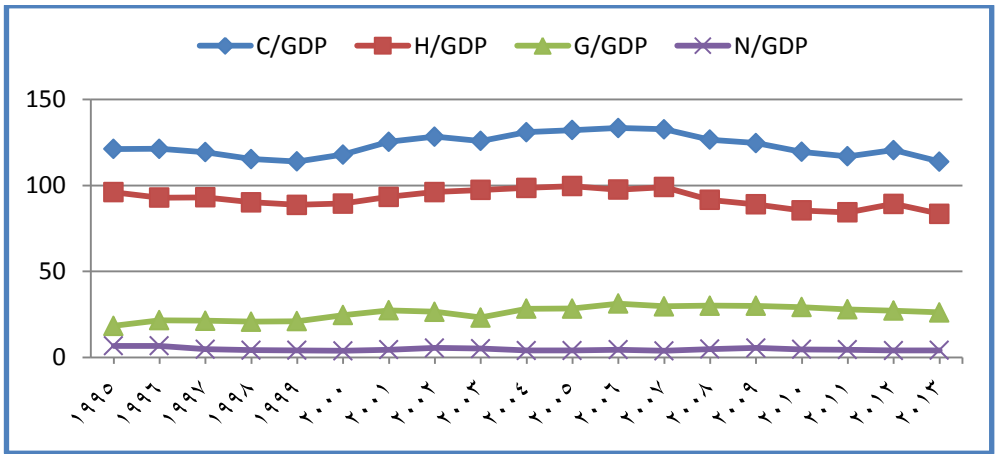

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (3)، ص112.

ونظراً لأن صفات الاقتصاد الفلسطيني كما في الدول النامية حيث يتصف بارتفاع حجم الاستهلاك النهائي نسبة إلى الناتج المحلي. ويتضح من خلال الرسم البياني (3.3) أن هناك تذبذب في نسبة الاستهلاك النهائي خلال الفترة (1995-2013) حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي(C/GDP) في الناتج المحلي حوالي 123.18%، في حين يستحوذ الاستهلاك

العائلي(H/GDP) على حوالي 92.44% في المتوسط خلال نفس الفترة، بينما الاستهلاك الحكومي(G/GDP) يستحوذ على حوالي 25.99% في المتوسط، وكذلك استهلاك المؤسسات غير الهادفة للربح(N/GDP) على حوالي 4.75% خلال نفس الفترة.

ثانياً: الإنفاق الاستثماري (التكوين الرأسمالي الإجمالي): وهو يبين حيازة الأصول المنتجة مخصوماً منها قيمة الأصول التي تم التصرف بها وذلك من أجل تكوين رأس المال الثابت والمخزونات أو السلع القيمة(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2014). كما ويعرف الاستثمار بأنه توظيف الأموال المتاحة في أصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية أكثر في المستقبل. ورغم أن الاستهلاك يستحوذ على النسبة الأكبر من الناتج المحلي إلا أن الاستثمار لا يقل أهمية عن الاستهلاك، وذلك لأهمية الدور الذي يلعبه في مجال التنمية الاقتصادية والتشغيل، ويحتل الاستثمار بشكل عام ما نسبته (15–20%) من الناتج المحلي لأي اقتصاد(مقداد، وقفة، 2013). والرسم البياني التالي يوضح نسب مساهمة التكوين الرأسمالي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي، كما يلي:

شكل (3.4): نسب مساهمة التكوين الرأسمالي الإجمالي في الناتج المحلي خلال الفترة (1995–2013)

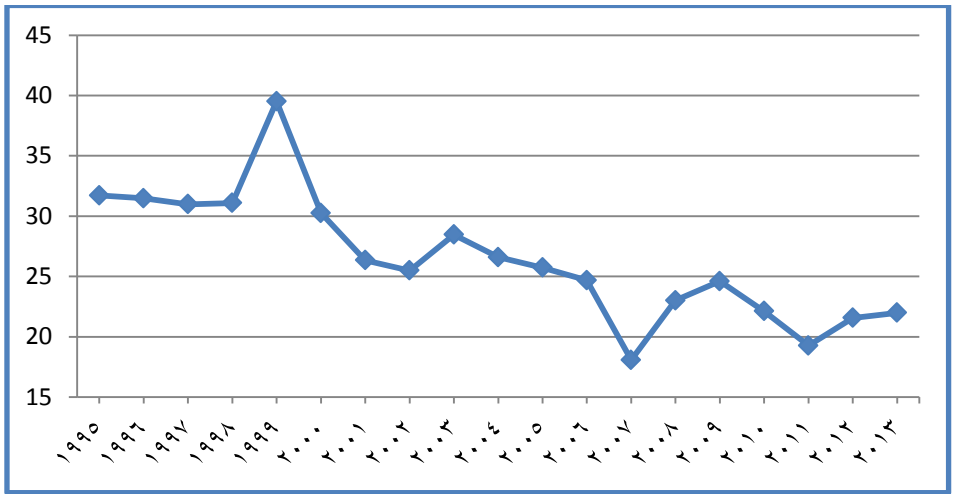

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (4)، ص113.

تشير البيانات إلى أن التكوين الرأسمالي الإجمالي يستحوذ في المتوسط على حوالي 26.48% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995–2013)، كما يتضح من خلال الشكل (3.4) أن أعلى نسبة للتكوين الرأسمالي الإجمالي من الناتج المحلي كانت عام 1999 حيث بلغت حوالي 39.52%؛ ويعود ذلك لتحسن النشاط الاقتصادي خلال هذا العام بسبب الهدوء الذي كان يعم الأراضي الفلسطينية في ذلك العام. بينما أدنى نسبة كانت في عام 2007 حيث بلغت حوالي 18.08%؛ ويرجع ذلك إلى الحصار الشامل على الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص والذي أعقب فوز حركة حماس في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006.

ثالثاً: التجارة الخارجية: وتشمل المتاجرة بالسلع والخدمات بين المقيمين وغير المقيمين؛ بما في ذلك البيع والمقايضة والهدايا(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية، 2014). وتعتبر التجارة الخارجية واحدة من أهم المقومات الاقتصادية كونها تساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتساعد حريتها في تأمين السلع الأساسية للسوق المحلي، وتخلق المنافسة في الأسواق المحلية. وكذلك يوضح الميزان التجاري حركة الواردات والصادرات بين الدولة والعالم الخارجي. إلا أن واقع التجارة الخارجية في الأراضي الفلسطينية يختلف تماماً عن باقي الدول نظراً لخصوصية الاقتصاد الفلسطيني، حيث يمثل العجز في الميزان السمة الهيكلية للتجارة الخارجية خلال الفترة (1995-2013)؛ وذلك لأن واردات الأراضي الفلسطينية تفوق صادراتها. والرسم البياني التالي يوضح نسب مساهمة مكونات التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، كما يلي:

شكل (3.5): نسب مساهمة مكونات التجارة الخارجية في الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2013)

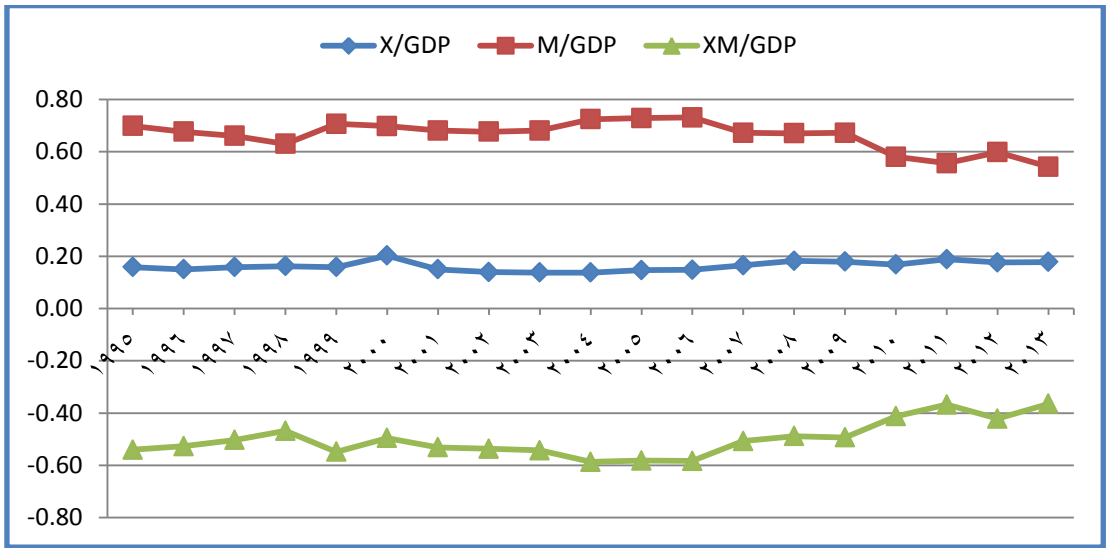

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (5)، ص113.

تشير البيانات إلى أن متوسط قيمة الواردات حوالي 3176.32 مليون دولار خلال الفترة (1995-2013)، وكذلك يتضح من خلال الشكل (3.5) أن الواردات تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي (M/GDP) حيث بلغ متوسط الواردات إلى الناتج المحلي حوالي 66% خلال نفس الفترة.

بينما بلغ متوسط قيمة الصادرات حوالي 805.17 مليون دولار خلال الفترة (1995-2013)؛ وكذلك يتضح من خلال الشكل (3.5) أن الصادرات تمثل النصيب الأقل من إجمالي مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي (X/GDP) حيث بلغ متوسط الصادرات إلى الناتج المحلي حوالي 16% خلال نفس الفترة.

أما متوسط قيمة صافي التجارة الخارجية فقد بلغ حوالي 2371.15- مليون دولار خلال الفترة (1995-2013)، وكذلك يتضح من الشكل (3.5) أن متوسط عجز التجارة الخارجية (XM/GDP) يمثل حوالي 50% بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك إلى أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات بكثير.

وتظهر النسب السابقة مدى ضعف الصادرات الفلسطينية ودرجة الانفتاح التجاري مع العالم الخارجي وبالتالي تقودنا النسب السابقة إلى معرفة درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الفلسطيني. والرسم البياني التالي يوضح درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الفلسطيني، كما يلي:

شكل (3.6): درجة الانفتاح التجاري للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2013)

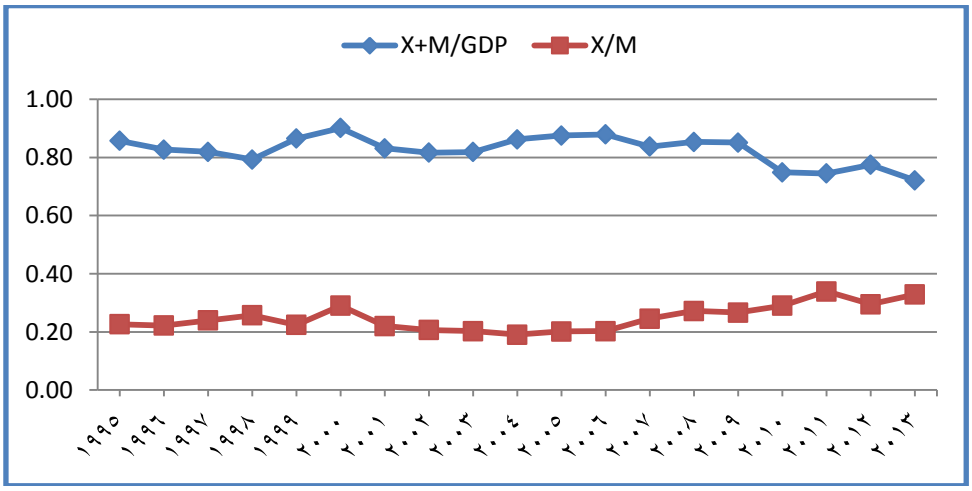

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (5)، ص113.

يتضح من خلال الشكل (3.6) أن متوسط نسبة درجة الانفتاح التجاري للأراضي الفلسطينية (X+M/GDP) قد بلغ حوالي 83% خلال الفترة (1995-2013)؛ كما يتضح أن متوسط نسبة تغطية الصادرات للواردات(X/M) حوالي 25% خلال نفس الفترة.

حيث يبين مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به أو درجة انفتاحه عليه؛ ويعبر عن ذلك رياضياً[1]. وفي الحالة الفلسطينية فإن درجة الانفتاح التجاري تقيس مدى درجة انكشاف الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي؛ وذلك بسبب أن حوالي 80% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية تتم مع الاحتلال الإسرائيلي، وهذا ما يدلل على أن الاقتصاد الفلسطيني هو اقتصاد تابع للاقتصاد الإسرائيلي، وأن إسرائيل تقوم باحتكار السوق الفلسطينية لتسويق منتجاتها(خضر، 2012).

1 درجة الانفتاح التجاري = (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي

والجدير بالذكر أن كلاً من الصادرات والواردات مرت بنفس الظروف التي مر بها الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، فكانت تنمو في أوقات الاستقرار التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني وتتراجع في أوقات الأحداث نتيجة للإجراءات العسكرية الإسرائيلية وسياسة الحصار وإغلاق المعابر.

3.1.4 مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر هيكل مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الحقيقي مهم جداً في تعزيز النمو الاقتصادي، حيث تكون مساهمة القطاعات الإنتاجية ذات فاعلية أكبر في تحفيز الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد تباينت الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية؛ إذ يستحوذ قطاع الخدمات على أكثر من نصف الهيكل القطاعي لهذا الناتج. وبذلك يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدماتياً تسيطر عليه أنشطة الخدمات[1]؛ كما أن أداء أنشطة الخدمات يؤثر ويحدد بشكل رئيس مجمل الأداء الاقتصادي(سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013).

وتشير البيانات إلى أن متوسط مساهمة أنشطة الخدمات في الناتج المحلي الحقيقي بلغت حوالي 69.92% خلال الفترة (1995-2013)، وهذا يعزي إلى الاختلالات الاقتصادية ومن ضمن هذه الاختلالات العجز التجاري الكبير مع اسرائيل وضعف تنافسية القطاع الصناعي والقيود الاسرائيلية، أما القطاعات الإنتاجية فبلغت نسبة مساهمتها حوالي 30.08% خلال نفس الفترة؛ توزعت ما بين القطاع الصناعي بنسبة 16.04% والقطاع الزراعي بنسبة 7.30% وكذلك قطاع الانشاءات بنسبة 6.74%. والرسم البياني التالي يوضح نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأراضي الفلسطينية، كما يلي:

1 تشمل أنشطة الخدمات ما يلي: (تجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والاتصالات، والوساطة المالية، والمطاعم والفنادق)؛ بالإضافة للخدمات الاجتماعية مثل: (الأنشطة العقارية والايجارية، والأنشطة الاجتماعية، والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي، والادارة العامة والدفاع، والخدمات المنزلية) (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013، ص8).

شكل (3.7): نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2013)

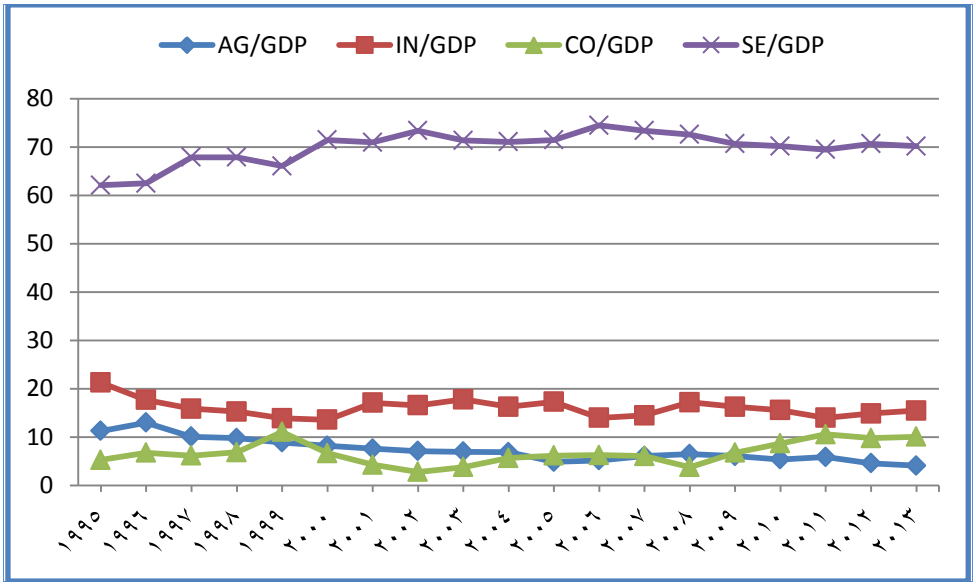

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (6)، ص113.

نلاحظ من خلال الشكل (3.7) أن أنشطة الخدمات (SE/GDP) تستحوذ على النصيب الأكبر من المساهمة في الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2013)، حيث بلغت أعلى مساهمة لأنشطة الخدمات في الناتج المحلي حوالي 74.5% وذلك في عام 2006، أما أدنى مساهمة كانت حوالي 62.1% وكانت في عام 1995.

وفي مقابل ذلك احتلت أنشطة الصناعة (IN/GDP) المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي، حيث يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات التي يقوم عليها الاقتصاد الفلسطيني كونه أحد ركائز التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وتشير البيانات إلى أن أعلى مساهمة للصناعة كانت حوالي 21.3% وذلك في عام 1995؛ ويعود ذلك للاستقرار السياسي في ذلك العام، بينما أدنى مساهمة كانت حوالي 13.6% وذلك في عام 2000؛ ويرجع ذلك لاندلاع انتفاضة الأقصى الثانية في بداية ذلك العام وما تبعها من إغلاق للمعابر وحصار شامل على الأراضي الفلسطينية مما أثر سالباً على القطاع الصناعي.

أما القطاع الزراعي فقد جاء في المرتبة الثالثة (AG/GDP) حيث تذبذبت مساهمته في الناتج المحلي بين 13% وذلك في عام 1996 و4.1% وذلك في عام 2013؛ ويعود هذا التراجع الكبير لمساهمة الزراعة في الناتج المحلي إلى عدة عوامل منها: ضعف الإنتاجية التي من أسبابها سيطرة الاحتلال على الموارد المائية وكذلك تدمير الأراضي الزراعية وتجريفها خلال الانتفاضة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم (خضر،

2012)؛ كذلك يعزى هذا التراجع إلى مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية لصالح جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية والمنطقة العازلة في قطاع غزة(حمدان، 2012).
بينما قطاع الإنشاءات احتل المرتبة الأخيرة في المساهمة في الناتج المحلي، حيث تذبذبت نسبة مساهمته ما بين 11.1% وذلك في عام 1999؛ نتيجة للاستقرار السياسي في تلك المرحلة والتوسع في بناء مؤسسات السلطة وكذلك البنية التحتية، و2.8% وذلك في عام 2002، وبذلك يعتبر عام 2002 هو الأسوأ لمساهمة الانشاءات في الناتج المحلي؛ بسبب الإجراءات الاسرائيلية من تدمير للمباني والمساكن والبنية التحتية خلال الانتفاضة. ومن الجدير بالذكر إلى أن مساهمة قطاع الانشاءات قد تحسنت بشكل كبير خلال السنوات (2011-2012-2013) بمتوسط 10.2%؛ وذلك نتيجة للنشاط الكبير في بناء الانشاءات والمساكن واعادة إعمار ما دمره الاحتلال الإسرائيلي وبشكل خاص في قطاع غزة، إلا أنها تبقى دون مستواها المتحقق عام 1999.

3.1.5 البطالة[1]:

تعتبر البطالة من أهم تحديات التنمية الاقتصادية، لا سيما في الدول النامية، ولا يقتصر الأمر على توفير فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، بل يتعداه إلى استيعاب تراكم البطالة القائم حالياً، وهي مهمة تحتاج إلى جهود ضخمة في ظل محدودية الطاقات الإنتاجية وانخفاض مستوى الاستثمار، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني وما ينتج عنها من تزايد في أعداد القوى العاملة(سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي:2013، 2014).

وبالتالي تعتبر مشكلة البطالة من أسوأ المشاكل التي يواجهها المجتمع الفلسطيني، وهي ناتجة عن مجموعة من الظروف التي يعتبر الاحتلال الإسرائيلي أبرزها؛ بالإضافة إلى التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي قلصت من قدرته على امتصاص العمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل. كما وتشكل معدلات البطالة المرتفعة هاجساً كبيراً في فلسطين؛ فهي شديدة الارتفاع كما أنها خارجة عن السيطرة الفلسطينية(مقداد، وقفة، 2013). والشكل البياني التالي يوضح معدلات البطالة، كما يلي:

1 البطالة (حسب مقاييس منظمة العمل الدولية): حيث تشمل هذه الفئة جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) ولم يعملوا أبداً في أي نوع من الأعمال، وكانوا هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية/التقرير السنوي: 2014 ، 2015، ص50).

شكل رقم (3.8): معدل البطالة خلال الفترة (1995-2013)

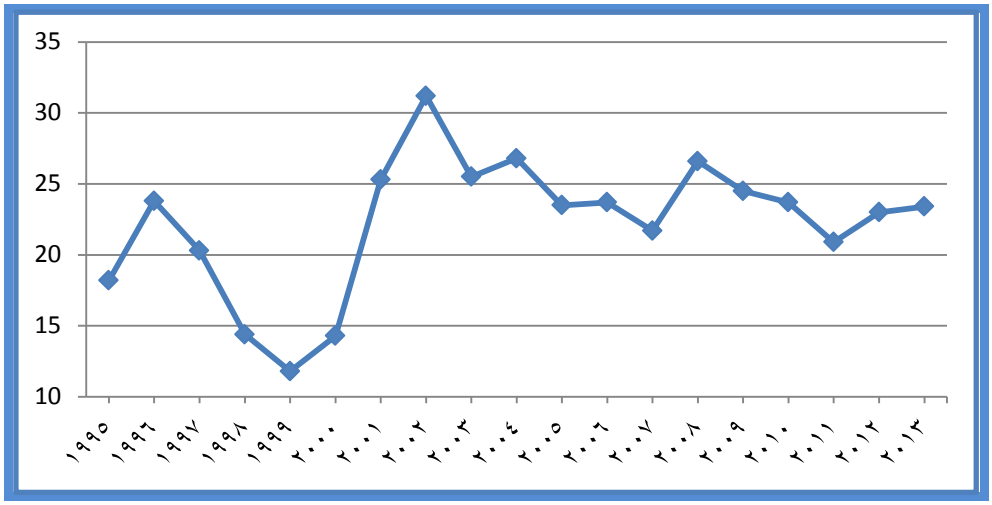

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق (7)، ص114.

يبين الشكل (3.8) تذبذب معدلات البطالة خلال الفترة (1995-2013) في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ متوسط معدل البطالة فيها حوالي 22.24%، كما يظهر الشكل أن معدلات البطالة بدأت بالانخفاض في الأراضي الفلسطينية من عام 1996 إلى عام 1999 حيث بلغ أقل معدل لها خلال عام 1999 بحوالي 11.8%؛ ثم بدأت بعد ذلك بالارتفاع حيث بلغ أعلى معدل لها عام 2002 حوالي 31.2%، ويرجع ذلك الارتفع إلى اتباع سياسة الإغلاق المتكرر للمعابر وإعادة احتلال العديد من مدن الضفة الغربية ومنع آلاف العمال من الوصول لأعمالهم.

وبشكل عام لا تزال معدلات البطالة في فلسطين مرتفعة جداً مقارنة مع دول المنطقة، إذ لا يزال أكثر من خمس القوى العاملة تقريباً عاطلاً عن العمل، مقارنة مع 12.2% في الأردن، و13% في مصر، و6.4% في إسرائيل(سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2013).

3.2 مؤشرات المالية العامة:

المالية العامة في الفكر الكلاسيكي تنحصر وظيفتها في الهدف المالي؛ وهو الحصول على إيرادات عامة لتغطية النفقات العامة، والعمل على تحقيق التوازن بينهما عند الحد الأدنى الممكن، أما المالية العامة في الفكر الكينزي الذي يدعو لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل أن تصحح النتائج والآثار السلبية لمكانيكية السوق واستكمال عملها؛ وذلك باستخدام أدوات اقتصادية مالية ونقدية لزيادة الطلب الكلي وتعويض النقص في استثمار القطاع الخاص وبالتالي تحقيق توازن الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل الأمر الذي لا يحدث بصورة تلقائية (خضر، 2012).

وفي ضوء ما تقدم فإن الموازنة العامة تعرف على أنها الخطة المالية للحكومة عن سنة مالية، بحيث تتضمن تقديراً لإيرادات الحكومة ونفقاتها العامة، والمعتمدة من قبل السلطة التشريعية والتي تعكس سياسات الدولة وخياراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتواجه الموازنة العامة عادة ثلاث احتمالات وهي: وجود فائض في الموازنة أو وجود عجز في الموازنة وأخيراً وجود توازن في الموازنة. وفي الغالب تعاني الدول النامية من العجز المالي(عجز الموازنة) ويظهر في مثل هذه الحالة أهمية تمويل ذلك العجز، فتلجأ الدول إلى الاقتراض بأنواعه الداخلي والخارجي ليظهر أمامنا الدين الحكومي أو الدين العام(مقداد، وقفة، 2013).

وتميزت الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية بعجز مزمن منذ إنشائها، وظلت السلطة طوال عشرين عاماً تعيش تحت هاجس الحاجة للمعونات والمساعدات الخارجية لتلبية احتياجاتها وسد العجز في موازنتها، كما ظلت تعيش أسيرة المخاوف من الإجراءات الإسرائيلية خصوصاً عدم تسليم عائدات الضرائب بالإضافة إلى الإغلاقات والحصار..... وغيرها، وفيما يلي شرح لأهم مؤشرات المالية العامة والموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، كما يلي:

3.2.1 الإيرادات العامة: تنقسم الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية بحسب مصدرها إلى إيرادات محلية وأخرى خارجية وهي المتمثلة في (المنح والمساعدات الخارجية)، والشكل البياني (3.9) يوضح الإيرادات العامة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الماضية، كما يلي:

شكل رقم (3.9): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1996-2013)

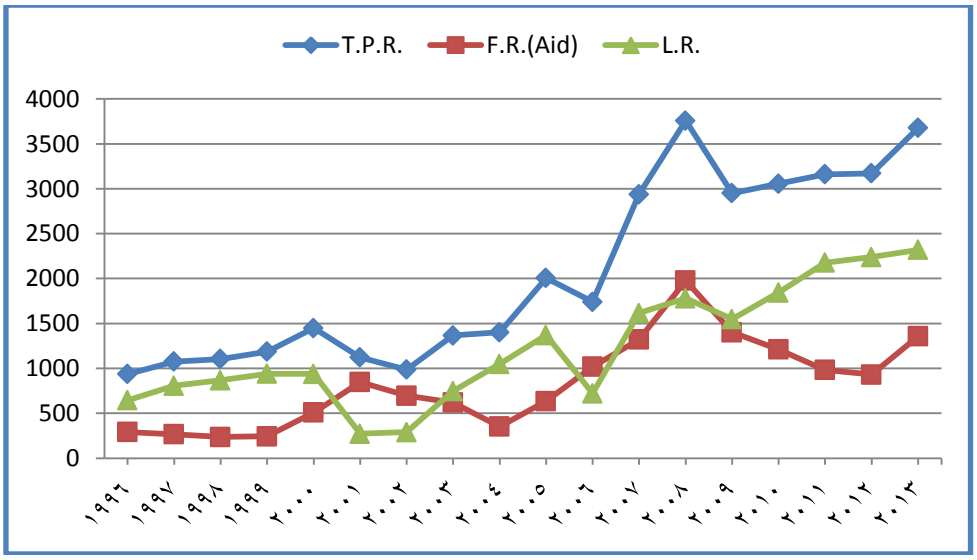

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (8)، ص114.

يتضح من خلال الشكل السابق أن الإيرادات العامة (T.P.R.) تطورت بشكل كبير خلال الفترة (1996-2013) حيث بلغت أدنى قيمة لها خلال عام 1996 بحوالي 937 مليون دولار؛ بينما أعلى قيمة لها بلغت حوالي 3757.8 مليون دولار وكان ذلك في عام 2008 بمعدل نمو حوالي

301% عما كانت عليه عام 1996، وبشكل عام يمكن القول أن الايرادات العامة للسلطة الفلسطينية نمت خلال الأعوام الأخيرة (2007–2013) بشكل كبير حيث بلغ متوسطها لهذه الفترة حوالي 3244.6 مليون دولار وبمعدل نمو حوالي 246% عما كانت عليه عام 1996، كما بلغ متوسطها خلال الفترة (1996–2013) حوالي 2060.6 مليون دولار.

وعند تحليل مكونات الإيرادات العامة نجد أن الايرادات المحلية وايرادات المقاصة (L.R.) تستحوذ على حوالي 60% من مجموع الإيرادات العامة خلال الفترة (1996–2013) بمتوسط بلغ حوالي 1232.2 مليون دولار خلال نفس الفترة، حيث بلغت أدنى قيمة لها حوالي 273 مليون دولار وذلك في عام 2001 ويرجع هذا إلى اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 وما تبعها من حصار شامل على الأراضي الفلسطينية، وبالتالي إصابة الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام مما أدى إلى تراجع حصيلة الإيرادات المحلية وكذلك وقف تسليم ايرادات المقاصة للسلطة الفلسطينية، بينما أعلى قيمة لها بلغت حوالي 2319.9 مليون دولار وذلك في عام 2013؛ وبرجع هذا إلى نمو ايرادات الجباية المحلية عام 2013 بحوالي 19% وكذلك نمو ايرادات المقاصة بحوالي 7.4% عن عام 2012.

أما الإيرادات الخارجية والمتمثلة في المنح والمساعدات الدولية ((F.R.(Aid المقدمة للسلطة الفلسطينية فهي تستحوذ على حوالي 40% من مجموع الإيرادات العامة خلال الفترة (1996–2013) حيث بلغ متوسطها خلال هذه الفترة حوالي 828.4 مليون دولار، بينما بلغت أدنى قيمة لها حوالي 236.3 مليون دولار وذلك في عام 1998 وبلغت ذروتها في عام 2008 بحوالي 1978.1 مليون دولار بمعدل نمو حوالي 737% عما كانت عليه عام 1998، وتظهر هذه النسب مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وحاجته الملحة للمساعدات الخارجية.

3.2.2 النفقات العامة: يتكون هيكل النفقات العامة للسلطة الفلسطينية من نوعين رئيسين هما النفقات الجارية والنفقات التطويرية، والشكل البياني (3.10) يوضح النفقات العامة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة الماضية، كما يلي:

شكل رقم (3.10): تطور النفقات العامة خلال الفترة (1996-2013)

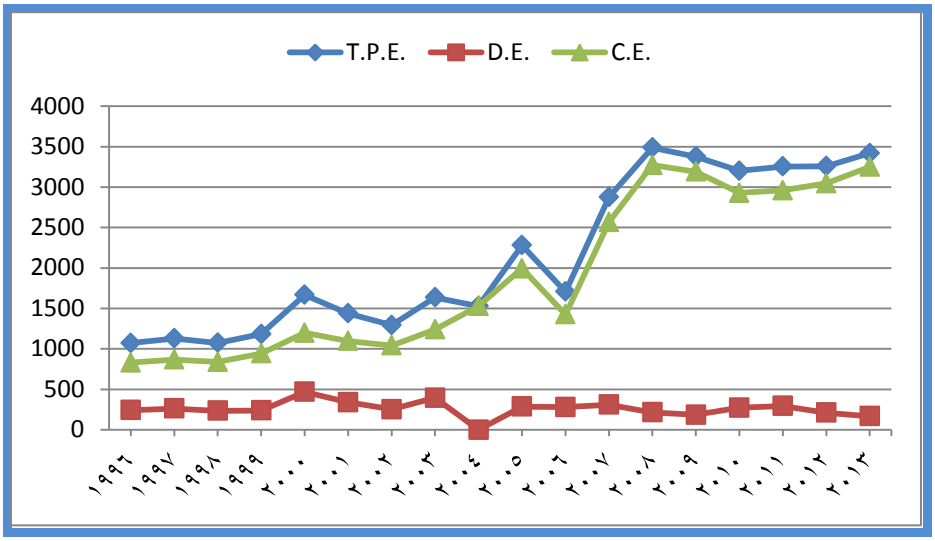

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (8)، ص114.

يتضح من خلال الشكل السابق أن إجمالي النفقات العامة(T.P.E.) قد تضاعفت بشكل كبير من 1072.1 مليون دولار عام 1996 حيث كانت أدنى قيمة لها، إلى 3487.7 مليون دولار عام 2008 حيث كانت أعلى قيمة لها؛ أي بمعدل نمو حوالي 225% عما كانت عليه عام 1996، وبشكل عام يمكن القول أن النفقات العامة للسلطة الفلسطينية نمت خلال الأعوام الأخيرة (2007-2013) بشكل كبير حيث بلغ متوسطها لهذه الفترة حوالي 3267.5 مليون دولار وبمعدل نمو حوالي 204% عما كانت عليه عام 1996، كما بلغ متوسطها خلال الفترة (1996-2013) حوالي 2160 مليون دولار.

وعند تحليل مكونات النفقات العامة نجد أن النفقات الجارية (C.E.) تستحوذ على حوالي 85% من مجموع النفقات العامة خلال الفترة (1996-2013) بمتوسط بلغ حوالي 1901 مليون دولار خلال نفس الفترة، حيث بلغت أدنى قيمة لها حوالي 829.8 مليون دولار وذلك في عام 1996؛ بينما أعلى قيمة لها بلغت حوالي 3272.7 مليون دولار وذلك في عام 2008؛ أي بمعد نمو حوالي 294% عن عام 1996. وبشكل عام يمكن القول أن النفقات الجارية للسلطة الفلسطينية نمت خلال الأعوام الأخيرة (2007-2013) بشكل كبير حيث بلغ متوسطها لهذه الفترة حوالي 3031 مليون دولار وبمعدل نمو حوالي 265% عما كانت عليه عام 1996.

ويرجع هذا النمو الكبير في النفقات الجارية إلى التطور الكبير في أعداد الموظفين من 22 ألف موظف ورثتهم السلطة الفلسطينية عن سلطات الاحتلال الإسرائيلي سنة 1994 إلى 175 ألف موظف سنة 2013 أي بنسبة زيادة مقدارها 700%؛ مع أن عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع لم يزد في الفترة 1993-2013 عن 125%. وهو ما يشير إلى مدى التضخم والترهل الذي أصاب

الجهاز الوظيفي وكيف اتُخذت الوظائف العمومية وسيلة للاسترزاق بغير وجه حق، وإدارة للبطالة المقنعة، بالإضافة لمجموعة من المشاكل الأخرى التي تعاني منها مؤسسات السلطة الفلسطينية كما يوضحها (صالح، وآخرون، 2015):

- اختلال الهياكل الإدارية والوظيفية.
- تدني كفاءة الموظفين.
- انتشار الفساد والمحسوبية والرشوة واستغلال النفوذ والمناصب.
- استخدام التوظيف كأداة لشراء الولاء الفصائلي والتنظيمي.
- نشوء ظاهرة الموظف الوهمي؛ كجزء من الفساد الإداري والمالي والسياسي والأمني، حيث تشير بعض التقديرات إلى وجود نحو 15–17 ألف موظف وهمي يتقاضون رواتبهم دون أن يقوموا بأعمالهم. وهو ما قد يكلف الخزينة الفلسطينية المنهكة نحو 126–143 مليون دولار سنوياً.
- استنزاف الأمن لجزء كبير من الميزانية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الرواتب والأجور لا تزال عبئاً هائلاً يثقل كاهل السلطة الفلسطينية، وتحصد نسبة مرتفعة جداً من نفقاتها، فخلال الفترة 1996–2013 تراوح معدل الإنفاق على الرواتب بين 46.1% و63.3% من النفقات الجارية حسبما لاحظت دراسة الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة، وبمتوسط سنوي مقداره 54% تقريباً(الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة(فلسطين)، 2012). أما الإحصائيات المتوفرة لدى سلطة النقد الفلسطينية فتشير إلى أن معدل الإنفاق على الرواتب يتراوح ما بين 51.9% و69.6% وبمتوسط سنوي مقداره 58% تقريباً، وفي كلتا الحالتين فإن الرواتب تزيد عن نصف النفقات الجارية.

وبالتالي فإن أكثر ما يلفت النظر هو الأعداد الكبيرة من الموظفين الأمنيين ورواتبهم؛ إذ أن نسبة أعداد العاملين في الأجهزة الأمنية بلغت 45% من مجمل موظفي السلطة في الفترة التي تتوفر فيها إحصائيات 1995–2011 وهي نسبة لا تكاد تصل إليها بلد في العالم، حيث يصل معدل رجال الأمن حوالي واحد لكل خمسين فلسطينياً في الضفة والقطاع. وفي الوقت نفسه تستهلك رواتب العاملين في الأجهزة الأمنية ما معدله 40% من رواتب السلطة الفلسطينية وهي أضخم النسب في العالم. كما أشار تقرير الفساد لسنة 2010 أن حصر أعداد العاملين الحقيقيين في الأجهزة الأمنية غير واضح وأن عملية الحصول على معلومات حول واقعها وموازنتها صعبة (الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة(فلسطين)، 2012). ومن الجدير بالذكر أن التكلفة الأمنية في مناطق السلطة الفلسطينية وصلت سنة 2009 إلى 32% من مجمل النفقات العامة؛ مقارنة بـ 19.6 في الأردن و14% في لبنان و15.3 في الكيان الإسرائيلي و4.5% في ألمانيا(صالح، وآخرون، 2015).

أما النفقات التطويرية (D.E.) فهي تستحوذ على حوالي 15% من مجموع النفقات العامة خلال الفترة (1996-2013) حيث بلغ متوسطها خلال هذه الفترة حوالي 259 مليون دولار. وتظهر هذه النسبة ضعف حجم الإنفاق التطويري من الإنفاق العام، ومما لا شك فيه أن مشكلة السيولة وقلة الموارد المالية المتاحة تتجلى بشكل واضح في تواضع مساهمات الإنفاق التطويري في مجمل الإنفاق العام، على الرغم من أهمية الدور الذي يلعبه هذا النوع من الإنفاق في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي زيادة الايرادات الحكومية على المستوى المتوسط والبعيد(سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي:2013، 2014).

3.2.3 الفائض/العجز المالي: تعاني ميزانية السلطة الفلسطينية من عجز دائم ومزمن، وذلك بسبب كبر النفقات العامة عن الايرادات العامة للسلطة الفلسطينية. والشكل البياني (3.11) يوضح العجز المالي للسلطة الفلسطينية خلال الفترة الماضية، كما يلي:

شكل رقم (3.11): تطور الفائض/العجز المالي خلال الفترة (1996-2013)

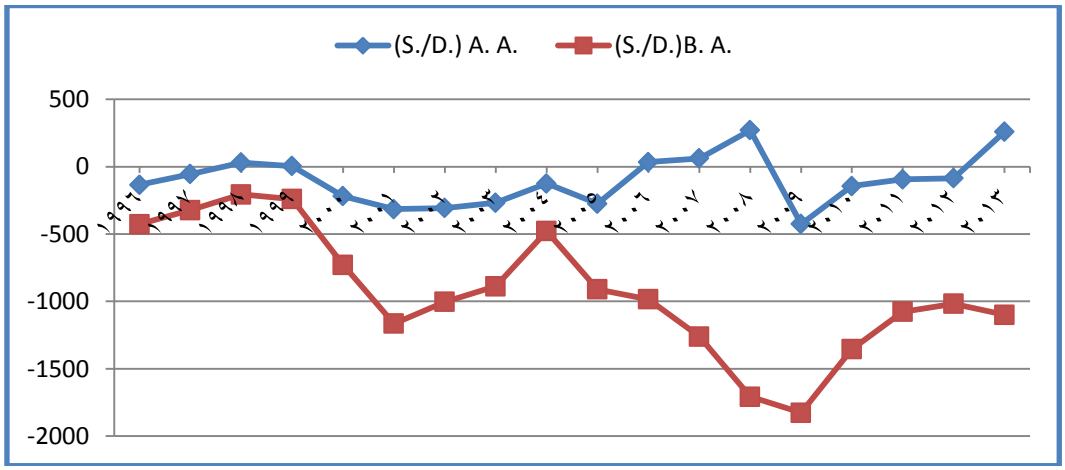

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (8)، ص114.

تشير البيانات إلى أن العجز المالي للسلطة الفلسطينية بلغ حوالي 927.9 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة (1996-2013) قبل المنح والمساعدات(B.A.(S./D.))،كما يشير الشكل السابق إلى أدنى قيمة له كانت في عام 1998 حيث بلغت حوالي 206.3 مليون دولار؛ بينما أعلى قيمة له كانت في عام 2009 حيث بلغت حوالي 1827.3 مليون دولار أي بمعدل نمو حوالي 785.7% عن عام 1998، ويرجع ذلك نتيجة للتطور الكبير في النفقات العامة خلال السنوات الأخيرة. أما العجز المالي بعد المنح والمساعدات (A.A.(S./D.)) فقد بلغ حوالي 99.5 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة (1996-2013). وفي كلتا الحالتين نلاحظ أن هناك عجز مالي سواء قبل المنح والمساعدات أو بعدها غير أن المنح والمساعدات تساهم في تخفيض العجز المالي.

3.2.4 الدين العام: يشتمل الدين العام على الديون الخارجية والديون المحلية. ويعد الدين العام أحد الهموم الكبيرة التي تثقل الاقتصاد الفلسطيني. وتشير البيانات إلى تطور الدين العام (P.D.) على السلطة الفلسطينية من 96.3 مليون دولار سنة 1995 حيث كان عند أدنى مستوياته إلى 2482.6 مليون دولار سنة 2012 حيث بلغ أعلى مستوياته في هذا العام؛ أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 2477% عن عام 1995، ويرجع هذا النمو الكبير في الدين العام إلى تزايد العجز المالي خلال السنوات الأخيرة بسبب عدم قدرة السلطة الفلسطينية على تغطية نفقاتها العامة من الايرادات والمنح والمساعدات. وبشكل عام يمكن القول بأن متوسط الدين العام خلال الفترة (1995-2013) قد بلغ حوالي 1172.6 مليون دولار. والشكل البياني (3.12) يوضح الدين العام للسلطة الفلسطينية خلال الفترة الماضية، كما يلي:

شكل رقم (3.12): تطور الدين العام خلال الفترة (1995-2013)

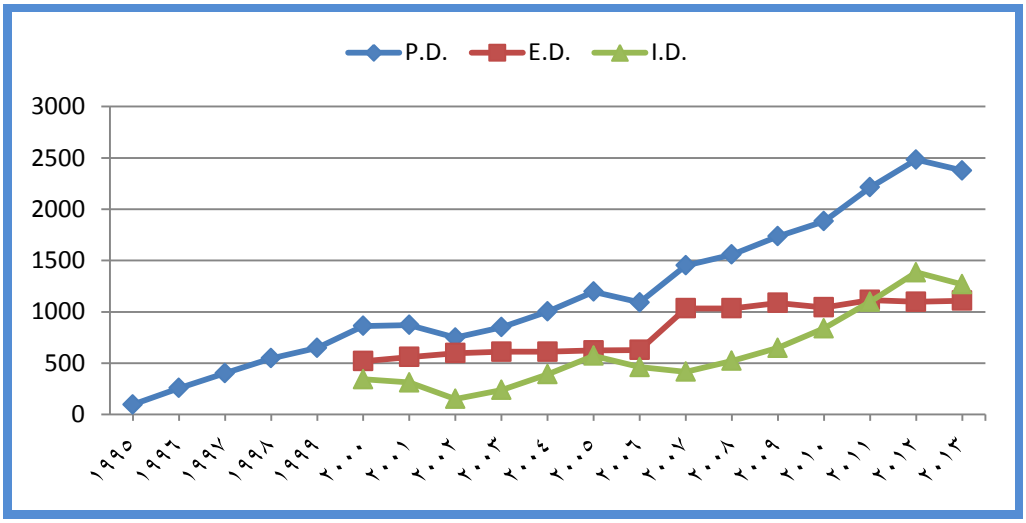

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (9)، ص115.

كما يتضح من خلال الشكل السابق أن ديون السلطة كانت في أغلبها ديوناً خارجية (E.D.) حيث بلغت نسبتها من إجمالي الدين العام خلال الفترة (2000-2013) حوالي 60.27%؛ إلا أن السلطة اتجهت في السنوات الأخيرة نحو الاعتماد على المصادر المحلية كالمصارف وغيرها لأنها تتم بشروط وتسهيلات أفضل. وبذلك فقد تضاءلت نسبة الديون الخارجية من 71.3% سنة 2007 إلى 46.7% سنة 2013، وفي مقابل ذلك ارتفعت الديون المحلية (I.D.) من 28.7% سنة 2007 إلى 53.3% سنة 2013.

وكذلك يشير تراجع حصة الدين الخارجي من إجمالي الدين العام خلال السنوات الأخيرة إلى اعتماد الحكومة المتزايد على الاقتراض المحلي لتمويل نفقاتها العامة، وهو ما قد يشكل مصدر قلق وخطر على القطاع المصرفي بشكل خاص في ظل عدم وجود أدوات بديلة للتمويل المحلي، حيث ساهمت المصارف بالمتوسط بنحو 98.8% من إجمالي الدين المحلي الحكومي مقابل 1.2% تم

تمويلها من مؤسسات عامة أخرى مثل هيئة التقاعد، ولجنة الزكاة وغيرها(سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي:2013، 2014).

وبشكل عام يمكن القول بأن هناك ارتفاع مستمر وبشكل كبير في مؤشرات المالية العامة في الأراضي الفلسطينية، والشكل البياني (3.13) يوضح نسب مؤشرات المالية العامة للسلطة الفلسطينية إلى الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة الماضية، كما يلي:

شكل رقم (3.13): نسب مؤشرات المالية العامة إلى الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1996-2013)

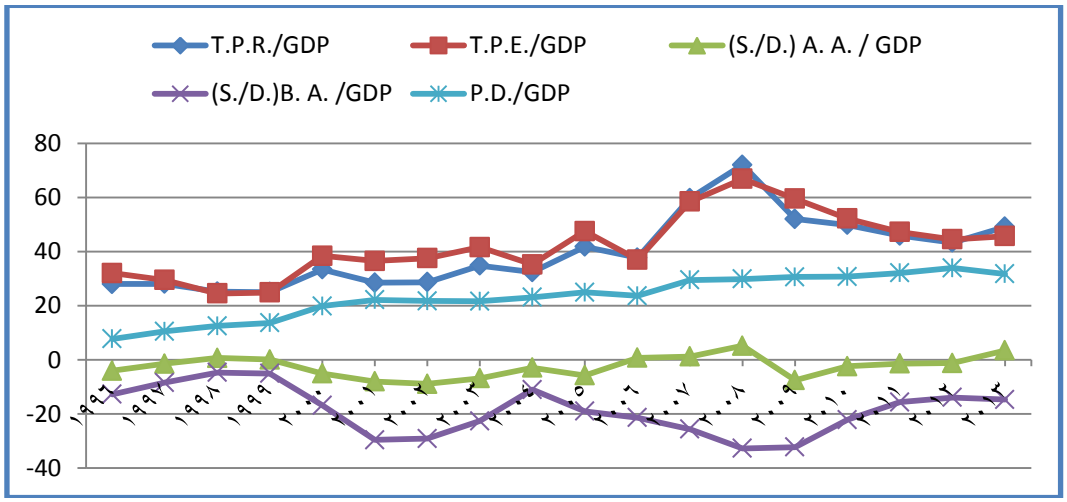

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (10)، 115.

ويتضح من خلال الشكل السابق أن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي (T.P.E./GDP) هي الأعلى حيث بلغ متوسطها خلال الفترة (1996-2013) حوالي 42%، حيث كانت في أدنى مستوياتها خلال عامي 1998 و1999 حيث بلغت حوالي 25%؛ بينما أعلى مستوياتها وصلت لحوالي 67% من الناتج المحلي الحقيقي في عام 2008.

وكذلك نلاحظ أن نسبة الايرادات العامة إلى الناتج المحلي (T.P.R./GDP) بلغ متوسطها خلال الفترة (1996-2013) حوالي 40%، حيث كانت في أدنى مستوياتها خلال عامي 1998 و1999 حيث بلغت حوالي 25%؛ بينما أعلى مستوياتها وصلت لحوالي 72% من الناتج المحلي الحقيقي في عام 2008.

أما الفائض/العجز المالي قبل المنح والمساعدات (S./D)B.A./GDP)) فقد بلغ في المتوسط خلال الفترة (1996-2013) حوالي 19% من الناتج المحلي الحقيقي، بينما الفائض/العجز المالي بعد المنح والمساعدات (S./D)A.A./GDP)) فقد بلغ في المتوسط حوالي 2%. وهذا يؤكد أن الموازنة العامة للسلطة لا تزال تعتمد على المنح والمساعدات والتي غالباً ما تكون مشروطه لدفع

مسار التسوية في الأراضي الفلسطينية، كما حدث في مؤتمر أنابوليس الذي عقد في 2007/11/27 ثم أتبعه مؤتمر آخر عقد في باريس وهو مؤتمر المانحين لقيام الدولة الفلسطينية في 2007/12/17 بمشاركة 87 دولة وهيئة دولية، حيث تعهدت الدول والهيئات المانحة بتقديم مساعدات للحكومة في رام الله بقيمة 7.4 مليار دولار على مدى ثلاث سنوات(صالح، وآخرون، 2015).

بينما بلغت نسبة الدين العام (P.D./GDP) حوالي 23% من الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1996–2013)، حيث تطور الدين العام بشكل كبير من 8% عام 1996 إلى حوالي 32% خلال الفترة (2007–2013)، كما وقد بلغت حصة المواطن الفلسطيني من هذا الدين حوالي 569.9 دولار خلال عام 2013 مقارنة بنحو 613.5 دولار في عام 2012.

وتُعتبر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في فلسطين منخفضة نسبياً قياساً على النسب الموجودة في بعض الدول المجاورة، كالأردن الذي بلغت فيه نسب الدين العام حوالي 86.7% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2013، أما إسرائيل فقد بلغت فيها هذه النسبة نحو 66.2% في نهاية العام 2013. وبالرغم من تدني نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في فلسطين مقارنة بدول الجوار، إلا أن هناك العديد من المخاطر التي قد تصيب الاقتصاد المحلي، إذا لم يتم تداركها. فالموارد المالية المتاحة للحكومة قليلة ومحدودة بالإضافة إلى خطر تقلبات سعر الصرف وعدم قدرة الحكومة في كثير من الأحيان على الوفاء بالتزاماتها سواء اتجاه القطاع الخاص أو القطاع المصرفي أو حتى موظفيها. كما أن الدين العام في أغلب الأحيان يتم توجيهه إلى الاستهلاك وليس الاستثمار. وكذلك رغم تدني نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالعديد من الدول الأخرى؛ إلا أن هذه النسبة تكاد تصل إلى الحد الأقصى المسموح به وفق قانون الدين العام الفلسطيني[1](سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي:2013، 2014).

3.3 مؤشرات السيولة النقدية:

لقد أصبحت السياسة النقدية تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات الدول وذلك كونها واحدة من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الاقتصادية الكلية للبلد، حيث غالباً ما يتم اللجوء إلى أدواتها من أجل المحافظة على التوازن والاستقرار الاقتصادي وعلاج المشاكل الاقتصادية أيضاً وبشكل خاص الحد من الفجوات التضخمية. وتعرف السياسة النقدية بأنها عمل مدروس تقوم به السلطات النقدية من

1 المادة رقم (30) من قانون الدين العام رقم (24) لسنة 2005، تنص على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على 40% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنة الأخيرة التي تتوافر عنها بيانات.

خلال السيطرة على النقد بالتوسع أو الانكماش من أجل تحقيق الاستقرار السعري بشكل أساسي والمساعدة في الحفاظ على النمو الاقتصادي واستمراره(Milton &Qrely،1993).

إن غياب العملة الوطنية حرم سلطة النقد الفلسطينية من استخدام أهم أدوات السياسة النقدية، لذلك حرمت من التحكم بعرض النقود كأداة رئيسية للتأثير على الاقتصاد، كما فقدت سلطة النقد التأثير على حجم التداول النقدي والتأثير على سعر الفائدة وكذلك تحديد سعر الصرف، وبالتالي اختزل دورها في الإشراف على البنوك في ظل غياب السياسة النقدية الفعالة(سلطة النقد، التقرير السنوي، 2006). كما أن غياب العملة الوطنية يؤثر على السياسة النقدية الفلسطينية وذلك من خلال جعل الاقتصاد الفلسطيني مُتلقى لأثر السياسة النقدية في الدول الثلاث التي يتم تداول عملاتها في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً من السياسة النقدية في إسرائيل وفي الأردن. حيث أن هذه السياسات تؤدي إلى التأثير على معدل الفائدة أو سعر الصرف أو كليهما(مقداد، 2007). وفيما يلي شرح لأهم مؤشرات السيولة النقدية ذات العلاقة بالتضخم على النحو التالي:

3.3.1 عرض النقود: في ظل عدم وجود عملة وطنية، ونظراً لصعوبة احتساب قيمة النقد المتداول بطريقة مباشرة (النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي). فقد تم اللجوء لتقدير قيمة هذا النقد بناءً على الدراسات التي قامت بها سلطة النقد بهذا الخصوص، وتم فيها تقدير قيمة النقد المتداول باستخدام بعض النسب الاسترشادية من بعض الدول المجاورة كنسبة النقد إلى الودائع تحت الطلب في الأردن على سبيل المثال، وتطبيقها على فلسطين وذلك لتشابه السلوك المصرفي للأفراد في البلدين(سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التطورات النقدية، 2014). والشكل البياني (3.14) يوضح عرض النقد بمعناه الواسع M2 خلال الفترة الماضية، كما يلي:

شكل رقم (3.14): تطور عرض النقدM2 خلال الفترة (1995-2013)

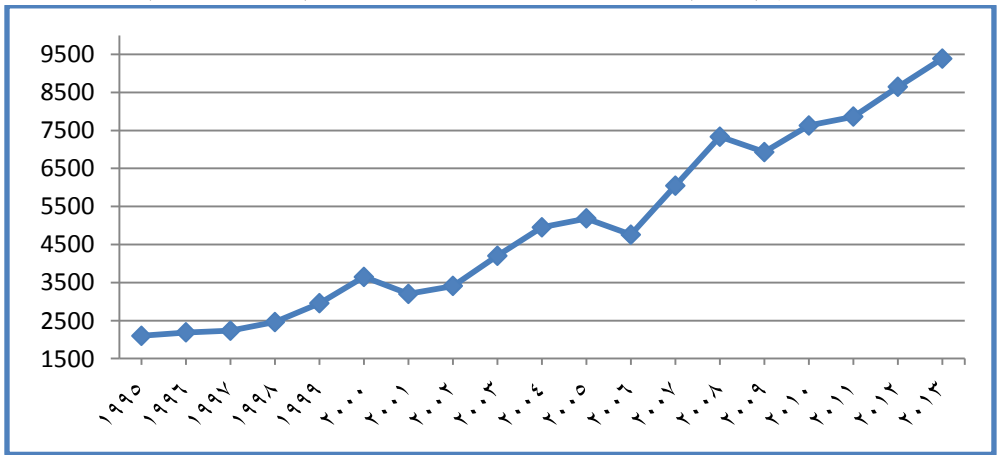

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (11)، ص116.

يبين الشكل (3.14) تذبذب عرض النقد خلال الفترة (1995-2013) في الأراضي الفلسطينية حيث بلغ متوسط عرض النقد المقدر فيها حوالي 5006.5 مليون دولار، كما يتضح أن

عرض النقد بدأ ينمو من عام 1995 حتى عام 2000 حيث بلغ 3648.8مليون دولار؛ ولكنه تراجع خلال عامي 2001-2002 وذلك تبعاً للسياسات التي أتبعت اندلاع انتفاضة الأقصى وشأنه في ذلك شأن مجمل المتغيرات الاقتصادية والمالية للأراضي الفلسطينية، كذلك حدث نفس الأمر خلال عام 2006 وذلك بمعدل تراجع 8.24% عما كان عليه في عام 2005 وأيضاً يرجع الأمر للانتخابات الفلسطينية وما نتج عنها من انقسام فلسطيني وحصار شامل لقطاع غزة. إلا أنه بشكل عام يمكن القول بأن عرض النقود في الأراضي الفلسطينية كان يأخذ شكل صعودي في النمو حيث بلغ معدل نمو عرض النقود المقدر خلال عام 2013 حوالي 157.3% عما كان عليه عام 2000؛ وحوالي 23.1% عما كان عليه عام 2010(النسب من احتساب الباحثة بالاعتماد على بيانات سلطة النقد، ملحق رقم (11) ص115.

3.3.2 سعر الصرف: إن وجود ثلاث عملات للتداول في الأراضي الفلسطينية، يعرض الاقتصاد الفلسطيني لمخاطر تذبذبات أسعار صرف العملات المتداولة فيه نتيجة عوامل داخلية تؤثر على اقتصاديات تلك الدول المصدرة لتلك العملات، مع العلم بأن الشيكل الإسرائيلي هو العملة الأكثر تداولاً في الأراضي الفلسطينية، أما الدينار والدولار فيستخدمان لأغراض ادخارية وصفقات تجارية معينة، وبالتالي فإن انخفاض سعر صرف كلاً من الدولار والدينار مقابل الشيكل الإسرائيلي يؤثر في الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك ارتفاع سعر صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل الاسرائيلي (انخفاض قيمة الشيكل) يؤدي للعديد من الآثار والتي من أبرزها ارتفاع معدلات التضخم في الأراضي الفلسطينية وفقاً لمعدلات التضخم في إسرائيل، كذلك هناك خسائر غير مباشرة تأتي نتيجة لتذبذب سعر صرف العملات المتداولة في الاقتصاد الفلسطيني؛ تتمثل بعدم قدرة سلطة النقد الفلسطينية في التحكم بأسعار الفائدة(خضر، 2012). والشكل البياني (3.15) يوضح سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار خلال الفترة الماضية، كما يلي:

شكل رقم (3.15): سعر صرف الشيكل مقابل الدولار خلال الفترة (1995-2013)

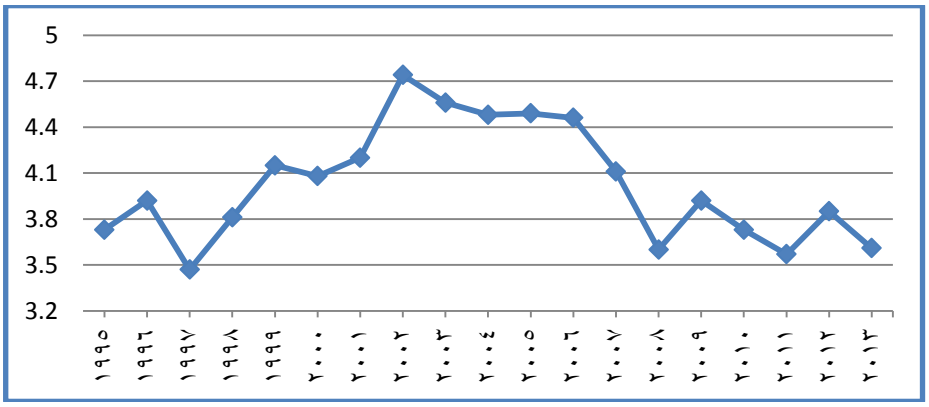

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (12)، ص116.

ويتضح من الشكل السابق أن أقل معدل لسعر صرف الشيكل مقابل الدولار قد بلغ 3.47 وذلك في عام 1997، أما أعلى معدل لسعر الصرف فقد بلغ 4.74 وذلك في عام 2002، وبشكل عام يمكن القول بأن متوسط سعر الصرف قد بلغ حوالي 4.03 خلال الفترة (1995-2013).

3.3.3 معدل الفائدة: تنعكس حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي على أسعار الفائدة في فلسطين، إذ أن معدل فائدة الإقراض باستثناء الدينار الأردني، على العملات المتداولة في فلسطين أعلى من مثيلاته في الدول المصدرة لهذه العملات، بالمقابل فإن معدل الفائدة على الإيداع باستثناء الشيكل، أقل من مثيلاته في هذه الدول. ولقد أظهرت البيانات أن معدل فائدة الإقراض على كل من الشيكل الإسرائيلي والدولار الأمريكي في فلسطين يبلغ أكثر من ضعف مثيلاته في إسرائيل والولايات المتحدة. وعلى العكس من ذلك فإن معدل فائدة الإقراض على عملة الدينار الأردني، أقل منه في الأردن(سلطة النقد الفلسطينية، تقرير التضخم، 2014).

وفي ظل عدم وجود عملة وطنية لا تستطيع سلطة النقد تحديد أسعار الفائدة، فيتم احتساب أسعار الفائدة الدائنة والمدينة على العملات الرئيسية المتداولة في فلسطين، وذلك بشكل دوري اعتماداً على البيانات التي تزودها المصارف لسلطة النقد على أساس الوسط الحسابي المرجح(سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، 2010).

والشكل البياني (3.16) يوضح معدل الفائدة على القروض خلال الفترة الماضية، كما يلي:

شكل رقم (3.16): معدل الفائدة على القروض خلال الفترة (1995-2013)

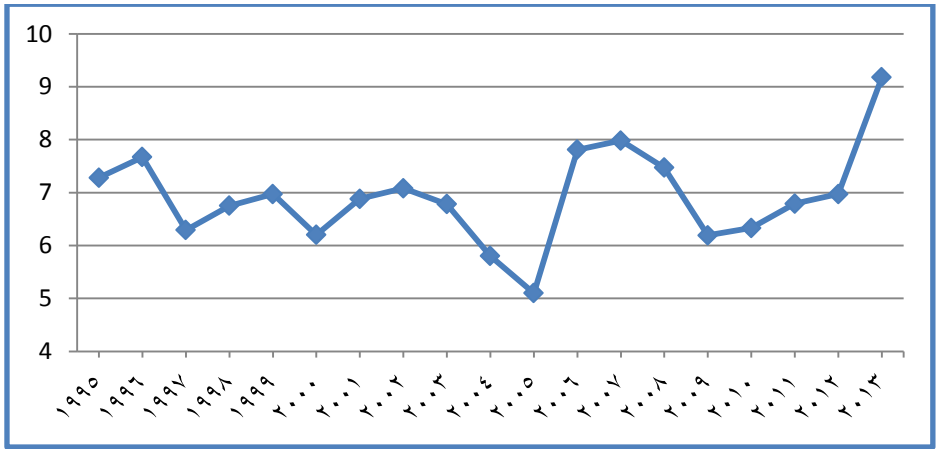

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (13)، ص116.

ويتضح من الشكل السابق أن أعلى معدل للفائدة على القروض بلغ 5.1% وذلك في عام 2005، أما أقل معدل للفائدة على القروض فقد بلغ 9.179% وذلك في عام 2013، وبشكل عام يمكن القول بأن متوسط معدل الفائدة خلال الفترة (1995-2013) قد بلغ حوالي 6.92%.

3.4 الرقم القياسي لأسعار المستهلك:

يعبر الرقم القياسي لأسعار المستهلك[1] عن مدى التغير في قيمة النقود أي القوة الشرائية بالنسبة للمستهلك، وبالاستعانة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك يمكن احتساب معدل التضخم[2]، حيث أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي لانخفاض القوة الشرائية؛ مما يؤدي لتردي الأوضاع المعيشية لأصحاب الدخول المنخفضة كما يؤدي لانخفاض معدل الادخار وانخفاض الصادرات لأنها تصبح أغلى نسبياً(مقلد، والفيل، 2012).

وتتم عملية احتساب الرقم القياسي في الأراضي الفلسطينية باتباع معادلة لاسبير (Laspeyres Index) والمعروفة بالترجيح بكميات سنة الأساس (المناسيب المرجحة). وحسب هذه الصيغة؛ يتم حساب الرقم القياسي لكل سلعة (منسوب السعر)، ومن ثم يتم احتساب متوسط المناسيب ويتم ترجيحها بكميات سنة الأساس لكل مجموعة إلى أن نصل إلى حساب الرقم القياسي العام. كما ويتم احتساب الأهمية النسبية للسلع والخدمات (أوزان الترجيح) لأسعار المستهلك بالاعتماد على نتائج مسح إنفاق واستهلاك الأسرة عام 2004 لعينة من الأسر بلغت 3781 أسرة، حيث يعتبرون وزن السلعة أو الخدمة جزءاً من سلة المستهلك، واحتسب بطريقة نسبية ليمثل جزءاً من مائة ألف وهو حجم سلة المستهلك(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأسعار والأرقام القياسية النشرة السنوية:2013، 2014). انظر ملحق رقم(14) ص(115) لمعرفة التوزيع النسبي لأوزان الترجيح المستخدمة في عمليات احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمجموعات الرئيسية بناءً على بيانات انفاق واستهلاك الأسرة لعام 2004 في الأراضي الفلسطينية.

وبشكل عام فإن المستوى العام للأسعار في الأراضي الفلسطينية يتأثر بالعديد من المتغيرات؛ أهمها مستوى الدخل ومستويات التضخم في إسرائيل وأسعار صرف الشيقل الإسرائيلي مقابل العملات الأخرى وبخاصة الدولار الأمريكي والدينار الأردني(سلطة النقد الفلسطينية، 2006). كما أن الاقتصاد الفلسطيني يستورد التضخم من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية نظراً لتعامله الأساسي بعملات هذه

---

1 يعرف الرقم القياسي لأسعار المستهلك على أنه: وسيلة إحصائية لقياس التغيرات في أسعار السلع والخدمات ضمن سلة المستهلك بين فترة زمنية تسمى فترة المقارنة وأخرى تسمى فترة الأساس(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي).

2 $$Inflation = \frac{CPI_t - CPI_{(t-1)}}{CPI_{(t-1)}}$$

حيث أن: CPI_t: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ما.$CPI_{(t-1)}$: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في السنة السابقة لها.

الدول وعدم وجود عملة وطنية فلسطينية(حلس، 2013). والشكل البياني التالي يوضح معدلات التضخم خلال الفترة الماضية، كما يلي:

شكل رقم (3.17): معدل التضخم خلال الفترة (1996-2013)

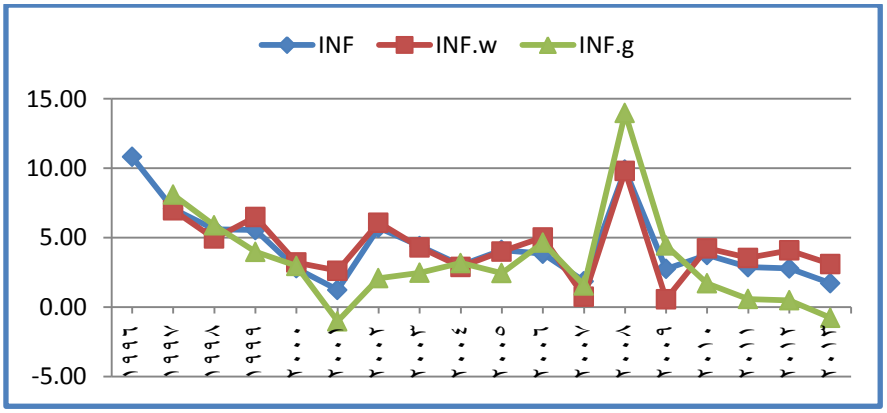

إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (15) ص (117).

نلاحظ من الشكل (3.18) أن معدل التضخم بدأ بالانخفاض من حوالي 10.81% عام 1996 حتى بلغ أدنى معدل له عام 2001 بنسبة 1.23% في الأراضي الفلسطينية(INF)، أما في الضفة الغربية (INF.w) فقد انخفض من حوالي 6.98% عام 1997 إلى حوالي 2.62% عام 2001، بينما في قطاع غزة (INF.g) فقد انخفض من 8.09% عام 1997 إلى حوالي 1.03-%، ويرجع ذلك إلى ضعف الطلب المحلي وانخفاض حجم الاستهلاك الكلي وكذلك انخفاض الأجور ودخل الفرد من الناتج وأسعار الواردات ومعدل التضخم في إسرائيل (سلطة النقد الفلسطينية، 1996).

ثم عاد للتذبذب ما بين الارتفاع والانخفاض مرة أخرى لكنه شهد ارتفاعاً ملحوظاً وغير مسبوق عام 2008 بنسبة 9.89% في الأراضي الفلسطينية وبنسبة9.81% في الضفة الغربية وبنسبة 13.9% في قطاع غزة؛ وذلك على خلفية موجة الغلاء والارتفاع في الأسعار العالمية، وتراجع أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال عامي 2006 و2007 جراء وقف المنح والمساعدات الدولية وانقطاع رواتب الموظفين(سلطة النقد الفلسطينية، 2010).

أما خلال الفترة (2010-2012) فقد بلغ متوسط معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية 3.13%؛ بينما بلغ متوسط معدل التضخم في الضفة الغربية حوالي 3.95% أما في قطاع غزة فقد بلغ حوالي 0.92% لنفس الفترة؛ ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع في الضفة الغربية تقريباً بما في ذلك الكهرباء والوقود؛ أما انخفاض معدل التضخم في قطاع غزة إلى أقل من 1% فإنه يعكس زيادة السلع المستوردة من مصر عبر اقتصاد الأنفاق النشط، وبالرغم من ارتفاع تكاليف النقل عن طريق

الأنفاق، إلا أن السلع الأساسية الواردة إلى القطاع عبر الأنفاق كانت أرخص من السلع المستوردة من إسرائيل بنسبة تتراوح بين 10-15%(الأونكتاد، 2012).

بينما في عام 2013 فقد أظهر تحليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك حدوث تراجع ملحوظ في معدلات التضخم حيث بلغ حوالي 1.72% في الأراضي الفلسطينية وحوالي 3.10% في الضفة الغربية وحوالي 0.77-% في قطاع غزة مقارنة مع 2.78% و4.08% و0.48% على التوالي في عام 2012. ويمثل هذا التراجع امتداداً للاتجاه التنازلي الذي اتخذته مستويات التضخم خلال السنوات الأخيرة؛ متأثرة على وجه الخصوص بانخفاض تكاليف الواردات وتراجع الأسعار العالمية لبعض السلع وخصوصاً الغذاء، بالإضافة إلى ضعف الطلب المحلي على خلفية تزايد عدم اليقين السياسي والاقتصادي في المنطقة. وفي ظل التغيرات الاقتصادية وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الأساسية فإن معدل التضخم في فلسطين يعتبر منخفض نسبياً، مقارنة بالمعدلات العالمية والإقليمية، فقد بلغ معدل التضخم خلال العام 2013 حوالي 5.8% في الدول الصاعدة والنامية وحوالي 10.5% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ أما على مستوى الدول المجاورة، فقد بلغ معدل التضخم في الأردن 5.5% وفي مصر 6.9% وفي إسرائيل 1.5%(سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي:2013، 2014).

وبشكل عام يمكن القول بأن متوسط معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية قد بلغ حوالي 4.43% خلال الفترة (1996-2013) أما في الضفة الغربية فقد بلغ 4.27% وكذلك في قطاع غزة فقد بلغ 3.33% خلال نفس الفترة.

غير أن معدل التضخم المتحقق في الأراضي الفلسطينية يخفي الكثير من التناقضات، ففي الوقت الذي شهدت فيه مستويات الأسعار في الضفة الغربية ارتفاعاً، تراجعت مستويات الأسعار في قطاع غزة وخصوصاً خلال عامي (2012-2013). ويعكس هذا التفاوت في مستويات التضخم بين الضفة الغربية وقطاع غزة حجم الاختلاف في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين المنطقتين، حيث ترتبط أسعار السلع في الضفة بشكل أساسي بمستوى أسعارها في اسرائيل وتكاليف الاستيراد. بينما تعتمد أسعار السلع في قطاع غزة على الوضع الاقتصادي من جهة، وعلى أسعار السلع القادمة من مصر من جهة أخرى، خاصة وأن التذبذب وعدم الانتظام في تدفق هذه السلع يؤثر على مستوى الأسعار في القطاع، نظراً لعدم وجود بدائل قادمة من إسرائيل في ظل الحصار المفروض على القطاع (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي:2013، 2014).

الخلاصة:

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995-2013 العديد من التحولات الاقتصادية، بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي والذي ينظم العلاقة التجارية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل من جهة والعالم الخارجي من جهة أخري، تلك الاتفاقية التي رهنت الاقتصاد الفلسطيني وجعلته متكيفاً لما يحتاجه السوق الإسرائيلي.

وعانت الأراضي الفلسطينية من تذبذبات واضحة في المستوى العام للأسعار، ويعود ذلك للأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية من الركود الشديد بسبب الانتفاضة وإغلاق سوق العمل الإسرائيلي مقابل عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين، إضافة للحصار وتضيق الخناق وسياسات التدمير المُمنهج ضد الاقتصاد الفلسطيني، والذي ينعكس بالاختلال في الاقتصاد الفلسطيني والذي يتسم بتراجع الإنتاج المحلي و تباطء النمو، إضافة لتفاقم العديد من المشكلات الاقتصادية التي ترتبط مباشرة بالتضخم كارتفاع البطالة وارتفاع مستويات الاستهلاك المعتمد على الواردات وتراجع المنتج الوطني وارتفاع الإنفاق الحكومي وعدم وجود عملة وطنية، وكل تلك العوامل ساهمت إلى حد كبير في التأثير على مستويات الأسعار، وبسبب الخصوصية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني وتحديداً في السنوات الأخيرة والتي شهدت حصاراً إسرائيلياً على قطاع غزة وحروب كادت أن تقضي على أي بريق أمل في النمو مستقبلاً، إضافة إلى تعمق الانقسام واستمرار إسرائيل في تهويد ونهب مقدرات الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وعلاج مشكلة التضخم أو تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في ظل تلك المتغيرات يعتبر صعباً ومستحيلا دون وجود حل سياسي، وفي ظل محدودية الموارد والإمكانات المتاحة، فإن كبح جماح التضخم وخفض الأسعار يمكن أن يحدث من خلال إحداث تغيرات في طبيعة السياسة المالية والتجارية المطبقة في الأراضي الفلسطينية كونهما لا زال جزء كبير من هذه السياسات شأناً داخلياً حيث تستطيع السلطة التحكم ببعض التشريعات الضريبية والقطاعات الاقتصادية وإن كانت محدودة فيمكن الاستفادة منها في تحقيق مستويات معقولة من الاستقرار المالي والاقتصادي، خلافاً للسياسة النقدية التي تعتبر غير مستقلة و بطيئة وغير فاعلة في ظل عدم وجود عملة وطنية.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية لمحددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني للفترة (1995 - 2013)

مقدمة

4.1 الإطار النظري لمنهجية القياس والنموذج القياسي

4.2 التحليل والتقدير القياسي للنماذج

4.3 اختبار الفرضيات والتفسير الاقتصادي للنماذج المقدرة

مقدمة:

سيتم في هذا الفصل استعراض منهجية تحليل البيانات الاقتصادية والأساليب القياسية التي تم الاعتماد عليها لدراسة وتحليل البيانات الاقتصادية التي تتعلق بنموذج الدراسة وذلك باستخدام أساليب التحليل المناسبة، والتحليل القياسي المتمثل في عملية التقدير والفحص لنموذج الدراسة، الذي يهدف لتقدير وتحديد محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني للفترة 1995 –2013. حيث سيتم الاعتماد على الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تستخدم في دراسة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بهدف قياس تأثير كل متغير ومعرفة أي المتغيرات الأكثر تأثيراً على المتغير التابع، وأهم هذه الأساليب هي نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك من خلال استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية الحديثة كاختبار السكون للسلاسل الزمنية والتعرف على خصائصها، وتطبيق أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانسون، مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS - Ordinary Least Square) في التحليل؛ كونها من الطرق التي تعطي أفضل التقديرات.

4.1 الإطار النظري لمنهجية القياس والنموذج القياسي:

4.1.1 مصادر جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للاقتصاد الفلسطيني والمالية العامة، والتي تمثلت في البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية للفترة الزمنية من 1995 إلى 2013م، وذلك حسب توافرها في التقارير والنشرات الرسمية، بالإضافة لقاعدة بيانات البنك الدولي (www.govindicators.org) بخصوص متغير الاستقرار السياسي.

4.1.2 معالجة بيانات النموذج:

تم الحصول على البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة، للفترة الزمنية (1995-2013)، وبذلك يكون عدد المشاهدات 19 مشاهدة بشكل سنوي، وبهدف التقدير الاحصائي تم تحويل البيانات السنوية إلى بيانات ربعية وذلك باستخدام طرق التحويل المتوفرة في برنامج التحليل الإحصائي القياسي (Eviews). حيث تم استخدام طريقة (Quadratic-match sum) لتقسيم بيانات المتغيرات العددية وهي: (INT،INF ، POS، OPENES، UNR،EXR) فقد تم تحويلها باستخدام طريقة (Quadratic-match average)؛ لأنها الطريقة الأنسب لمثل هذه المتغيرات، وبذلك يصبح عدد المشاهدات 76 مشاهدة بشكل ربع سنوي. وذلك للتغلب على افتراض علماء الاقتصاد القياسي الذي ينص على أن حجم المشاهدات المناسبة لإجراء التحليل القياسي لا بد أن يكون على الأقل عشرة أضعاف عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

4.1.3 بناء النموذج القياسي:

تم صياغة نموذج انحدار متعدد ليعبر عن المتغيرات الاقتصادية المحددة لمعدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الزمنية (1995-2013) على النحو التالي:

f (INF)= OPENES، PER، BD، MS، UNR، EXR، INT، PD، AID، PS،POS

4.1.4 المنهجية الإحصائية والقياسية لتحليل البيانات:

لقد اتبعت هذه الدراسة المنهج الإحصائي الوصفي لوصف متغيرات الدراسة، والمنهج الكمي القياسي لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف الحصول على مرونات أو معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة، حيث تم الاستعانة بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية، والتي تمثلت فيما يلي:

أولاً: طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS): وتعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير

تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع(عطية، 2005). كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضاتها لكي يتم الحكم على جودة النموذج المقدر، ولكي نتمكن من بناء نموذج قياسي دقيق باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير النموذج القياسي المراد تقديره يجب توافر مجموعة من الافتراضات العلمية لنحصل على الدقة المطلوبة للنموذج. والتي تتمثل فيما يلي كما يوضحها كلاً من(صافي، 2015) و(Gujarati،2004):

- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity).
- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ (Autocorrelation).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).
- المتغيرات المستقلة غير مرتبطة مع حد الخطأ العشوائي.

ثانياً: اختبار السكون: يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الآتية(عطية، 2005):

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات والطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية، ونذكر من هذه الاختبارات: اختبار ديكي فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller - ADF) وكذلك اختبار فيلبس برون (Philips Perron - PP)، وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

ثالثاً: اختبار التكامل المشترك: يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب (Association) بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كلٍ على حدة، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة، ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnasen Approach) للكشف عن التكامل المشترك؛ لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال(عطية، 2005).

ويفضل أسلوب الإمكانية العظمى (اختبار جوهانسون) المقترح من قبل جوهانسون وجوسيلس عام 1990م، عندما يزيد عدد المتغيرات محل الدراسة عن متغيرين لاحتمال وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك. ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسون وجوسيلس إجراء اختبارين: الأول اختبار الأثر(Trace) والثاني اختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum) حيث أن كلاهما يعطي نفس النتيجة(عبد القادر، 2007).

رابعاً: النموذج القياسي والإشارات المتوقعة للمعاملات:

وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي:

$$INF = \beta_0 + \beta_1 PER + \beta_2 PS + \beta_3 AID + \beta_4 PD + \beta_5 INT + \beta_6 EXR + \beta_7 UNR + \beta_8 MS + \beta_9 DB + \beta_{10} OPENES + \beta_{11} POS + \varepsilon_t$$

حيث أن:

PER: نصيب الفرد من الناتج المحلي، PS: الإنفاق العام، AID: المساعدات الدولية، PD: الدين العام، INT: سعر الفائدة، EXR: سعر الصرف، UNR: معدل البطالة، MS: عرض النقود، DB: عجز الموازنة، OPENES: الانفتاح الاقتصادي، POS: الاستقرار السياسي.

β_0: الحد الثابت.

β_{11}، β_{10}، β_9، β_8، β_7، β_6، β_5، β_4، β_3، β_2،β_1 : تعبر عن معاملات خط الانحدار للمتغيرات المستقلة.

ε_t: الخطأ العشوائي.

- **الإشارات المتوقعة للمعاملات:**

بناءً على الأدبيات السابقة تتوقع الباحثة أن تكون إشارات المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي المقترح على النحو التالي:

المتغير	β_{11}	β_{10}	β_9	β_8	B_7	β_6	β_5	β_4	β_3	β_2	β_1
الإشارة المتوقعة	-	+	+	+	-	-	+	+	+	+	-

4.2 التحليل والتقدير القياسي للنموذج:

4.2.1 التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة:

سيتم تناول نتائج الأساليب القياسية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، وذلك لكل من اختبارات السكون واختبارات التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، بالإضافة لنتائج تقدير النموذج القياسي وأيضاً نتائج اختبارات التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر.

أولاً: نتائج اختبار العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة: تم استخدام الرسم البياني لتوضيح ما إذا كانت العلاقة خطية أم لا بين المتغير التابع (INF) والمتغيرات المستقلة (PER، PS ،AID، PD، INT، EXR، UNR، MS، DB، OPENES)، كما يوضحها الشكل التالي:

شكل بياني(4.1): يوضح العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

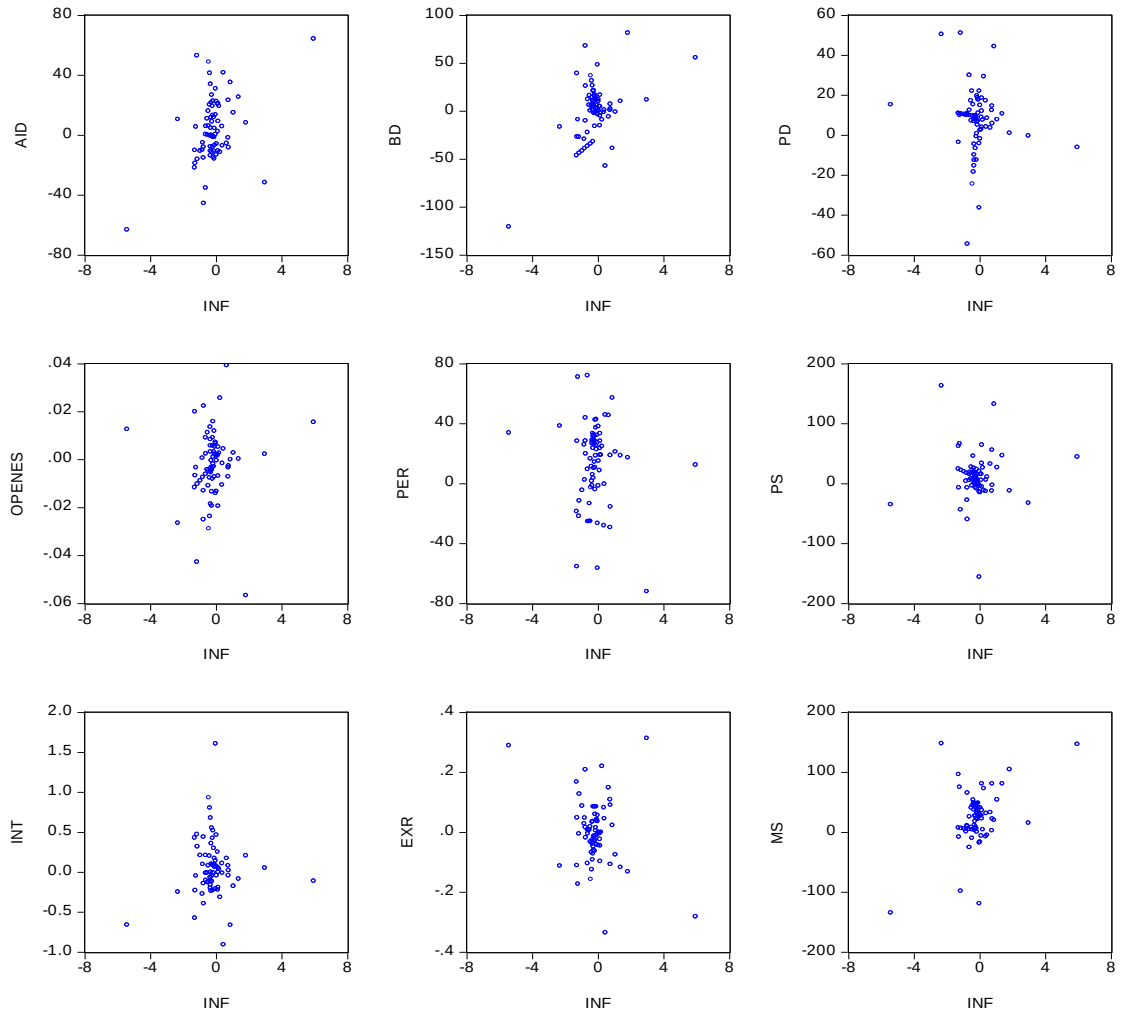

ويتضح من خلال الرسم السابق أن هناك علاقة خطية تقريبية بين معدل التضخم وكلاً من المتغيرات المستقلة كلاً على حدة. وهذا يؤكد صحة استخدام نموذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة OLS.

ثانياً: نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية: كما سبق توضيحه فإن من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، وبناءً على ذلك يوضح الجدول (4.1) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار (Philips Perron-PP).

جدول (4.1): يوضح نتائج اختبار الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

Variables	Phillips Perron Test			
	Level	P-values	1st Difference	P-values
INF	-3.29	0.0188*	-5.71	0.0000*
PER	-1.26	0.6438	-3.57	0.0087*
PS	-1.07	0.7469	-5.18	0.0000*
AID	-1.02	0.7390	-3.65	0.0069*
PD	-0.99	0.7512	-4.29	0.0009*
INT	-1.49	0.5328	-3.74	0.0053*
EXR	-1.66	0.4438	-4.61	0.0003*
UNR	-2.50	0.1191	-4.22	0.0012*
MS	0.22	0.9726	-4.52	0.0004*
BD	-2.05	0.2620	-4.58	0.0004*
OPENES	-1.05	0.7311	-4.10	0.0017*
POS	-1.58	0.4870	-3.25	0.0211*

* رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.

يتضح من خلال الجدول (4.1) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة تبين أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level) باستثناء متغير التضخم (INF) حيث تحقق له شرط السكون عند المستوى، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1st Difference) وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، بمعنى آخر أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولي (1) ~ I ، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

ثالثاً: نتائج اختبار التكامل المشترك: بعد التحقق من الشرط الأول، وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، قامت الباحثة بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات السابقة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر Trace test(λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test (λ_{max})، حيث أن كلا الاختبارين يعطي نفس النتيجة. وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية(H_0: r = 0): و تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.

الفرضية البديلة(H_1: r>0): وتفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

جدول (4.2): يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون لمتغيرات النموذج المتعدد

Hypothesized	Trace Statistic	Critical Value Sig Level = 0.05	Prob.
None	163.3	159.5	0.0305*
At most 1	129.8	125.6	0.0269*
At most 2	99	95.7	0.0292*
At most 3	71.4	69.8	0.0372*
At most 4	48.9	47.8	0.0397*
At most 5	32	29.7	0.0270*
At most 6	16.4	15.4	0.0362*
At most 7	4.9	3.8	0.0254*

* تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.

يتضح من الجدول (4.2) أن القيمة المحسوبة لاختبار Trace أكبر من القيمة الحرجة (Critical value) عند جميع المستويات، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك(r + 1) وأن عدد متجهات التكامل المشترك أكثر من 8 متجهات وكذلك تأكد هذه النتيجة قيمة .Prob عند جميع المستويات لأنها أقل من 5%، وهكذا يتضح وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات.

رابعاً: نتائج تحليل وتقدير النموذج القياسي المتعدد: بعد التحقق من العلاقة الخطية وسكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين المتغيرات، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج القياسي حيث تم إجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على معاملات خط انحدار للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع. فكانت النتائج تشير إلى أن عدد من المتغيرات المستقلة غير دالة إحصائياً وهي: (الإنفاق العام، المساعدات الدولية، الدين العام، معدل الفائدة)، لذلك تم استبعادها من النموذج وإعادة التقدير مرة أخرى وإجراء العديد من محاولات التقدير للوصول لأفضل نموذج قياسي لمحددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، الملحق(16) ص117.

النموذج القياسي النهائي:

$$INF = \beta0 + \beta1\ PER + \beta2\ MS + \beta3\ BD + \beta4\ EXR + \beta5\ UNR + \beta6\ OPENES + \beta7\ POS + \varepsilon t$$

حيث تبين أن هذا النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال انخفاض قيمة اختبار(DW = 0.90) وهذه القيمة أقل من القيمة الجدولية الدنيا لاختبار (DW) عند مستوى دلالة 5%؛ حيث أن القيمة الجدولية الدنيا لاختبار(DW) (d_L = 1.401) لذلك تم رفض الفرضية الصفرية التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي؛ وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود المشكلة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على نتائج التقدير في ظل هذه المشكلة وأنه لا بد من معالجتها بالطريقة

المناسبة والسليمة. وقبل علاج مشكلة الارتباط الذاتي لا بد من معرفة درجة الارتباط الذاتي حيث يتم استخدام اختبار (Partial Correlation) واختبار (Lagrange Multiplier) لهذا الغرض؛ وبالنظر في الملحق(17) والملحق(18) ص117 يتضح أن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

ولعلاج مشكلة الارتباط الذاتي تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة[1] (Generalized Least Squares) حيث تعتمد هذه الطريقة على تحويل النموذج الأصلي إلى نموذج آخر جديد تكون الأخطاء مستقلة فيما بينها وبالتالي يمكننا تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية(صافي، 2015)؛ وذلك من خلال تقدير قيمة ρ وهي معامل الانحدار الذاتي AR(1). وبعد إجراء علاج مشكلة الارتباط الذاتي بلغت قيمة اختبار(DW = 2.2) وتظهر هذه القيمة أن قيمة الاختبار تحسنت بشكل كبير وارتفعت عن الحد الأعلى لقيمة اختبار (DW) حيث أن القيمة الجدولية للحد الأعلى(d_u = 1.838)، وهذا بدوره مؤشر واضح جداً على جودة النموذج المقدر وخلوه من مشكلة الارتباط الذاتي وكذلك على صحة اتجاه العلاقة بين المتغيرات في النموذج؛ الملحق (19) ص118 ، كما تم تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي؛ الملحق (20) ص118، وبعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي تم التأكد من صلاحية النموذج المقدر والتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى التي سوف يتم توضيحها لاحقاً، فكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4.3): يوضح نتائج تقدير النموذج القياسي

Dependent Variable: INF				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.115137	0.079173	-1.454252	0.1509
PER	0.087961	0.020232	4.347562	0.0001
MS	0.004950	0.002530	1.956635	0.0549
BD	0.034855	0.005170	6.741325	0.0000
EXR	-4.444913	1.038325	-4.280848	0.0001
UNR	0.525393	0.091185	5.761848	0.0000
OPENES	37.65422	7.428545	5.068855	0.0000
POS	-18.20367	3.176324	-5.731050	0.0000
R^2 = 0.74 ،	Adj. R^2 = 0.71 ،	DW=2.2 ،	F =25 ،	Prob.=0.000

4.2.2 تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام على النحو التالي:

[1] $(INF_t - \rho^* INF_{t-1}) = \beta_0 (1- \rho) + \beta_1 (PER_t - \rho^* PER_{t-1}) + \beta 2 (MS_t - \rho^* MS_{t-1}) + \beta_3 (BD_t - \rho^* BD_{t-1}) + \beta_4 (EXR_t - \rho^* EXR_{t-1}) + \beta_5 (UNR_t - \rho^* UNR_{t-1}) + \beta_6 (OPENES_t - \rho^* OPENES_{t-1}) + \beta_7 (POS_t - \rho^* POS_{t-1})$
حيث أن: ρ معامل AR(1) .

4.2.2.1 التحقق من الجودة الإحصائية للنموذج:

- **معامل التحديد المعدل:** نلاحظ من خلال الجدول (4.3) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت(Adj. R^2 =0.71) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة (PER، MS، BD، EXR، UNR، OPENES، POS) في النموذج المقدر تفسر ما نسبته71% من التغير الحاصل في معدل التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، أما النسبة المتبقية فهي ترجع إلى عوامل أخرى لم تؤخذ في النموذج.
- **اختبار F:** نلاحظ من الجدول (4.3) أن قيمة الاختبار بلغت (F =25) بقيمة احتمالية (Prob.= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.
- **اختبار T:** نلاحظ من الجدول (4.3) أن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) المحسوبة للمتغيرات المستقلة هي ذات دلالة معنوية لأنها أقل من 5%، لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج المقدر هي دالة إحصائياً. باستثناء متغير عرض النقود حيث بلغت (Prob.= 0.0549) لذلك نقوم بقسمتها على 2 لأن اختبار (t) من طرفين، وبالتالي تصبح (Prob. $= \frac{0.0549}{2}$ = 0.02745) وهي أقل من 5%، لذلك جميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج هي دالة إحصائياً.

4.2.2.2 التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى(OLS):

في ظل الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية، واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة، فإن ذلك يشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

- **اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:** للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلي أن قيمة (T-statistic = 4.08E-16) وأن قيمة الاحتمال(P-Value= 1.000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر، انظر الملحق رقم (21) ص119.
- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:** للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي (J-B = 19.06) باحتمال بلغ (P- Value = 0.000) انظر ملحق رقم (22) ص119، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج المقدر لا تتبع التوزيع الطبيعي. وبما أن حجم العينة كبير وبلغ (76) مشاهدة مما يقلل من هذه النتيجة بناءً

على نظرية النهاية المركزية التي تنص على أن توزيع المعاينة للوسط الحسابي يقترب من التوزيع الطبيعي كلما كبر حجم العينة (n)؛ وعند التطبيق($n \geq 30$) تعتبر كبيرة بشكل كافي يمكننا من استعمال النظرية(أبو صالح، 2000)، وبالتالي فإن فرضية التوزيع الطبيعي تصبح أقل أهمية، ومن ثم لا توجد مشكلة في التوزيع الطبيعي.

- **اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين):** تم استخدام اختبار(Breusch-Pagan-Godfrey) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تبلغ(N*R-squared=8.62) باحتمال(P-value =0.2811) وهذه النتيجة تدعم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، انظر الملحق رقم (23) ص119.
- **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي):** للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر يمكن الاعتماد على قيمة (DW) التي تم توضيحها سابقاً في جدول (4.3)، حيث بلغت قيمة هذا الاختبار (DW =2.2) وتظهر هذه القيمة أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لأنها تجاوزت الحد الأعلى للقيمة الجدولية ($d_u = 1.838$) وبالتالي خلو النموذج المقدر من هذه المشكلة.
- **اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد):** للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factors – VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير ($VIF = \frac{1}{1-R2}$)حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، وعادة ما ينظر لقيم معامل التضخم التي تفوق الرقم 5 على أنها انعكاس لاحتداد المشكلة(Studenmund،without date)، وقد تم حساب معامل التضخم لمتغيرات النموذج فكانت النتائج كما يلي:

جدول(4.4): يوضح نتائج حساب معامل تضخم التباين (VIF)

POS	OPENES	UNR	EXR	BD	MS	PER	Variable
1.86	1.29	1.67	1.52	2.83	1.70	2.50	VIF

وتشير النتائج في الجدول (4.4) إلى أن قيمة ($VIF < 5$) وذلك لجميع المتغيرات؛ وهذا مؤشر واضح على خلو النموذج من مشكلة الازدواج الخطي، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

- **اختبار التأكد من عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:** حيث تم إيجاد العلاقة بين حد الخطأ وجميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج كلاً على حده، حيث تشير النتائج لعدم وجود علاقة بينهما وذلك لأن قيمة (Probability) لمعامل الارتباط أكبر من 5%.

جدول(4.5): يوضح نتائج معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة

RESID	Variables						
	PER	MS	BD	EXR	UNR	Openes	POS
Correlation	-0.17275	-0.04850	-0.07487	0.075758	0.21595	-0.09867	-0.00403
t-Statistic	-1.44633	-0.40043	-0.61917	0.626516	1.82384	-0.81770	-0.03327
Probability	0.1527	0.6901	0.5379	0.5331	0.0726	0.4164	0.9736

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

4.3 اختبار الفرضيات والتفسير الاقتصادي للنموذج المقدر:

الفرضية الأولى: تنص على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين نصيب الفرد من الناتج المحلي وبين معدل التضخم. من خلال نتائج التحليل في جدول (4.3)، يتضح أن معامل خط انحدار نصيب الفرد من الناتج المحلي قد بلغ (0.087). وعليه فإنه كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي بمقدار 100 دولار مثلاً، فإن ذلك يزيد معدل التضخم بمقدار 8.7% مع ثبات تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى. وهذا يختلف مع فرضية الدراسة ويخالف النظرية الاقتصادية في انخفاض معدلات التضخم عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي، وكذلك تختلف هذه النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة منها (شنبيش، 2013)، (الجراح، 2011)، (Yol، 2010)، Rahimi & Pahlavani،(2009)، (العمر، 2007)، (Laryea & Sumaila، 2001)، (Domaç & Elbirt،1998)، لكن هذه النتيجة تتفق مع دراستين سابقتين هما دراسة Sahadudhhen I،(2012)، ودراسة (Greenidge & DaCosta،2009) الخاصة بدولة جامايكا. إن خصوصية الاقتصاد الفلسطيني وما يعانيه من اختلالات هيكلية كونه اقتصاد ناشئ وهش يؤكد هذه النتيجة، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة حوالي 123.18%؛ وفي مقابل ذلك ضعف الاستثمار حيث يستحوذ في المتوسط على حوالي 26.48% من الناتج المحلي، كما تستحوذ الواردات على حوالي 66% من الناتج المحلي، في مقابل حوالي 16% للصادرات خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن النمو يعتمد على الاستهلاك والواردات بشكل أساسي.

الفرضية الثانية: تنص على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين سعر الصرف وبين معدل التضخم. من خلال نتائج التحليل في جدول (4.3)، يتضح أن معامل خط انحدار سعر الصرف قد بلغ (4.4−) وهذا يعني أنه كلما ارتفع سعر صرف الشيكل الإسرائيلي مقابل

الدولار الأمريكي بمقدار واحد شيكل سوف يؤدي ذلك لخفض معدل التضخم بمقدار4.4 % مع ثبات تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع فرضية الدراسة ويوافق النظرية الاقتصادية؛ في أن انخفاض سعر صرف العملة المحلية (أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي) يعمل على رفع الأسعار، كما أنها تتفق مع العديد من الدراسات السابقة منها دراسة (خضر، 2012)، ودراسة (الجراح، 2011)، ودراسة (إلهيتي، وآخرون، 2010) في النتائج الخاصة بالاقتصاد الأردني وتختلف معها في النتائج الخاصة بالاقتصاد التركي، ودراسة (الزهوي، 2010) في الأجل القصير، ودراسة (مهران، 2007)، ودراسة (Sahadudhhen I،2012)، ودراسة (Kim،2001)، ودراسة (Bayo، Without Date). وتختلف مع العديد من الدراسات السابقة منها دراسة (شنبيش، 2013)، ودراسة (Yol،2010)، ودراسة (Greenidge & DaCosta،2009)، ودراسة (Rahimi& Pahlavani،2009)، ودراسة (Laryea & Sumaila،2001)، ودراسة (Domaç & Elbirt، 1998). وتعتبر هذه النتيجة منطقية في مثل حالة الاقتصاد الفلسطيني كونه تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي ويعتمد على الاستيراد بشكل كبير حيث أن انخفاض سعر صرف الشيكل الاسرائيلي مقابل الدولار يعمل على رفع أسعار الواردات، التي هي في الغالب سلع استهلاكية، وتزداد قوة تأثير سعر الصرف وسرعته على الأسعار مع زيادة نسبة الواردات إلى إجمالي السلع الاستهلاكية.

الفرضية الثالثة: تنص الفرضية على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وذلك حسب منحنى فيليبس وذلك في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي. من خلال نتائج التحليل في جدول (4.3)، يتضح أن معامل خط انحدار معدل البطالة قد بلغ (0.52) وعليه كلما زاد معدل البطالة بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بمقدار 0.52 مع ثبات تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يختلف مع فرضية الدراسة ويخالف النظرية الاقتصادية في انخفاض معدل البطالة في حال زادت معدلات التضخم، ولكن قضية العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة لم تثبت صحتها باستمرار فقد شهدت الكثير من الدول الحالتين سوياً وبشكل كبير، فقد كانت هناك معدلات بطالة مرتفعة ومعدلات تضخم ملموسة وقد سميت هذه الحالة بالركود التضخمي أو التضخم الركودي Stagflation، كما يتضح في معظم الدول النامية (مقداد، وقفة، 2013)، كذلك تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Greenidge & DaCosta، 2009)، وتختلف مع دراسة (هتهات، 2006). وبإعادة النظر في العلاقة بين التضخم والبطالة في الأراضي الفلسطينية نجد أنها تؤكد هذه النتيجة، والشكل البياني التالي يوضح العلاقة بينهما، كما يلي:

شكل بياني (4.2): يوضح العلاقة بين التضخم (INF) والبطالة (U)

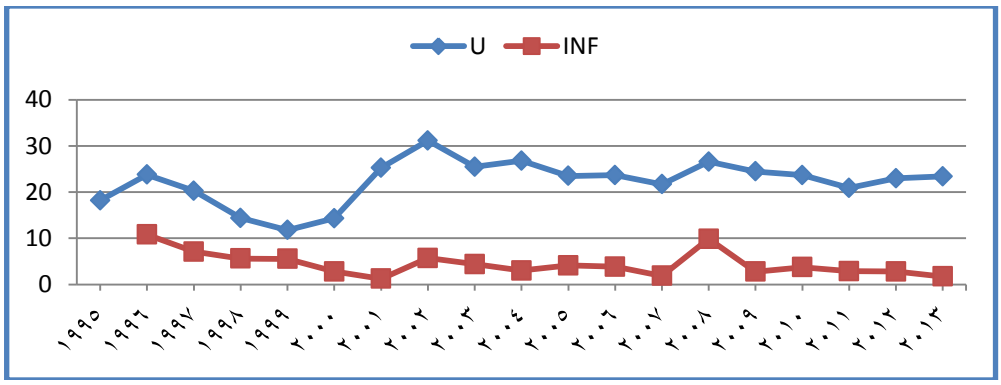

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم (7) ص113 والملحق رقم (15) ص116

يتضح من خلال الشكل البياني أن معدل البطالة ومعدل التضخم يرتفعان معاً أو ينخفضان معاً وفي نفس الوقت كما حدث في عامي 2002 و2008.

الفرضية الرابعة: تنص الفرضية على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين عرض النقود ومعدل التضخم. من خلال نتائج التحليل في جدول (4.3)، يتضح أن معامل خط انحدار عرض النقد قد بلغ (0.004) وهذا يعني أنه كلما زاد عرض النقد بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بمقدار 4% مع ثبات تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية في العلاقة الطردية بين معدل التضخم وعرض النقد. كما أنها تتفق مع معظم الدراسات السابقة ومنها دراسة (شنبيش، 2013)، (حمود، 2011)، (الجراح، 2011)، (الزهوي، 2010)، (الهجهوج، 2009)، (العمر، 2007)، (مهران، 2007)، (المصبح، 2006)، (الجلال، 2006)، Sahadudhhen I، (2012)، (Yol، 2010)، Rahimi & Pahlavani، (2009)، (Laryea & Sumaila، 2001)، (Domaç & Elbirt، 1998)، ودراسة (Bayo، Without Date). وهذه النتيجة منطقية كُون أغلب النظريات التي فسرت ظاهرة التضخم كظاهر نقدية، وكذلك عدم وجود قدرة لسلطة النقد الفلسطينية في التحكم بكمية النقد المتداول في الاقتصاد الفلسطيني نظراً لعدم وجود عملة وطنية، بالإضافة للتأثر بالسياسات النقدية للدول التي يتم تداول عملتها في الأراضي الفلسطينية وبشكل خاص السياسات النقدية في كلاً من إسرائيل والأردن.

الفرضية الخامسة: تنص الفرضية على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين عجز الموازنة ومعدل التضخم. من خلال نتائج التحليل في جدول (4.3)، يتضح أن معامل خط انحدار عجز الموازنة قد بلغ (0.034) وهذا يعني أنه كلما زاد العجز المالي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بمقدار 3.4% مع ثبات تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى،

وهذا يتفق مع فرضية الدراسة ويوافق النظرية الاقتصادية في أن تمويل عجز الموازنة بإصدار النقد أو من خلال اللجوء للدين العام سوف يؤدي لزيادة الأسعار نتيجة لزيادة عرض النقود، مع الاشارة هنا لعدم وجود عملة وطنية وعدم امكانية تمويل عجز الموازنة باصدار النقد. كما تتفق هذه النتيجة مع دارسة (إلهيتي، وأخرون، 2010) في النتائج الخاصة بالاقتصاد التركي، وكذلك تتفق مع دراسة (Greenidge & DaCosta،2009) في النتائج الخاصة بدولة باربادوس ودولة جامايكا ودولة ترينيداد وتوباغو، ودراسة (Bayo،Without Date)، ولكنها تختلف مع دراسة (إلهيتي، وأخرون، 2010) في النتائج الخاصة بالاقتصاد الأردني، ويبلغ العجز في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية 19% من الناتج المحلي الاجمالي كما بلغ نسبة الدين العام حوالي 23% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك خلال فترة الدراسة (1995–2013)، حيث في أغلب الأحيان يتم توجيه الدين العام إلى الاستهلاك وليس الاستثمار.

الفرضية السادسة: تنص الفرضية على وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين الانفتاح الاقتصادي(التضخم المستورد) ومعدل التضخم. من خلال نتائج التحليل في جدول (4.3)، يتضح أن معامل خط انحدار مؤشر الانفتاح الاقتصادي قد بلغ (37.6) وهذا يعني أنه كلما ارتفع مؤشر الانفتاح الاقتصادي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بمقدار 37.6% مع ثبات تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا يتفق مع فرضية الدراسة ويوافق النظرية الاقتصادية في أن ارتفاع معدل الانفتاح الاقتصادي يعمل على استيراد التضخم مما يزيد معدلات التضخم المحلية، مع الاشارة هنا لأن الحالة الفلسطينية هنا حالة حصار وليس انفتاح اقتصادي ولكن تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الاسرائيلي حسب بروتوكول باريس جعلته اقتصاد مستورد للتضخم و الأسعار في السوق الفلسطيني مرهونة للأسعار في السوق الاسرائيلي. كما أن هذه النتيجة تتفق مع العديد من الدراسات السابقة ومنها (الجراح، 2011)، (الهجهوج، 2009)، (مهران، 2007)، (Yol،2010)، (Rahimi & Pahlavani،2009)، (Khan & Others،2007)، (Kim،2001). وترى الباحثة أن هذه النتيجة منطقية وخصوصاً في اقتصاد مثل الاقتصاد الفلسطيني حيث بلغت نسبة متوسط درجة الانفتاح التجاري للأراضي الفلسطينية حوالي 83% خلال الفترة (1995–2013)، كما يبين هذا المؤشر مدى درجة انكشاف الاقتصاد الفلسطيني وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، ولقد أشارت سلطة النقد الفلسطينية في تقاريرها حول التضخم بأن التضخم في فلسطين يعتبر إلى حد كبير تضخماً مستورداً ويظهر حساسية كبيرة اتجاه الأسعار العالمية، كذلك تشير البيانات أن حوالي 80% من إجمالي التجارة الخارجية الفلسطينية تتم مع الاحتلال الإسرائيلي.

الفرضية السابعة: تنص الفرضية على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين الاستقرار السياسي ومعدل التضخم. من خلال نتائج التحليل في جدول (4.6)،

يتضح أن معامل خط انحدار الاستقرار السياسي بلغ (18.2-) وهذا يعني أنه كلما زاد الاستقرار السياسي بمقدار وحدة واحدة سوف ينخفض معدل التضخم بمقدار18.2% مع ثبات تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى. وهذا يتفق مع فرضية الدراسة ويوافق النظرية الاقتصادية في أن الفساد وعدم الاستقرار يعيق عملية التنمية حيث يعمل على هدر الموارد العامة ويعمل على زيادة الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وكذلك يتفق مع دراسة (إلهيتي، وأخرون، 2010). والحالة الفلسطينية حالة استثنائية ويعود ذلك لانخفاض الناتج المحلي الاجمالي، وعدم قدرة المنتج المحلي على تلبية احتياجات السوق المحلي من جهة ومن جهة أخرى الاجراءات الاسرائيلية المتمثلة في الإغلاقات المستمرة للمعابر، والذي ينتج عنها انخفاض عرض المنتجات في السوق وبالتالي ارتفاع الأسعار المستوى العام للأسعار.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

مقدمة

5.1 النتائج

5.2 التوصيات

5.3 الدراسات المقترحة

مقدمة:

سيتم عرض أهم نتائج البحث في ضوء ما توصلت إليه الدراسة حول ظاهرة التضخم وأهم محدداته في الأراضي الفلسطينية. كما سيقدم هذا الفصل التوصيات التي تراها الباحثة أنها مهمة وتساهم في علاج مشكلة التضخم والحد منها.

5.1 النتائج:

بعد الدارسة والبحث في مفهوم التضخم وأنواعه وأهم النظريات التي فسرته عبر الزمن، فإن الباحثة يمكن أن تخلص إلى النتائج التالية:

5.1.1 النتائج المتعلقة بالجانب الوصفي:

- أن الاقتصاد الإسلامي سبق النظرية الكلاسيكية في تفسير ظاهرة التضخم وذلك فيما عرضه المقريزي في كتابه (إغاثة الأمة في كشف الغمة).
- التضخم عبارة عن ظاهرة ذات مضمون اجتماعي اقتصادي شامل يرتبط ارتباطاً عضوياً بظاهرة التخلف وتحديات النمو وبطبيعة عملية التنمية نفسها وتحدياتها في دول العالم الثالث.
- تبين أن هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر في زيادة معدل التضخم مثل السياسات الحكومية والنمو السكاني والحروب..... إلخ.
- ارتفاع حجم الاستهلاك النهائي نسبة إلى الناتج المحلي، حيث بلغ متوسط نسبة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي حوالي 123.18% خلال فترة الدراسة، كذلك يستحوذ الاستهلاك العائلي على حوالي 92.44% خلال نفس الفترة.
- يعتبر الاقتصاد الفلسطيني منكشف على العالم الخارجي حيث بلغت درجة الانكشاف حوالي 83% خلال الفترة (1995-2013).
- معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية مرتفعة جداً مقارنة بدول الجوار، إذ لا يزال أكثر من خمس القوى العاملة تقريباً عاطلاً عن العمل.
- بلغ معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية حوالي 4.43%، أما في الضفة الغربية فقد بلغ 4.24%؛ بينما في قطاع غزة بلغ حوالي 3.33% في المتوسط خلال فترة الدراسة.
- معدل التضخم المتحقق في الأراضي الفلسطينية يخفي الكثير من التناقضات، حيث في الوقت الذي شهدت فيه مستويات الأسعار في الضفة الغربية إرتفاعا، تراجعت مستويات الأسعار في قطاع غزة، مما يعكس حجم الاختلاف في الظروف الاقتصادية السائدة في البلدين.

5.1.2 نتائج الدراسة القياسية:

- تبين وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ونصيب الفرد من الناتج القومي، حيث بلغ معامل خط انحدار نصيب الفرد من الناتج حوالي(0.087) وهذا يعني أنه كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بمقدار 0.087 وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
- كذلك تبين وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وعرض النقد، حيث بلغ معامل خط انحدار عرض النقد (0.004) وهذا يعني أنه كلما زاد عرض النقد بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بمقدار 0.004 وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
- أيضاً أشارت النتائج لوجود علاقة طردية بين معدل التضخم والعجز المالي حيث بلغ معامل خط انحدار العجز المالي حوالي (0.034) وهذا يعني أنه كلما زاد العجز المالي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بمقدار 0.034 وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
- أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم وسعر الصرف حيث بلغ معامل خط انحدار سعر الصرف حوالي (4.4-) وهذا يعني أنه كلما زاد سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لخفض معدل التضخم بمقدار4.4 وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
- كذلك أوضحت النتائج وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة حيث بلغ معامل خط انحدار معدل البطالة (0.52) وهذا يعني أنه كلما زاد معدل البطالة بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بمقدار 0.52 وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
- أيضاً تبين هناك وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ودرجة الانفتاح الاقتصادي(التضخم المستورد) حيث بلغ معامل خط انحدار التضخم المستورد (37.6) وهذا يعني أنه كلما زاد التضخم المستورد بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لزيادة معدل التضخم بمقدار 37.6 وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
- وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستقرار السياسي حيث بلغ معامل خط انحدار الاستقرار السياسي حوالي (18.2-) وهذا يعني أنه كلما زاد الاستقرار السياسي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي ذلك لانخفاض معدل التضخم بمقدار18.2وحدة في حال ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.
- أما باقي المتغيرات المستقلة وهي: الانفاق العام والمساعدات الدولية والدين العام ومعدل الفائدة، فقد تم استبعادها من النموذج القياسي وذلك للتخلص من المشاكل التي كانت تسببها كمشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، وكذلك عدم معنويتها في النموذج.

- أيضاً عدم وجود أي تأثير لهذه المتغيرات على معدلات التضخم وبالتالي رفض فرضياتها.

5.2 التوصيات:

- من خلال نتائج الدراسة السابقة، تم وضع التوصيات التي يمكن من خلالها المساهمة في علاج مشكلة التضخم أو الحد منها، وهي كما يلي:
- العمل على ضرورة إصدار عملة وطنية إذا توفرت الشروط لذلك، وربطها بعملات الشركاء التجاريين للأراضي الفلسطينية واستخدام نظام سعر الصرف المدار من قبل سلطة النقد.
- ترشيد النفقات العامة بما يتناسب مع نمو الاقتصاد الفلسطيني، وذلك بغية التخفيف من حدة العجز الدائم والمزمن في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية.
- يتوجب على السلطة الفلسطينية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالقضاء على معدلات البطالة المرتفعة، وضرورة دعم القطاعات الاقتصادية والتنموية وتقديم الإعانات اللازمة وإعادة النظر بالسياسات المالية والنقدية في الأراضي الفلسطينية.
- ضرورة إعادة النظر في السياسات التجارية والاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل؛ وذلك من خلال إلغاء بروتوكول باريس الاقتصادي، واللجوء لعقد اتفاقية جديدة تتناسب مع احتياجات ووضع الاقتصاد الفلسطيني حالياً وذلك لتقليل حدة التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
- العمل على ضرورة تخفيض الواردات وبخاصة الاستهلاكية منها وإيجاد البدائل المحلية لها وكذلك ضغط الواردات الكمالية؛ وذلك من أجل تخفيض درجة انكشاف الاقتصاد الفلسطيني على العالم الخارجي وبخاصة إسرائيل.
- العمل الدءوب على تنمية القطاع الصناعي والزراعي لتفادي التضخم من خلال القضاء على الاختناقات والاختلالات في جانب العرض.
- نظراً لتأثر الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بالأوضاع السياسية الحالية، فإن ذلك يتطلب ضرورة العمل على التخفيف من حدة التأثير السلبي للأوضاع السياسية من خلال إنهاء الانقسام، وحث المجتمع الدولي على الضغط على إسرائيل لتخفيف الحصار وذلك لتحفيز النشاط الاقتصادي.
- الاستخدام الأمثل للمساعدات الدولية وتوجيهها نحو المشاريع التنموية والإنتاجية بدلاً من حصر استخدامها في تغطية النفقات الجارية.
- إعادة النظر بشكل سريع في سياسة الدين العام وذلك لما يترتب عليه من إلتزامات على الاقتصاد الفلسطيني.

5.3 الدراسات المقترحة:

- أثر السياسات النقدية في كلاً من الأردن وإسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني.
- الآثار السلبية للتضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأراضي الفلسطينية.
- أثر التضخم على التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية.
- خسائر الاقتصاد الفلسطيني من جراء عدم وجود عملة وطنية.
- مكاسب إصدار العملة الوطنية للاقتصاد الفلسطيني.
- محددات سعر صرف الشيكل مقابل الدولار.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية:

- أبو صالح، محمد، (2001). **الطرق الإحصائية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- الأشوح، زينب، (2010). **الأزمة الاقتصادية العالمية**، هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر.
- البكري، أنس، وصافي، وليد، (2002). **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان.
- جلدة، سامر، (2009). **النقود والبنوك**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان.
- الحاج، طارق، (2009). **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- حداد، أكرم، وهذلول، مشهور(2008). **النقود، والمصارف**، دار وائل للنشر، عمان.
- حشيش، عادل، (1992). **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
- خليل، سامي، (1994). **نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الأساسية**، الكويت.
- الدباغ، أسامة، والجرمود، أثيل، (2003). **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- رجب، وضاح، (2011). **التضخم والكساد: الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الروبي، نبيل، (1984). **نظرية التضخم**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
- زكي، رمزي، (1980). **مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ساموبلسون، بول ، نوردهاوس، ويليام، (2006). **الاقتصاد**، الدار الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.
- ساموبلسون، بول، وآخرون، (2001). **الاقتصاد ترجمة هشام عبد الله**، مراجعة: د. أسامة الدباغ، دار الأهلية، عمان، الأردن.
- سليمان، مجدي، (2002). **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- السمهوري، محمد، (2000). **اقتصاديات التقود والبنوك**، جامعة الأزهر، فلسطين.
- شافعي، محمد زكي، (1981). **مقدمة في النقود والبنوك**، دار النهضة العربية القاهرة.

- شلتوت، حافظ محمود، (2008). **اقتصاديات النقود والبنوك**، مطابع الدار الهندسية، القاهرة.
- شوتر، منهل، والعمار، رضوان، (1996). **النقود والبنوك**، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان.
- صافي، سمير، (2015). **مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام EVIEWS**، الناشر: مكتبة آفاق، غزة.
- عبد الرحمن، اسماعيل، وعريقات، حربي، (1999). **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- عطية، عبد القادر، (2005). **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- علام، سعد، (2003). **دراسات في الاقتصاد والتنمية**، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عناية، غازي حسين، (2000). **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- غزلان، محمد(2002)، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، بيروت.
- المحجوب، رفعت، (1979). **المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة.
- مقداد، محمد، وقفة، بشير، (2013). **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الجامعة الإسلامية، غزة.
- مقلد، رمضان، والفيل، أسامة، (2012). **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.
- ملاك، وسام، (2000). **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، عمان، الأردن.
- الموسوي، ضياء، (بدون سنة نشر). **الاقتصاد النقدي: قواعد- نظم نظريات- سياسات مؤسسات نقدية**، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر.
- الوادي، محمود، وآخرون، (2010). **النقود والمصارف**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- الوزني، خالد، والرفاعي، أحمد، (2003). **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان.
- يونس، محمود، ومبارك، عبد المنعم، (2002). **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

ثانياً: رسائل الماجستير والدكتوراه:

- أبو زعيتر، أحمد، (2011). **دور الايرادات المحلية في تمويل الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية: مدخل لتعزيز الايرادات المحلية لتغطية عجز الموازنة(2000-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة، الاراضي الفلسطينية.
- الجلال، أحمد، (2006). **دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية: دراسة حالة الجمهورية اليمنية للفترة 1990-2003**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- حلس، رائد، (2013). **فجوة الموارد المحلية وطرق تمويلها في الاقتصاد الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- حمدان، بدر، (2012). **تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني(1995-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- خضر، زاهر، (2012). **تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني(1994-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- رجب، محمد كمال، (2011). **أثر السياسة الإنفاقية في التضخم في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- الزبيدي، علي صالح (1990). **دراسة تحليلية للتضخم في الجمهورية العربية اليمنية للفترة(1972- 1984)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- الزهوي، حسين عبد المنعم، (2010). **دراسة اقتصادية قياسية لمحددات التضخم في مصر خلال الفترة (1986-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- سماره، نادر، (2014). **المساعدات الخارجية وآثارها على النمو الاقتصادي الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- الشبول، نايف، (1981). **التضخم في الاقتصاد الأردني-دراسة تحليلية أسبابه وقياسه وعلاجه**-رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة عين شمس.
- عناية، عاهد، (2014). **أثر عجز الموازنة على نمو الاقتصاد الفلسطيني (1996-2013)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

- الفرا، مرام، (2012). **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- مقداد، سامي، (2007). **إصدار النقد الوطني والخيارات الممكنة لترتيبات نقدية تتلاءم وخصوصية الاقتصاد الفلسطيني**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- مهران، حسني، (1984). **قياس التضخم وأثره على الميزان التجاري في جمهورية مصر العربية(1967-1980)**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
- هتهات، سعيد، (2006). **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، الجزائر.
- يوسف فالح، الحنيطي، (1996). **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن دراسة قياسية(1969-1993)**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، اربد.

ثالثاً: الأبحاث المنشورة وغير المنشورة:

- إلهيتي، أحمد، وأخرون، (2010). **أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(2)، العدد(3).
- الجراح، محمد، (2011). **مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية "دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود"**، دراسة منشورة في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض.
- حمود، نوال، (2011). **استخدام منهج تحليل التكامل المشترك لبيان أثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم**، دراسة منشورة في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، قسم نظم المعلومات الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- زغلول، فتحية محمد، (1992). **تقييم مقاييس التضخم في مصر**، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة3- 5 مارس 1990م، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة.
- شنبيش، محمد، (2013). **دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1992-2008)**، المجلة الجامعة، المجلد(1)، العدد(15).

- صالح، محسن، وآخرون، (2015). **المؤشرات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية 1994-2013**، دراسة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- عبد الحميد، عبد المطلب، والعدل، محمد رضا،(1992).**عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر**، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990م، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة.
- عبد القادر، السيد متولي، (2007). **اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من اختبار التكامل المتساوى لجوهانسن إطار نظري ومثال تطبيقي باستخدام EViews5**، المعهد العالي للحاسبات ونظم المعلومات الإدارية وعلوم الإدارة، مصر.
- العمر، حسين، (2007). **محددات التضخم بدولة الكويت**، دراسة منشورة في مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الدراسات التجارية، الكويت.
- كلثوم، بوهنه، وبن عزة، محمد، (2014). **انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري**، كلية العلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر.
- المصبح، عماد الدين، **(2006). محددات التضخم في سورية خلال الفترة 1970- 2004**، دراسة منشورة في مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، الكويت.
- معهد الدراسات المصرفية، (2012). **التضخم الاقتصادي**، سلسلة إضاءات، السلسلة الخامسة، العدد 3، الكويت.
- منتدى الأعمال الفلسطيني، (2011). **التضخم الاقتصادي حالات ومفاهيم**، قسم البحوث والدراسات الاقتصادية.
- مهران، حاتم، (2007). **التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي**، قسم الاقتصاد، جامعة الجزيرة، السودان.
- الهجهوج، حسن، (2009). **محددات التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي العربي: أسلوب التكامل المشترك**، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية العلوم الإدارية والتخطيط، جامعة الملك فيصل.

رابعاً: التقارير الرسمية:

- الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة، **تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي يشهده اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة**، 2012.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **الأسعار والأرقام القياسية النشرة السنوة:2013**، 2014.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة: 1994-2012**، 2014.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **كتاب فلسطين الإحصائي السنوي**، 2014.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2012**، 2013.
- سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي**، 2014، 2013، 2011، 2010، 2006.
- سلطة النقد الفلسطينية، **تقرير التطورات النقدية**، 2014.
- صندوق النقد الدولي، تقرير 2014.

خامساً: التقارير غير الرسمية:

- الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة (فلسطين). **رؤية الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة حول "السياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة القادمة"**، رام الله: أمان، 2012.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس). **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، العدد(34)، 2013.

سادساً: المراجع الأجنبية:

- A. Laryea، Samuel & R. Sumaila، Ussif (2001)، **Determinants of Inflation in Tanzania**، Development Studies and Human Rights (DSHR)، Working Paper No. 12.
- Abdul Aleem Khan & Others (2007)، **Determinants of Recent Inflation in Pakistan**،Social Policy and Development Center: Karachi، Munich Personal RePEcArchive(MPRA)، Working Paper No. 16254**.**
- Al-Shawarby، Shrrin،(2008). **Measuring Inflation in Egypt: Assessment of the CPI Accuracy**، The Egyption Center of Economic Studies(ECES)، Working Paper No.132، April.
- Bayo، Fatukasi (Without Data)، **Determinants of Inflation in Nigeria: An Empirical Analysis**، International Journal of Humanities and Social Science، Vol.(1)، No.(18).
- Case & Other (2012)، **Principles of Macroeconomics**، 10th Edition، Pearson Education، U.S..
- Domaç، Ilker&Elbirt، Carlos (1998)،**The Main Determinants of Inflation in Albania**، World Bank Policy Research Working Paper No. 1930.
- Greenidge، Kevin &DaCosta، Dianna (2009)، **Determinants of Inflation in Selected Caribbean Countries**، Business، Finance & Economics in Emerging Economies، Vol.(4)، No.(2).
- Gujarati، Damodar N.،(2004). **Basic Econometrics**، McGraw companies.

- I، Sahadudhhen (2012)، **A Cointegration and Error Correction Approach to the Determinants of Inflation in India**، Int. J. Eco. Res.، 2012، Vol.(3)، No.(1).
- Kim، Byung-Yeon (2001)، **Determinants of Inflation in Poland: A Structural+Cointegration Approach**، Bank of Finland Institute for Economies in Transition (BOFIT)، Working Paper No. 16.
- Milton S. and Qrley A. (1993)، **Contemporary Economics**، Worth Publisher. 7th ed، New York. USA.
- Rahimi، Mohammad &Pahlavani، Mosayeb (2009)، **Sources of Inflation in Iran: Application of the ARDL Approach**، International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies، Vol.(6)، No.(1).
- Studenmund، A.H.، (without date). **Using Econometrics: A Practical Guide**، 6th Edition. Addison Wesley Longman.
- Yol، MarialAwou (2010)، **Determinants of Inflation in Sudan: An EmpircalAnalysis**، Policies، Research and Statistics Department،The Central Bank of Sudan.

سابعاً: المواقع الإلكترونية:

- سلطة النقد الفلسطينية: http://www.pma.ps/ .
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps/.
- قاعدة بيانات البنك الدولي:www.govindicators.org.

الملاحق

الملاحق

ملحق (1): الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2013) بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2004

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
GDP(مليون$)	3080.7	3300	3340.1	3830	4379	4741.6	4335.9	3932.2	3441.1	3923.4
النمو أو التراجع %**	...	7.12	1.22	14.67	14.33	8.28	-8.56	-9.31	-12.49	14.02
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013
GDP(مليون$)	4329.2	4796.7	4609.6	4913.4	5212.1	5663.6	6122.3	6882.3	7314.8	7477
النمو أو التراجع %**	10.34	10.80	-3.90	6.59	6.08	8.66	8.10	12.41	6.28	2.22

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة1994-2012.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2014.

** معدلات النمو أو التراجع من احتساب الباحثة.

ملحق (2): نصيب الفرد من الناتج المحلي خلال الفترة (1995-2013) بالأسعار الثابتة سنة الأساس 2004

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
GDP($)	1438.1	1434.6	1369.9	1487.5	1645.2	1723.9	1526.7	1345	1143.7	1267
النمو أو التراجع %**	...	-0.24	-4.51	8.58	10.60	4.78	-11.55	-11.90	-14.97	10.78
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013
GDP($)	1358.1	1459.4	1360.1	1406	1449.1	1529.8	1606.4	1752.5	1807.5	1793.3
النمو أو التراجع %**	7.19	7.46	-6.80	3.37	3.07	5.57	5.01	9.09	3.14	-0.79

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة1994-2012.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2014.

** معدلات النمو أو التراجع من احتساب الباحثة.

ملحق (3): نسب مساهمة مكونات الاستهلاك النهائي في الناتج المحلي (1995-2013)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
**C/GDP	119.81	121.23	121.31	119.34	115.34	113.97	118	125.43	128.36	125.85
**H/GDP	95.13	96.08	92.93	93.16	90.29	88.75	89.51	93.45	96.19	97.43
**G/GDP	14.49	18.36	21.66	21.34	20.81	21.08	24.64	27.45	26.58	23.24
**N/GDP	7.19	6.79	6.73	4.84	4.24	4.13	3.85	4.53	5.59	5.17
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	*2013
**C/GDP	131.02	132.18	133.41	132.70	126.68	124.65	119.57	116.91	120.61	113.90
**H/GDP	98.64	99.68	97.57	99.11	91.66	89.07	85.54	84.43	89.34	83.55
**G/GDP	28.34	28.45	31.34	29.74	30.14	30.02	29.29	27.98	27.20	26.18
**N/GDP	4.04	4.05	4.50	3.85	4.89	5.56	4.74	4.50	4.06	4.17

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة1994-2012.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2014.

** النسب من احتساب الباحثة.

ملحق (4): نسبة مساهمة التكوين الرأسمالي الإجمالي في الناتج المحلي (1995-2013)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنة
28.47	25.50	26.34	30.26	39.52	31.09	30.98	31.48	31.71	33.81	**GCF/GDP
*2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
21.99	21.57	19.27	22.13	24.60	23.01	18.08	24.69	25.73	26.60	**C/GDP

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة1994-2012.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2014.

** النسب من احتساب الباحثة.

ملحق (5): نسب مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي ودرجة الانفتاح الاقتصادي (1995-2013)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنة
13.8	14	15	20.3	15.8	16.2	15.8	15	15.8	13.4	**X/GDP
68.1	67.7	68.1	69.8	70.0	63.1	66.1	67.7	69.9	68.6	**M/GDP
-54.3	-53.7	-53.1	-49.6	-55.8	-46.8	-50.3	-52.7	-54.1	-55.1	**(X-M)/GDP
81.9	81.6	83.1	90.1	86.5	79.3	81.9	82.7	85.7	81.9	**(X+M)/GDP
20.2	20.7	22	29	22.4	25.7	24	22.2	22.6	19.5	**X/M
*2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
17.8	17.6	18.9	16.8	17.9	18.3	16.5	14.8	14.7	13.8	**X/GDP
54.3	59.8	55.6	58.1	67.2	67.1	67.3	73.1	72.9	72.5	**M/GDP
-36.5	-42.2	-36.8	-41.2	-49.3	-48.8	-50.7	-58.3	-58.2	-58.7	**(X-M)/GDP
72.1	77.5	74.5	74.9	85.2	85.3	83.8	88	87.8	86.3	**(X+M)/GDP
32.8	29.5	33.9	29	26.7	27.2	24.6	20.3	20.1	19	**X/M

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة1994-2012.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2014.

** النسب من احتساب الباحثة.

ملحق (6): نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي (1995-2013)

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	السنة
7	7.1	7.6	8.2	8.9	9.8	10.1	13	11.3	11.7	**AG/GDP
17.8	16.6	17.1	13.6	13.9	15.3	15.9	17.7	21.3	22.9	**IN/GDP
3.8	2.8	4.3	6.7	11.1	6.9	6.2	6.8	5.3	7.1	**CO/GDP
71.4	73.4	71	71.5	66.1	67.9	67.9	62.5	62.1	58.3	**SE/GDP
*2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
4.1	4.6	5.9	5.4	6.1	6.5	6.1	5.2	4.9	6.9	**AG/GDP
15.5	14.9	14	15.6	16.3	17.2	14.5	14	17.3	16.3	**IN/GDP
10.1	9.8	10.6	8.7	6.8	3.8	6.1	6.3	6.2	5.7	**CO/GDP
70.2	70.7	69.5	70.2	70.7	72.6	73.4	74.5	71.5	71.1	**SE/GDP

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة1994-2012.

* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2014)، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2014.

** النسب من احتساب الباحثة.

ملحق رقم (7): معدل البطالة خلال الفترة (1995-2013)

السنة	1995*	1996*	1997*	1998*	1999*	2000	2001	2002	2003	2004
الأراضي الفلسطينية %	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.3	25.3	31.2	25.5	26.8
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
الأراضي الفلسطينية %	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23	23.4	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني(2015)، مسح القوى العاملة الفلسطينية/التقرير السنوي: 2014، للسنوات.

* سلطة النقد الفلسطينية/http://www.pma.ps.

ملحق رقم (8): النفقات والايرادات العامة والفائض/ العجز المالي للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1996-2013) بالمليون دولار

السنة	الايرادات العامة			النفقات العامة			الفائض / العجز المالي	
	الاجمالي	الخارجية	المحلية	الاجمالي	التطويرية	الجارية	قبل المنح	بعد المنح
1996	937	291.5	645.5	1072.1	242.3	829.8	-426.6	-135.1
1997	1075.4	268.1	807.3	1130.1	262.3	867.8	-322.8	-54.7
1998	1104.7	236.3	868.4	1074.7	235.8	838.9	-206.3	30
1999	1186.5	244.9	941.6	1181.9	239.4	942.5	-240.3	4.6
2000	1449	510	939	1667.8	469	1198.8	-728.8	-218.8
2001	1122	849	273	1437.6	340	1097.6	-1164.6	-315.6
2002	987	697	290	1293.6	252	1041.6	-1003.6	-306.6
2003	1367	620	747	1635	395	1240	-888	-268
2004	1403	353	1050	1528	0	1528	-478	-125
2005	2006	636	1370	2281	287	1994	-911	-275
2006	1741	1019	722	1707	281	1426	-985	34
2007	2938	1322	1616	2877	310	2567	-1261	61
2008	3757.8	1978.1	1779.7	3487.7	215	3272.7	-1708	270.1
2009	2950.4	1401.8	1548.6	3375.9	185.9	3190	-1827.3	-425.5
2010	3055.7	1210.8	1844.9	3200.1	272.8	2927.3	-1355.2	-144.4
2011	3160.3	983.3	2177	3254.6	294.5	2960.1	-1077.6	-94.3
2012	3172.3	932.1	2240.2	3258.2	211	3047.2	-1018	-85.9
2013	3677.9	1358	2319.9	3419.1	168.4	3250.7	-1099.2	258.8

المصدر: الايرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)،سلطة النقد الفلسطينية /http://www.pma.ps.

ملحق رقم (9): إجمالي الدين العام للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2013)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدين الخارجي	-	-	-	-	-	520.1	559.7	597.2	611	611
الدين الداخلي	-	-	-	-	-	342.8	312.9	151.9	238.7	391.2
إجمالي الدين المحلي	96.3	258.2	403.3	548.3	648.5	863	872.6	749.1	849.7	1002.2
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
الدين الخارجي	624.3	629.4	1034.4	1034.4	1086.9	1043.3	1114.3	1097.9	1108.7	
الدين الداخلي	572.6	462.6	417	523.1	649.2	839.6	1098.6	1384.7	1267.6	
إجمالي الدين المحلي	1196.9	1092	1451.4	1557.4	1736.1	1882.8	2212.9	2482.6	2376.3	

المصدر: المؤشرات الاقتصادية الرئيسة والدين الخارجي والداخلي على الحكومة الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية /http://www.pma.ps.

ملحق رقم (10): نسب مؤشرات المالية العامة إلى الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (1996-2013)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	العجز المالي		إجمالي الدين العام
			بعد المنح	قبل المنح	
1996	28	32	-4	-13	8
1997	28	30	-1	-8	11
1998	25	25	1	-5	13
1999	25	25	0	-5	14
2000	33	38	-5	-17	20
2001	29	37	-8	-30	22
2002	29	38	-9	-29	22
2003	35	42	-7	-23	22
2004	32	35	-3	-11	23
2005	42	48	-6	-19	25
2006	38	37	1	-21	24
2007	60	59	1	-26	30
2008	72	67	5	-33	30
2009	52	60	-8	-32	31
2010	50	52	-2	-22	31
2011	46	47	-1	-16	32
2012	43	45	-1	-14	34
2013	49	46	3	-15	32

المصدر: من احتساب الباحثة بالاعتماد على: ملحق رقم (1) وملحق رقم (8) وملحق رقم (9).

ملحق رقم (11): عرض النقود بمعناه الواسع M2 خلال الفترة (1995–2013) بالمليون دولار

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عرض النقود	2100	2185.8	2235.2	2462.2	2952.4	3648.8	3200.8	3406.6	4204.6	4954.5
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
عرض النقود	5183.3	4756.8	6048	7336.2	6929.9	7626.8	7858.5	8645	9387.3	

المصدر: سلطة النقد، بيانات غير منشورة. وتقرير التطورات النقدية، 2014.

ملحق رقم (12): سعر صرف الشيكل مقابل الدولار خلال الفترة (1995–2013)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر الصرف	3.73	3.92	3.47	3.81	4.15	4.08	4.2	4.74	4.56	4.48
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
سعر الصرف	4.49	4.46	4.11	3.6	3.92	3.73	3.57	3.85	3.61	

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، خدمات الجمهور.

ملحق رقم (13): معدل الفائدة على القروض خلال الفترة (1995–2013)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل الفائدة	7.28	7.67	6.29	6.75	6.97	6.2	6.88	7.08	6.78	5.8
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
معدل الفائدة	5.1	7.81	7.98	7.47	6.19	6.33	6.79	6.97	9.175	

المصدر: المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والقروض،سلطة النقد الفلسطينية http://www.pma.ps/. الفرا، مرام، (2012). دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995–2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

ملحق رقم (14): التوزيع النسبي لأوزان الترجيح المستخدمة في عمليات احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك للمجموعات الرئيسية بناءً على بيانات انفاق واستهلاك الأسرة لعام 2004

أقسام الإنفاق الرئيسية	فلسطين	الضفة الغربية	قطاع غزة	القدس J1
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	37.64	38.82	38.89	32.88
المشروبات الكحولية والتبغ	4.66	5.07	4.27	4.39
الأقمشة والملابس والأحذية	6.96	6.96	7.16	6.62
المسكن ومستلزماته	10.38	10.72	9.00	11.94
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	6.31	6.29	6.41	6.35
الخدمات الطبية	4.45	5.26	3.68	3.87
النقل والمواصلات	9.86	9.58	8.75	12.38
الاتصالات	3.79	3.87	3.41	4.27
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	4.84	3.91	6.23	4.58
خدمات التعليم	3.56	3.19	4.03	3.64
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	2.18	2.14	2.14	2.30
سلع وخدمات متنوعة	5.37	4.19	6.04	6.78
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps/.

ملحق رقم (15): الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم خلال الفترة (1996–2013)

السنة	الأراضي الفلسطينية		الضفة الغربية		قطاع غزة	
	CPI	INF*	CPI.w	INF.w*	CPI.g	INF.g*
1995	63.93	–	–	–	–	–
1996	70.84	10.81	69.38	–	76.39	–
1997	75.86	7.09	74.22	6.98	82.57	8.09
1998	80.1	5.59	77.88	4.93	87.43	5.89
1999	84.54	5.54	82.94	6.50	90.91	3.98
2000	86.9	2.79	85.6	3.21	93.61	2.97
2001	87.97	1.23	87.84	2.62	92.65	-1.03
2002	92.99	5.71	93.18	6.08	94.58	2.08
2003	97.08	4.40	97.19	4.30	96.92	2.47
2004	100	3.01	100	2.89	100	3.18
2005	104.11	4.11	104	4.00	102.45	2.45
2006	108.11	3.84	109.22	5.02	107.2	4.64
2007	110.12	1.86	110.04	0.75	108.87	1.56
2008	121.01	9.89	120.83	9.81	124.08	13.97
2009	124.34	2.75	121.52	0.57	129.57	4.42
2010	129	3.75	126.67	4.24	131.79	1.71
2011	132.71	2.88	131.16	3.54	132.55	0.58
2012	136.4	2.78	136.51	4.08	133.19	0.48
2013	138.75	1.72	140.74	3.10	132.17	-0.77

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الأسعار والأرقام القياسية النشرة السنوية:2013، 2014. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps/.

ملحق رقم (16): نتائج تقدير النموذج القياسي بشكل أولي

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 06/19/15 Time: 15:30
Sample (adjusted): 1996Q2 2013Q4
Included observations: 71 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.369017	0.129294	-2.854093	0.0058
PER	0.052132	0.019045	2.737384	0.0080
MS	0.005148	0.003055	1.684996	0.0969
BD	0.019452	0.004850	4.010355	0.0002
EXR	-1.989642	1.165525	-1.707077	0.0927
UNR	0.526871	0.109283	4.821154	0.0000
OPENES	18.40451	7.692877	2.392410	0.0197
POS	-5.673474	2.312160	-2.453755	0.0169

R-squared	0.534915	Mean dependent var	-0.102355
Adjusted R-squared	0.483239	S.D. dependent var	1.200230
S.E. of regression	0.862798	Akaike info criterion	2.648535
Sum squared resid	46.89852	Schwarz criterion	2.903485
Log likelihood	-86.02301	Hannan-Quinn criter.	2.749921
F-statistic	10.35132	Durbin-Watson stat	0.903540
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (17): نتائج اختبار (Partial Correlation)

Sample: 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term(s)

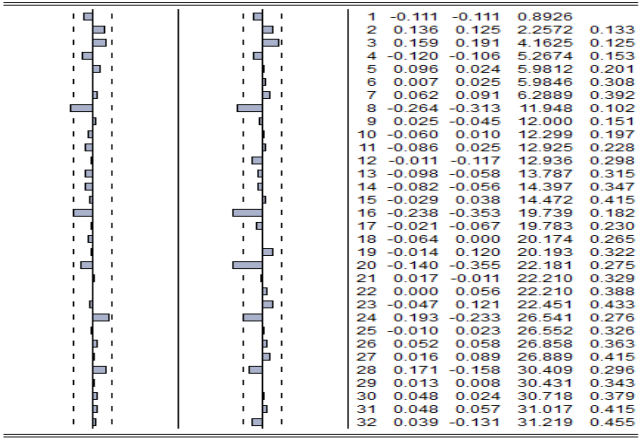

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	-0.111	-0.111	0.8926	
		2	0.136	0.125	2.2572	0.133
		3	0.159	0.191	4.1625	0.125
		4	-0.120	-0.106	5.2674	0.153
		5	0.096	0.024	5.9812	0.201
		6	0.007	0.025	5.9846	0.308
		7	0.062	0.091	6.2889	0.392
		8	-0.264	-0.313	11.948	0.102
		9	0.025	-0.045	12.000	0.151
		10	-0.060	0.010	12.299	0.197
		11	-0.086	0.025	12.925	0.228
		12	-0.011	-0.117	12.936	0.298
		13	-0.098	-0.058	13.787	0.315
		14	-0.082	-0.056	14.397	0.347
		15	-0.029	0.038	14.472	0.415
		16	-0.238	-0.353	19.739	0.182
		17	-0.021	-0.067	19.783	0.230
		18	-0.064	0.000	20.174	0.265
		19	-0.014	0.120	20.193	0.322
		20	-0.140	-0.355	22.181	0.275
		21	0.017	-0.011	22.210	0.329
		22	0.000	0.056	22.210	0.388
		23	-0.047	0.121	22.451	0.433
		24	0.193	-0.233	26.541	0.276
		25	-0.010	0.023	26.552	0.326
		26	0.052	0.058	26.858	0.363
		27	0.016	0.089	26.889	0.415
		28	0.171	-0.158	30.409	0.296
		29	0.013	0.008	30.431	0.343
		30	0.048	0.024	30.718	0.379
		31	0.048	0.057	31.017	0.415
		32	0.039	-0.131	31.219	0.455

ملحق رقم (18): نتائج اختبار (Lagrange Multiplier) للارتباط ذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.843951	Prob. F(2،59)	0.4351
Obs*R-squared	1.946897	Prob. Chi-Square(2)	0.3778

ملحق رقم (19): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد إضافة AR(1)

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 06/19/15 Time: 15:27
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments
Convergence achieved after 13 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.597485	0.418403	-1.428012	0.1584
PER	0.087959	0.020397	4.312271	0.0001
MS	0.004951	0.002556	1.936606	0.0574
BD	0.034854	0.005213	6.686603	0.0000
EXR	-4.444888	1.060340	-4.191948	0.0001
UNR	0.525397	0.092635	5.671679	0.0000
OPENES	37.65363	7.490433	5.026896	0.0000
POS	-18.20347	3.327687	-5.470307	0.0000
AR(1)	0.807298	0.079322	10.17751	0.0000

R-squared	0.737646	Mean dependent var	-0.094790
Adjusted R-squared	0.703239	S.D. dependent var	1.207190
S.E. of regression	0.657626	Akaike info criterion	2.119160
Sum squared resid	26.38078	Schwarz criterion	2.408253
Log likelihood	-65.17061	Hannan-Quinn criter.	2.233991
F-statistic	21.43883	Durbin-Watson stat	2.220057
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.81

ملحق رقم (20): نتائج تقدير النموذج القياسي بعد علاج مشكلة الارتباط الذاتي

Dependent Variable: INF
Method: Least Squares
Date: 06/19/15 Time: 14:46
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.115137	0.079173	-1.454252	0.1509
PER	0.087961	0.020232	4.347562	0.0001
MS	0.004950	0.002530	1.956635	0.0549
BD	0.034855	0.005170	6.741325	0.0000
EXR	-4.444913	1.038325	-4.280848	0.0001
UNR	0.525393	0.091185	5.761848	0.0000
OPENES	37.65422	7.428545	5.068855	0.0000
POS	-18.20367	3.176324	-5.731050	0.0000

R-squared	0.745493	Mean dependent var	-0.016111
Adjusted R-squared	0.716758	S.D. dependent var	1.225658
S.E. of regression	0.652301	Akaike info criterion	2.090589
Sum squared resid	26.38078	Schwarz criterion	2.347560
Log likelihood	-65.17061	Hannan-Quinn criter.	2.192661
F-statistic	25.94399	Durbin-Watson stat	2.220050
Prob(F-statistic)	0.000000		

ملحق رقم (21): نتائج اختبار(T)لاختبار المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر

Hypothesis Testing for RESID
Date: 06/19/15 Time: 15:46
Sample (adjusted): 1996Q3 2013Q4
Included observations: 70 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = 0.000000

Sample Mean = 3.01e-17
Sample Std. Dev. = 0.618328

Method	Value	Probability
t-statistic	4.08E-16	1.0000

ملحق رقم (22): نتائج اختبار(Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي

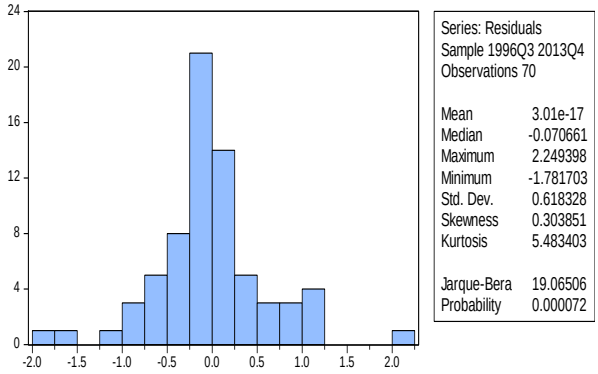

ملحق رقم (23): نتائج اختبار(Breusch-Pagan-Godfrey) لتجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.243885	Prob. F(7،62)	0.2931
Obs*R-squared	8.620108	Prob. Chi-Square(7)	0.2811
Scaled explained SS	15.15925	Prob. Chi-Square(7)	0.0340